الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية

دراسة آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- مريم حساين
- هاجر حشاني

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

عبد الحليم سعيدي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- شين نوال	- أستاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
- سعيدي عبد الحليم	- أستاذة محاضرة أ	مقررا	بسكرة
- بوعكاز سميرة	- أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية

دراسة آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبان:

- حساين مريم
- حشاني هاجر

الأستاذ المشرف

سعيدي عبد الحليم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- شين نوال	- أستاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
- سعيدي عبد الحليم	- أستاذة محاضرة أ	مقررا	بسكرة
- بوعكاز سميرة	- أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كل الحمد والشكر لله عز وجل الذي لا يتم عمل بأمره ولا توفيق إلا بحكمه، فمنا الجد والكد ومنه التوفيق والنجاح، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

ومن باب أن من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتناننا إلى كل من زودننا بالعون، ووجهنا لإتمام هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي المشرف سعيدي عبد الحليم الذي مدنا بالكثير من النصائح القيمة والذي ولم يبخل علينا بشيء، مع تواضعه وإخلاصه في العمل

كما لا يفوتنا أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة حمداوي وئام على كل التوجيهات والمساعدات التي وجهتها لنا طيلة مشوارنا الدراسي في الجامعة

وبأن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

إلى كل أشيائي المفضلة ومعنى العمر في عمري وميناء الأمن في وجلي، إلى الشخصين الوحيدين اللذان لا يعلى عليهما شيء، والدي حيدر، والدي لالة عويشة

إلى سندي في الحياة وذراعي الأيمن أخي حبيبي لخضر

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهما أسعد الأوقات، إلى دفء البيت وسعادته أختاي إيمان وأمينة

إلى سر سعادتي، البراعم الحلوين تولين نادين وجواد

إلى أخواتي الأعزاء الذين لم تلدهم أمي، مداني وعماد الدين

إلى رمز الإخلاص والوفاء، صديقتاي صفاء وميسون

وإلى كل صاحب نية طيبة ...كلمة مشجعة ... يد مساعدة

أهلي ..أصدقائي..أحبابي...

مريم

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى اهدي عملي هذا إلى من كانا سببا في وجودي

أبي محمد وأمي حفصية حفظهما الله ورعاهما

وإلى من كان سندا لي ومشجعي في إكمال المسيرة

خطيبي الغالي محمد الأمين

دون أن أنسى قرة عيني إخوتي عبد الرزاق وزهير وزهراتي أخواتي

راضية وحليمة وأولادهم أسيل ويونس وملاك وماريا

وزوجة أخي العزيزة زهرة

كذلك أهدي هذا العمل إلى صديقاتي العزيزات وأخص بالذكر

ميسون الحنونة

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد شكرا جميعا.

هاجر

ملخص الدراسة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، فلتحقيق أهداف الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإعداد استبيان وتوزيعه على مجمع الدراسة التي شملت أكاديميين ومهنيين مختصين في مجال المحاسبة والتدقيق، حيث اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-20) وبرنامج معالج الجداول الالكترونية(EXCEL) .

وقد توصلنا إلى أن توفر مجموعة من الخصائص في المعلومة المالية يكسبها ميزة الجودة، وأن ما يزيدها قيمة هو وجود التدقيق الخارجي بحياده واستقلالياته كعنصر هام يؤكد ويثبت مستوى جودة تلك المعلومة المالية، وبوجود التدقيق الداخلي أيضا بكفاءته ومسؤوليته داخل المؤسسة، فبتوحيد عمل كلا منهما وبالتعاون والتنسيق فيما بينهما ينشأ ما يسمى بالتكامل، والذي بدوره له تأثير طردي على جودة المعلومة المالية، فكلما زاد تفعيل التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كلما ارتفعت قيمة جودة المعلومة المالية، لتساعد مستخدميها في الأخير بأكبر قدر ممكن في ترشيد قراراتهم.

الكلمات المفتاحية: معلومة مالية، تدقيق داخلي، تدقيق خارجي، التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، لجان التدقيق.

Summray :

The study aimed to highlight the impact of integration between internal auditing and external auditing on the quality of financial information. To achieve the objectives of the study, we followed the descriptive analytical approach, by preparing a questionnaire and distributing it to the study complex, which included academics and professionals specialized in the field of accounting and auditing, as we relied on the statistical packages program to analyze the data. For Social Sciences spss-20 and Excel spreadsheet processor .

We have concluded that the availability of a set of characteristics and financial information gives it the advantage of quality, and that what increases its value is the existence of external auditing with its impartiality and independence as an important element confirming and confirming the level of quality of that financial information, and the existence of internal auditing also with its competence and responsibility within the institution, by unifying the work of both of them and in cooperation and coordination between them The so-called integration arises, which in turn has a direct effect on the quality of financial information. The more integration is activated between internal auditing and external auditing, the higher the value of the quality of financial information, in order to ultimately help its users as much as possible in rationalizing their decisions.

Keywords: financial information, internal auditing, external auditing, complementarity between internal and external auditing, auditing committees.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول	III-IV
قائمة الأشكال	V
ملاحق الدراسة	VI
مقدمة	أ- ب- ج- د-ه – و- ز- ح
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	
تمهيد	10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	11
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	11
المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي	20
المطلب الثالث : مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	26
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية	37
المطلب الأول: تعريف جودة المعلومة المالية	37
المطلب الثاني: خصائص المعلومة المالية	39
المطلب الثالث: أهداف جودة المعلومة المالية	46
المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	47
المطلب الأول: مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهميته	47
المطلب الثاني: أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	48
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التكامل في التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	49
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني: دراسة آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق	
تمهيد	59
المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية	60

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان	60
المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان	61
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان	65
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	75
المطلب الأول: نشر و إدارة استمارة الاستبيان	75
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	76
المطلب الثالث: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	76
المبحث الثالث: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات الدراسة	78
المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	78
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	82
خلاصة الفصل	96
الخاتمة	98
قائمة المراجع	102
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مراحل تطور مهنة التدقيق.	11
(02-01)	أهداف التدقيق الخارجي.	22
(03-01)	الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي.	24
(04-01)	مراحل تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.	36
(05-01)	خصائص المعلومات المالية حسب IASB وFASB	45
(06-01)	المعايير الدولية المنظمة للعلاقة الاعتمادية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	53
(07-02)	يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول.	65
(08-02)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني.	67
(09-02)	يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.	69
(10-02)	درجات مقياس ليكرت للاستبيان.	70
(11-02)	المؤهل العلمي.	70
(12-02)	التخصص الأكاديمي.	71
(13-02)	الاختصاص الوظيفي	72
(14-02)	عدد سنوات الخبرة.	73
(15-02)	يوضح قيمة معامل كولموجروف والقيمة الاحتمالية.	78
(16-02)	طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة.	82
(17-02)	نتائج اختبار T لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول مصداقية المعلومة المالية.	83
(18-02)	نتائج اختبار T لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول ملائمة المعلومة المالية.	85
(19-02)	نتائج اختبار T لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول موثوقية المعلومة المالية.	86

(20-02)	نتائج اختبار T لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول قابلية مقارنة المعلومة المالية	87
(21-02)	العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	89
(22-02)	معادلة الانحدار بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية	90
(23-02)	معادلة الانحدار بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية	92
(24-02)	معادلة الانحدار بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية	94

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تعريف التدقيق الداخلي	15
(02-02)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:	71
(03-02)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي.	72
(04-02)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص الوظيفي	73
(05-02)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:	74
(06_02)	شكل الانتشار بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية	91
(07-02)	شكل الانتشار بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية	93
(08-02)	شكل الانتشار بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية	95

ملاحق الدراسة

الرقم	عنوان الملحق
01	الاستبيان
02	قائمة تحكيم الاستبيان
03	الفاكرومباخ
04	Test T
05	اختبار الانحدار الخطي البسيط

مقدمة

نظرا لتغير طبيعة المؤسسات وتنوع أنشطتها وتفرعها ومع التطور الكبير الذي ساد العالم في العديد من المجالات عامة وفي المجال الإقتصادي والمالي خاصة، أصبح لزاما على المؤسسات الانفتاح على البيئة الخارجية المحيطة بها والتعامل معها بأفضل الوسائل الممكنة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بمجال التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي تلبية للتطور المستمر للحياة البشرية الاقتصادية، حيث ظهر التدقيق الخارجي قبل التدقيق الداخلي بوقت طويل نتيجة تولد حاجة المجتمع للتدقيق الخارجي قبل حاجته للتدقيق الداخلي، فلكل منهما أهدافه، مسؤولياته ومنهجية تنفيذ مشتقة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تحكم كلا منهما .

كماأنه أصبح من الضروري توفير معلومات مالية قابلة للفهم والمقارنة الدولية، حيث تحولت المعلومة المالية من معلومة محتكرة لدى إدارة المؤسسة إلى معلومة مطلوب الإفصاح عنها، إذ في وقتنا الحالي صارت علاقة المؤسسة مع بيئتها مترابطة بشكل مألوف في نشاطات أعمالها،لذا توجب عليها أن تهتم أكثر بجودة المعلومة المالية من خلال توفير وتطبيق خصائص المعلومة المالية بحيث تكون متاحة بأكثر مصداقية، ملائمة، موثوقية وبقابلية مقارنة لتصبح المعلومة المالية بهذا موردا أساسيا يعتمد عليه مستخدميها في ترشيد قراراتهم.

ونظرا لوجود تعارض في المصالح بين مستخدمي المعلومة المالية وبين الإدارة، أدى ذلك إلى خلق أزمة ثقة في المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها، خاصة مع انتشار الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات، الأمر الذي دفع للاستعانة بطرف آخر ليقوم بفحص ومراجعة البيانات والسجلات المحاسبية، لهذا ظهر ما يسمى بعملية التدقيق الخارجي والتي من خلالها يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد للمعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية والتي تم الحصول عليها بناءا على ما قدمه المدقق الداخلي الذي يمتاز بالتواجد الدائم في المؤسسة والمراقبة المستمرة لأنظمتها.

ولأهمية التدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي وجودة المعلومة المالية على المستويين الدولي والمحلي، سعت دول العالم من خلال منظمات ومجالس دولية إلى توفير معايير تحظى بالقبول العام هدفها الأساسي هو حماية المستثمر من خلال تحسين جودة المعلومة المالية من جهة، وتنظيم مهنة التدقيق التي تهدف أساسا إلى تقديم تقارير تؤكد بحياد مدى صحة وشفافية المعلومة المالية، والجزائر من بين هذه الدول التي سعت إلى تحسين جودة المعلومة المالية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات الاقتصادية من خلال الإصلاحات التي قامت بها منذ مطلع التسعينات والتي توجت بالنظام المحاسبي المالي من جهة، وبإصدار معايير للتدقيق من جهة أخرى، وذلك من أجل تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وأيضا مواكبة مختلف التطورات التي مست المحاسبة والتدقيق في مختلف أنحاء العالم.

1- إشكالية الدراسة:

ومما سبق ذكره وانطلاقا من اعتماد المدقق الخارجي على مخرجات المدقق الداخلي نجد أن هناك علاقة ترابط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إذ يأتي هذا بمفهوم التكامل بينهما، حيث تسعى المؤسسة جاهدة لتفعيل هاته العلاقة من أجل الحفاظ على أصولها والحرص علا استمرارها،فبالتنسيق الجيد بين عمليتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبتفعيل التكامل بينهما سيعود للمؤسسة بنتائج تحسن من صورتها لدى الملاك والمساهمين، ويحقق الرضا عن المعلومة المالية التي تستنتج من هذا الترابط ليتم الاستفادة منها من جميع الأطراف المستخدمين لها.

وعليه ومن خلال ما تقدم وحتى يتم الإلمام بموضوع الدراسة تم صياغة الإشكالية الرئيسية في السؤال الموالي :

فيما يكمن أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؟

2- الأسئلة الفرعية:

لغرض الإلمام بالموضوع سنطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيسي، حيث تدور وتتمحور الدراسة في الإجابة عليها :

- السؤال الرئيسي الأول: هل توجد جودة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؟

هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية الموالية وهي:

- السؤال الفرعي الأول: هل توجد مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؟

- السؤال الفرعي الثاني: هل توجد ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؟

- السؤال الفرعي الثالث: هل توجد موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؟

- السؤال الفرعي الرابع: هل توجد قابلية للمقارنة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؟

- السؤال الرئيسي الثاني: هل توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؟
- السؤال الرئيسي الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تأثير العلاقة التكاملية للتدقيق الداخلي وللتدقيق الخارجي وبين جودة المعلومة؟

هذا السؤال ينقسم إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- السؤال الفرعي الأول: هل هناك علاقة بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية؟

- السؤال الفرعي الثاني: هل هناك علاقة بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية؟

- السؤال الفرعي الثالث: هل هناك علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين توفر جودة المعلومة المالية؟

3- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن الأسئلة السابقة تمت صياغة الفرضيات الموالية:

- الفرضية الرئيسة الأولى:توجد جودة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية.

-الفرضية الفرعية الأولى:توجد مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية

-الفرضية الفرعية الثانية: توجد ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية.ذ

-الفرضية الفرعية الثالثة: توجد موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية

-الفرضية الفرعية الرابعة: توجد قابلية للمقارنة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية.

- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
- الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تأثير العلاقة التكاملية للتدقيق الداخلي وللتدقيق الخارجي وبين جودة المعلومة

-الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية.

-الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية.

-الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين توفر جودة المعلومة المالية.

4- مبررات اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار الموضوع فمنها ما يرجع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية، إذ يمكن انجازها في:

- رغبة الباحثين في البحث في هذا الموضوع والإلمام قدر المستطاع بجوانبه، لأهميته وفائدته في مجال تخصصهم العلمي والعملي؛

- الموضوع في مجال التخصص؛

- محاولة إبراز الأثر الجوهري للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؛

- محاولة تقديم فائدة علمية ومورد علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص،من طلاب، أكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق؛

- الميول الشخصي لاحتراف مهنة التدقيق.

5- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في موضوع أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية كونها تمثل موردا هاما لمجتمع الأعمال في العصر الحالي، إذ أنها تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، والذي من خلاله وجب التركيز على الرفع من جودة المعلومة المالية باعتبارها من أهم دعائم وعوامل نجاح عملية التدقيق، وبالتالي نجاح المؤسسة ووصولها لأهدافها وبجودة عالية، وذلك لأن الوصول إلى معلومة مالية تتصف بالجودة يرفع من درجة الثقة لدى الأطراف المستفيدة من القوائم المالية بغية ترشيد قراراتهم، كما أن نجاح ذلك يعطي انطباع بأن عمليات التدقيق تمت بجودة عالية .

6- أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي :

- توضيح ماهية جودة المعلومة المالية والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

- التعرف على أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

- إبراز أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية.

7- نموذج الدراسة :

تتكون الدراسة من متغيرين مستقلين هما التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث سيتم دراسة العلاقة الترابطية الموجودة بينهما من خلال التطرق إلى متطلبات تحقيق هاته العلاقة وأثرها على المتغير التابع والمتمثل في جودة المعلومة المالية من خلال الخصائص التي تميزها.

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

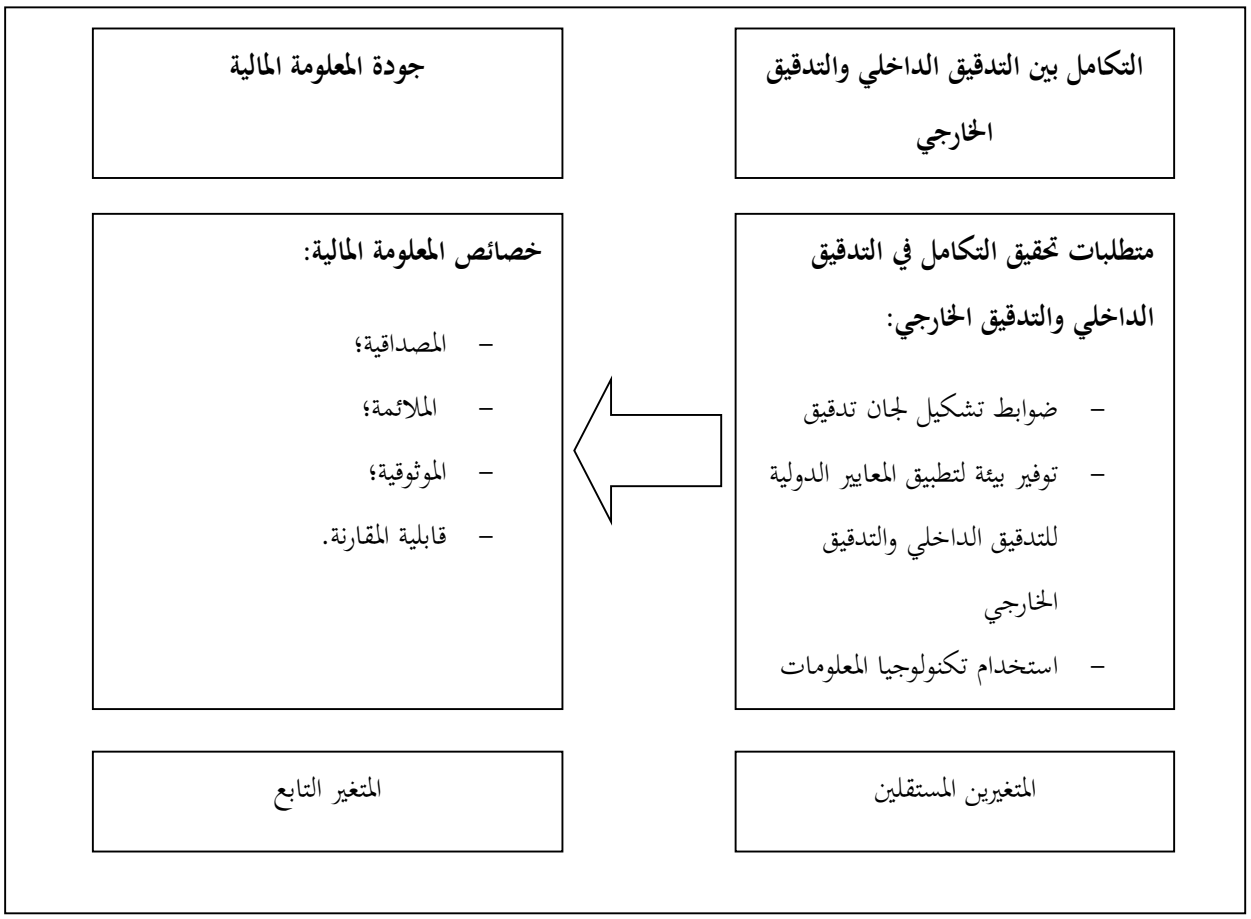

المصدر: من إعداد الطالبتين

8- المنهج المستخدم :

تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج "الاستنباطي" من خلال أسلوب الوصف وذلك في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على الأسلوب "التحليلي" في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج "الاستقرائي" من خلال أسلوب تحليل الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات، أين يتم توزيع استمارة الاستبيان على المتخصصين في الميدان، وهذا للوقوف على الواقع الحالي، وتم استخدام بعض أدوات الإحصاء الكلاسيكي في التحليل بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي.

9- الدراسات السابقة :

لم يتم الوقوف على أي دراسات أو أبحاث تناولت موضوع أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية بشكل مباشر وبصورة كافية، لكن تم الوقوف على بعض الدراسات والأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع بصورة مختصرة وغير مباشرة والتي يمكن توضيحها فيما يلي :

- عبد الكريم محمد سلمان (2012) مذكرة ماجستيربعنوان مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، جامعة بغداد دولة العراق:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مسؤولية مراقبي الحسابات في التحقق من التزام الشركة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية، والتعرف على القواعد التي توجب على مراقب الحسابات التحقق من ذلك، والمسؤولية التي تقع على عاتقه عند عدم تحققها أو ضعفها. بعد أن أجرى دراسته على مجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية توصل إلى أن هناك تباين في مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وينبغي أن يكون لمراقبي الحسابات دور فعال في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية باعتبار أن توافرها ضرورة موجبة بحق مستخدمي القوائم المالية، وباعتبارها مصدر رئيسي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والناجحة .

- دليلة بوقرن و محمد الصالح بلول (2020) مجلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي دولة الجزائر :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات الحاصلة على مستوى مهنة المراجعة الخارجية في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونظرا للنظام الذي تبنته الجزائر سعينا في هذه الدراسة إلى محاولة معرفة آراء المهتمين بالمحاسبة والمراجعة من أكاديميين ومهنيين لتحديد أهم الانعكاسات من تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الأخيرة تأثرت في الجانب القانوني التنظيمي، والذي تجسد في القانون الجديد المنظم للمهنة (القانون01/10)، وهذا التأثر صرح ضمنيا بإمكانية تبني المعايير الدولية للمراجعة نتيجة تبني المعايير المحاسبية الدولية مع إمكانية توحيد نماذج تقارير المراجعة الخارجية.

- إبراهيم الطويل وزعيبط نور الدين (2021) مجلة بعنوان التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثره على الأداء المالي، جامعة أم البواقي دولة الجزائر :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارحية وأثرها على الأداء المالي في المصارف التجارية لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المدراء في الإدارة العليا والمتوسطة العاملين في المصارف التجارية في ليبيا لاستطلاع رأيهم عن طريق قائمة استبيان حول متغيرات الدراسة للتوصل إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج spss حيث تم إجراء التحليلات اللازمة لاختبار صلاحية المقياس واختبار فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعل من أهمها أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على قدر كبير من الأهمية لتحسين عملية المراجعة وتقليل تكاليفها وكذلك يؤثر إيجابا على الأداء المالي للمصارف الليبية.

أما هاته الدراسة فقد تميزت عن الدراسات السابقة ب:

-كبر حجم العينة، إذ أن الدراسات السابقة أسقطت الدراسة على عينات صغيرة

-التركيز على خصائص المعلومة المالية وأثر التكامل بين التدقيق الداخلي والدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية.

-لم تتطرق مباشرة إلى تحديد نوع العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بل قامت أولا بتحليل نتائج الدراسة لكل طرف على حدة ثم الأخذ بعين الاعتبار تلك النتائج حول موضوع الدراسة.

10- حدود الدراسة :

تقع حدود الدراسة هذه الدراسة الميدانية فيما يلي:

-الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء آراء الاكادميين و المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في مجموعة من الولايات تمثلت في: بسكرة، باتنة، سطيف، الجزائر العاصمة، أم البواقي، قسنطينة.

-الحدود الزمانية: تتمثلت الحدود الزمانية لهذه الدراسة شهرا كاملا .

11- هيكل الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين تمثلا في :

-الفصل الأول: خصص للجانب النظري للبحث والذي قُسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن الإطار المفاهيمي لكلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالإضافة إلى مراحل وتقنيات تنفيذ كلا منهما، والمبحث الثاني تمثل في عرض ماهية جودة المعلومة المالية بما احتوت خصائصها وأهدافها، أما المبحث الثالث فقد تضمن ماهية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومتطلبات تحقيقه.

-الفصل الثاني: الجانب التطبيقي، ويشتمل علىثلاث مباحث أيضا، حيث أن المبحث الأول يحتوي مراحل اعداد استمارة الدراسة الإستبيانية، المبحث الثاني يمثل منهجية الدراسة الاستبيانية و المبحث الثالث ينص على تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

12- صعوبات الدراسة:

يتم الإشارة إلى أنه من خلال فترة معالجة الموضوع تمت مواجهة عدة صعوبات يذكر منها مايلي :

-طرح استبيان الدراسة في وقت الميزانيات مما أدى إلى تأخر بعض المدققين الخارجيين في الرد؛

-ضيق الوقت؛

-صعوبة الوصول إلى بعض المراجع وقلة الدراسات السابقة المشابهة لخطة البحث والتي لو توفرت لكانت بمثابة انطلاقة علمية مهنية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول

أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية

تمهيد:

ظهر علم التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي تلبية للتطور المستمر للحياة البشرية والاقتصادية وبدعم فكرة التعاون والتنسيق بينهما أثناء تنفيذ مهامهما بغية تحقيق التكامل بين النوعين ومن خلاله ضمان سير عملية التدقيق على أكمل وجه وبالتالي إضفاء الأسس السليمة والفعالة على إعداد تقارير مالية تحوي معلومات مفيدة لمستخدميها.

ومما لا يدع مجالا للشك أن المعلومة المالية عبارة عن وسيلة إثبات اتجاه الأطراف المتعامل معهم ووسيلة تسيير مهام، حيث يتطلب الأمر أن تكون المعلومة المالية ذات جودة، ولتكون كذلك لا يكفي توفرها على مجموعة من الخصائص، بل ما يضيفه تأثير العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عليها يؤدي إلى الرفع من تحسين جودتها وقيمتها، لتصبح آنذاك معتمدة من طرف مستخدميها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

نضرا للتطورات التي حدثت على مستوى المؤسسات وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها وتعقد العمليات وتداخلها، تطور التدقيق ليصبح وسيلة مهمة في المؤسسة لضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات، إذ يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعد بمثابة ركيزة أساسية يعتمد عليها في تسيير نشاط المؤسسة بفعالية وكفاءة، حيث ينقسم إلى عدة أنواع من بينها التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

تم تخصيص هذا المطلب لغرض عرض ماهية التدقيق الداخلي وأهم التعاريف المستخلصة له.

الفرع الأول: التطور التاريخي التدقيق الداخلي

إن بداية الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ترجع إلى ارتباطها لحد كبير بأزمة الكساد التي شاهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، أين كانت المؤسسات الأمريكية الكبرى خلال هذه الفترة تستعين بخدمات مكاتب التدقيق الخارجي، حيث كانت هذه المكاتب تقوم بعدة أعمال روتينية، الجرد بجميع أنواعه، تحليل الحسابات ...., ولتخفيف عبء هذه الأخيرة اقترحت هذه المؤسسات على موظفيها القيام ببعض هذه الأعمال، حيث وافقت مكاتب التدقيق الخارجي على ذلك لكن تحت إشرافها. (جعفري و العايب، 2017، صفحة 156)

في عام 1941 تم إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكي **IIA** والذي ساهم بدور كبير في تطور مهنة التدقيق. وعليه ومنذ هذا التاريخ مرت المهنة بالعديد من مراحل التطور والتي نذكرها على النحو التالي: (مريد، 2013، الصفحات 47-48)

الجدول رقم (01-01): مراحل تطور مهنة التدقيق

الفترة	مراحل التطور
أربعينيات وخمسينات القرن العشرين	- نشأة معهد المدققين الداخليينIIA . - ظهور أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي والتي تعتبر الخطوط الإرشادية لتحديد الدور المناسب للمدقق الداخلي والتي شملت أربع جوانب أساسية وهي: - طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي. - هدف ونطاق التدقيق الداخلي. - مسئوليات وسلطات وظيفة التدقيق الداخلي. - استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
ستينيات وحتى ثمانينات القرن العشرين	- في عام 1964 تم اعتماد تعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخلين ب"مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل

	المؤسسة وبصفة مستمرة وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي في المؤسسات المختلفة وقد تميز في المؤسسة الكبيرة لتغطية نواحي أخرى غير المالية. - وفي عام 1974 قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتشكيل لجان لوضع إطار لمعايير مهنية للتدقيق.وتم المصادقة عليها عام 1978 وأسهمت هذه المعايير في فتح أفاق جديدة لمهنة التدقيق الداخلي. - وفي مطلع الثمانينات تم تطوير وظيفة التدقيق كوظيفة تخدم المؤسسة بدلا من خدمة الإدارة, وتم تحديد تبعيتها مباشرة مع أعلى مستوى إداري في المؤسسة ولم تعد تتبع لمدير معين كالمدير المالي والذي بدوره عزز من استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي موضوعتها.
فترة التسعينات من القرن العشرين	- مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين تم تطوير مهنة التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمؤسسة مثل خدمات الاستشارات بالإضافة إلى التشديد على الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي. - وفي عام 1994 أصدر معهد المدققين نصائح بأن يقدم المدقق الداخلي خدمات تأكيدية أو توكيدية للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة من المؤسسة. - وفي منتصف التسعينات تم إصدار دليل أخلاقيات المهنة لضبط سلوك المدققين الداخليين.
مطلع القرن الحالي	- في عام 2001 أصدر معهد المدققين الدوليين IIA مفهوما جديدا للتدقيق الداخلي لكي تناسب مع التطور الذي حدث على المهنة وعرف ب"نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة, والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية منتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة".

ومن خلال إصدار أول دليل يتضمن قائمة بمسؤوليات التدقيق الداخلي عام 1947، وبعدها تم إصدار قائمة معدلة من معهد المدققين الداخليين أن الهدف الأساسي للتدقيق أصبح غير مقتصر على الغش والأخطاء التي قد تظهر عند تدقيق عمليات الوحدات الاقتصادية، بل تعداه إلى التأكد من صحة عدالة المركز المالي والنتائج والأعمال التي قد يظهر فيها التلاعب والأخطاء والغش عند التدقيق عليه واستمر التطور في التدقيق الداخلي إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن من تشريعات وخطط عمل ومعايير وأساليب تنظيم أداءه وبيئة عمله باستخدام البرامج الحاسوبية التي تضمن دقة وسرعة الحصول على النتائج التي يسعى إليها. (الذيابات، 2022، صفحة 733)

هناك العديد من المؤثرات والعوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التدقيق الداخلي، حيث لم تعد وظيفة التدقيق الداخلي تنحصر فقط بحماية الأصول، وبتدقيق العمليات المالية بعد الصرف، بل تطور مفهوم هذه الوظيفة لتشمل التدقيق المالي والإداري بسبب بروز عدة عوامل ومؤثرات أدت إلى تطور مفهوم التدقيق الداخلي وتتلخص بالتالي:

- زيادة حجم المشروعات
- ظهور الاندماج والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية

ويمكن إضافة عوامل أخرى كان لها تأثير في نشأة التدقيق الداخلي وهي:

- الانتشار الجغرافي وعلى نطاق واسع للمؤسسات، ما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين المنفذين للعمل.
- اهتمام الإدارة بنتائج الأداء أولا بأول والعمل على متابعتها وذلك نظرا لتعقيد العمليات الإنتاجية وتطور الأساليب التكنولوجية.
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة اضطر الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة إلى التأكيد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المقابلة وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها (إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية).
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكيد من ذلك لابد من سلامة نظم التدقيق الداخلي. (المرعي، 2009، صفحة 39)

ونظرا للتطور الذي حدث لمهنة التدقيق الداخلي وكذلك ازدياد الحاجة إليه أدى إلى وجود العديد من العوامل التي أسهمت في نشأة وانتشار هذه المهنة: (مريد، 2013، صفحة 50)

- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، كذلك تعدد المستويات الإدارية للمؤسسة، الأمر الذي دفع الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة هذه الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات، وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- التطور الذي شاهدته وظيفة التدقيق الداخلي، ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المؤسسة لمساعدتها في تحقيق أهدافها.
- شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية وحاجة التغذية إلى مسؤولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير وواقعيتها.
- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة.

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي

وقد وردت له عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التدقيق في اللغة يعني إحكام، ضبط، بحث، تحقيق...إفراط في الدقة

" وعرف أيضا على انه "نشاطا تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة لمؤسسة وتحسين عملياتها. وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منضم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، التوجيه (التحكم) " (الواردات، 2009، صفحة 156).

ومما سبق ذكره، أصبح التدقيق أعلاه ذا صيغة:

تأكيدية: إن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشاة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

استشارية: لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مستقل: بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.

موضوعي: بأداء الأعمال الموكلة إليه.

التدقيق الداخلي Internel Audit: (عيسى، 2015، صفحة 26)

وهو عبارة عن نشاط تقييمي يتم من خلال تنظيم معين، يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، وهو يعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى، ويتم من خلال هيئة داخلية أي مدققين موظفين لدى المؤسسة.

ويشمل التدقيق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي. وقد ظهر التدقيق الداخلي وتطور من خلال:

- تحول التدقيق من تدقيق كامل تفصلي إلى تدقيق كامل اختياري.
- اعتماد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها للتأكد من دقة وصحة هذه البيانات.
- حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المؤسسة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة بأقل ضياع أو تلف ممكن.
- مسؤولية إدارة المؤسسة تجاه الغير من هيئات رقابة حكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها وتزويدها بالبيانات المطلوبة، مما دفع بالإدارة إلى الاعتماد على التدقيق الداخلي للتأكد من صحة البيانات والتقارير المطلوبة.

وعرف أيضا بأنه "نشاط تقييمي مستقل يوجد في داخل الوحدة، لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة لتنظيم ذاته، والمدققين الداخليين موظفون بالمؤسسة التي تخضع أنشطتها للفحص والتقييم، فهم لا يتمتعون بالاستقلال الذي يتمتع به المدقق الخارجي، حيث تربطهم بإدارة الوحدة علاقة تبعية وظيفة إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنح هؤلاء المدققين درجة معينة من الاستقلال، حيث يمكن مثلا أن يرفع المدقق الداخلي تقريره مباشرة إلى نائب الرئيس للشؤون المالية أو إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة". (بوشمة، 2018، صفحة 60)

كما يعد التدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للتحقيق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة لتحقيق أهداف الإدارة.

ويعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة بالمعلومات المستمرة التي تؤكد على

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي, وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي؛ (الشحنة، 2013، الصفحات 45-46)

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد أنه "يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المؤسسة، وهي تمثل جزء من نظام الرقابة الداخلية". (جمعة، 2000، صفحة 16)

كما أن هناك من قام بوضع رسم تخطيطي يوضح تعريف للتدقيق الداخلي مع ذكر الهدف منه:

الشكل رقم (01-01): تعريف التدقيق الداخلي

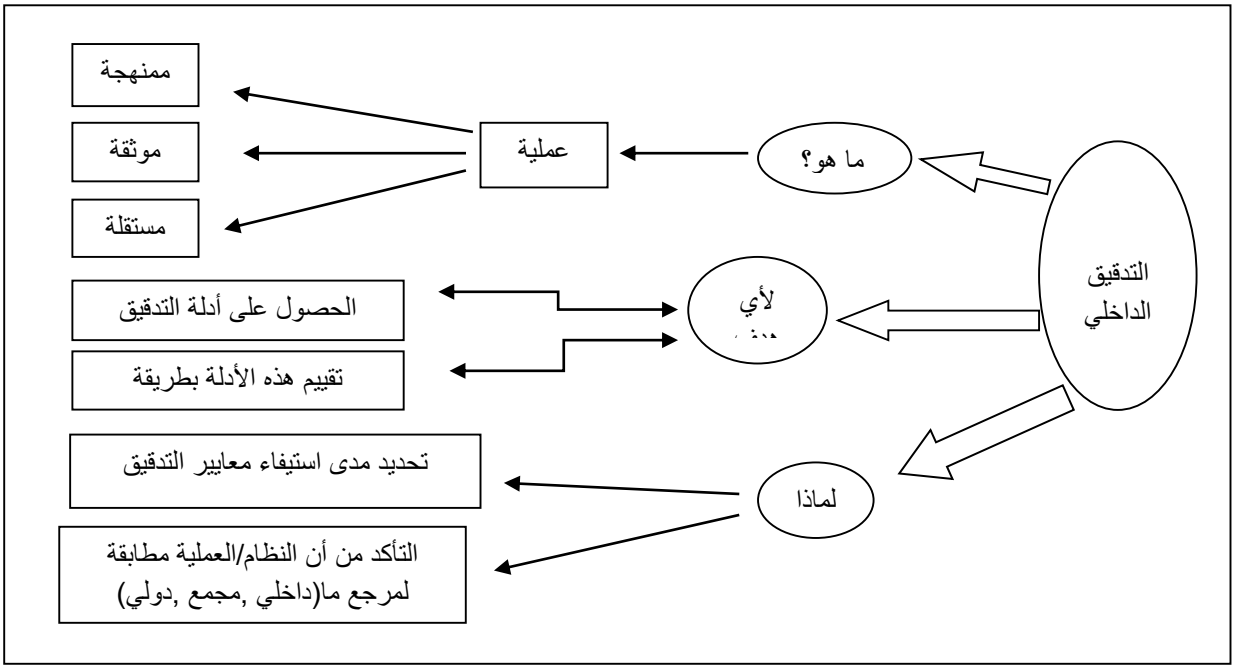

المصدر : (شيخة و رياض، 2021، صفحة 67)

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط مستقل موضوعي يضمن للمؤسسة الاقتصادية السير الحسن لعملياتها، وكذلك تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الداخلي

كانت أهداف التدقيق الداخلي في بادئ الأمر تقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ونتيجة التطورات الحاصلة في عالمنا، تطورت أهداف التدقيق الداخلي لتصبح كما يلي: (علي محمد و خلف نرجس، 2020، صفحة 217)

- صحة وصدق المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات رشيدة؛

- الالتزام الأمثل للموارد؛
- حماية الممتلكات والأصول؛
- الاستخدام الأمثل للموارد؛
- تساعد الإدارة العليا في تحقيق أهدافها؛

وكذلك يتطلب التدقيق الداخلي وجود نظام محاسبي سليم، يقوم على مفاهيم ومبادئ واضحة وثابتة وشاملة لجميع مراحل الدورة المستندية لعمليات الوحدات الاقتصادية، وبشكل محدد ومنظم ومحفز لتنمية الوعي الرقابي للعاملين فان التدقيق الداخلي يتطلب وجود أدوات للرقابة مثل أنظمة الرقابة الإدارية، والأنظمة المحسوبة وأنظمة الضبط الداخلي التي يعرفها المحاسبون القانونيون بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة، بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، ولضمان عدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو الاختلاس في أصول الوحدات الاقتصادية أو سجلاتها المحاسبية، إن توافر هذه الركائز والأدوات تمكن التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه. (الذيابات، 2022، صفحة 5)

كما يوجد هناك أهداف أخرى متمثلة فيما يلي:

- توفير معلومات صحيحة، ودقيقة وموثوقة حول وضعية المؤسسة.
- تقديم خلاصة رقابية تتطابق مع السياسات، القوانين، الإجراءات المطبقة في المؤسسة.
- حماية ممتلكات المؤسسة، والعمل على توفير معلومات دقيقة وصحيحة عنها.
- استخدام خلاصة التدقيق الداخلي في الأنشطة الاقتصادية، والمالية المختلفة.
- مراقبة كافة مكونات المؤسسة الداخلية، والتأكد من عدم وجود أية تجاوزت احتيالية. (واكر و قورين، 2022، صفحة 358)

ويرى الصحن وسمير أن أهداف التدقيق الداخلي أعم وأشمل من مجرد العمليات المالية للمنظمة، فهي وظيفة تقييم مستقلة عن كافة الأنشطة وهي نوع من الرقابة هدفها فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وتتحدد أهدافه على النحو الأتي: (العتيبي، 2015، الصفحات 23-24)

- فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية بشكل يضمن تقليل المخاطر وهذا من خلال القيام بالاختبارات الرقابية لتحديد مدى التزام العاملين بالسياسات واللوائح والمتطلبات الحكومية.
- مراجعة تقييم نظم إدارة المخاطر والرقابة والحكومة محاسبيا وماليا وإداريا، وتحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا بهدف حماية أصول المشروع منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- يقدم التدقيق الداخلي مساعدة للتدقيق الخارجي في التنفيذ بسهولة وذلك من خلال الاختبارات التي سبق أن أجراها المدقق الداخلي بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي .

في حين هناك أهداف رئيسية وأخرى ثانوية وهي: (أبو شعبان، 2016، الصفحات 23-24)

- **الأهداف الرئيسية:**

وهي تضمن تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة وأهمها:

- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام به.
- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة.
- المحافظة على أموال وموارد المؤسسة والمحافظة على الاختلاس وسوء الاستعمال.
- التحقق من دقة البيانات المحاسبية(اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط).
- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة بيانات محاسبية دقيقة وصادقة.
- الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات والبيانات الإحصائية والتقارير المالية والإحصائية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

- **الأهداف الثانوية:**

يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة أهمها:

- تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.
- بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير.
- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
- القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

أيضا هناك أهداف أخرى ألا وهي: (علوان، 2019، صفحة 41)

- **هدف الحماية:**

يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغرضها، وذلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة خلال التأكد من (سياسات وخطط المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، استخدام الموارد والأصول تقييم أنشطة، تقييم أنشطة التشغيل).

- **هدف البناء:**

يعني هذا الهدف اقتراح الخطوات الأزمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية إلى:

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية.
- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

ثم أضيف بعد ذلك هدفين آخرين لهدفين السابقين وهما:

- **هدف الشراكة:**

من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العاملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تذليل العقبات التي تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين.

- **هدف خلق قيمة مضافة:**

أي قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار فيها، وإن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين:

- ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفا للقيمة، حيث أن الفشل في الأصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية.
- النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والإطراف المستفيدة من تلك القيمة.

الفرع الرابع: أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، ومما لا شك فيه أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيمة التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري وكذا التأميني يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة المضافة للمؤسسة، بحيث وضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة. (شملال، صفحة 167)

وأهمية التدقيق الداخلي تكمن في ما يلي: (السعدي و فليح، 2019، الصفحات 17-18)

- توافر جميع آليات الضمان المهمة لاستمرار الشركة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة، وله دورا هاما في تحسين الإدارة والمسألة المالية وغير المالية الأنشطة المختلفة، إذ أن التدقيق الداخلي نشاطا محوريا لتوفير ضمانات لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدير التنفيذي وأصحاب المصلحة بان الشركة تدار بشكل فعال.
- يلعب المدققون الداخليون دورا مهما في تقييم فاعلية أنظمة الرقابة والمساهمة في استمرار فاعلية هذا النظام، وذلك بسبب ارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في التنظيم مما يعطيه سلطة أقوى وتأثير اكبر في اتخاذ القرارات، وهذا ما يجعل لوظيفة التدقيق التدقيق الداخلي الدور الرقابي المهم في الشركة.
- خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليل التلف، فضلا عن تحقيق عوائد سنوية تتحقق نتيجة لوجود هذه الوظيفة في الشركات.

- تحليل نقاط القوة والضعف للشركة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية وما يرتبط بها من فرص وتهديدات لغرض تحسينها، وبيان ما إذا كانت قادرة على تحقيق أهداف الشركة وتحليل وتقييم ما إذا كانت إدارة المخاطر قادرة في وضع أطر العمل لإدارة الأموال بطريقة عامة وكفاءة.
- التنسيق مع الجهات المسئولة عن الحكومة كمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو الإدارة العليا عند الضرورة لضمان تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية كفاءة الغرض منها تعزيز الضوابط وتحسين كفاءة وفاعلية العمليات والامتثال للقرارات.
- إفادة المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي من خلال توجيه الاستفسارات المناسبة للأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بوساطتها على معلومات مفيدة تساعده في فهم بيئة الشركة وتحديد وتقييم مخاطر التدقيق والتأكيد، وذلك لأن قسم التدقيق الداخلي يمكن أن على مثل هكذا معلومات في أثناء قيامه بمهامه الاعتيادية.

كما تعد أهمية التدقيق الداخلي لكونها أداة رقابية فعالة تعمل على خدمة الفئات التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن هذه الفئات كل من: (الحسن، 2018، الصفحات 20-21)

- **إدارة المؤسسة:** وتعتبر المستفيد الأول من عملية التدقيق، فهو يطلع على النقائص الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء معطياته.
- **المستثمرون:** تمكنهم نتائج التدقيق من اتخاذ قراراتهم بشان الاستثمار في المؤسسة أو عدم المخاطرة بأموالهم.
- **الدائنون والموردون:** يعتبر تقرير المدقق مرجعا هاما لمختلف الدائنون للمؤسسة من خلال معرفتهم مدى ملائمة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة باتخاذ القرار المناسب لكيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا.

  إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعامليها ودائنيها .
- **مدراء المؤسسة:** يعتمدون اعتمادا شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط (الميزانيات التقريرية) ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مرفقة من طرف هيئة فنية محايدة.
- **الدولة:** يعتمد على القوائم المالية المرفقة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:
  - التخطيط والرقابة: فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية من الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها.
  - البنوك: تعتمد على المعلومات المشتقة من المشتقة من القوائم المالية المرفقة من طرف هيئة فنية محايدة لتبنى عليها قرارات منح القروض وتسهيلات ائتمانية.
  - العمال: حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح المحققة.
  - المساهمين وملاك والمؤسسة: يهتم المساهمين في نتائج التدقيق وهذا بالتأكد من:
    - ✓ قدرة المسئولين على التسيير الناجح.
    - ✓ الاستقلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.
    - ✓ الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

- ✓ المساهمين المحتملين: هم أصحاب المدخرات، حيث تقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو حالة استثمارات جديدة لطلب مسألتهم.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي

تم تخصيص هذا المطلب لغرض عرض ماهية التدقيق الخارجي وأهم التعاريف المستخلصة له.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي

لقد نشأت مهنة التدقيق منذ القدم، حيث سجل التاريخ الفضل الأول لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق في مصر (الحضارة الفرعونية) ثم الرومان واليونان، أين كانت حكومتي مصر القديمة واليونان يستعينان بخدمات المدققين والمحاسبين للتأكد من صحة الحسابات حول الإيرادات والمصروفات والاستماع إليها في الساحات العامة، إذ كان الغرض الرئيسي في هذه الحالة اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع، ومؤسسات مختلفة خصوصا بعد التطور الذي حصل في علم المحاسبة في القرن الخامس عشر بإتباع نظام القيد المزدوج (لوقا باشيليو سنة 1494م)، حيث ساعد هذا النظام مع سهولة تطبيقه وانتشاره إلى مهنتي التدقيق والمحاسبة، كما إن تحول المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات اتسع حجمها وتشعبت وظائفها وما صاحبها من انفصال الملكية عن الإدارة، أدى حاملي الأسهم إلى تعيين مدققي الحسابات كوكلاء عنهم للقيام بمراقبة تصرفات الإدارة وحماية حقوقهم وتقديمهم للوضع الحقيقي للمؤسسة، حيث ظهرت اول منظمة مهنية في مهنة التدقيق في "فينيسيا" بإيطاليا سنة 1581م، وتأسست كلية Roxonati وأصبحت عضوية هذه الكلية سنة 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، فبريطانيا كانت السباقة في هذا التنظيم المهني فأصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت "جمعية المحاسبين القانونيين" بأدنبرة سنة 1854م.

كما تم في القرن الثامن عشر (الثورة الصناعية) ظهور شركات المساهمة وشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما أدى الى صدور قانون الشركات سنة 1862م – الذي ينص على إلزامية التدقيق بغرض حماية المستثمرين من تلاعب المؤسسات بأموالهم- وبهذا حظيت مهنة التدقيق بخطوات هامة الى الأمام وانتشارها في العديد من الدول وهي فرنسا سنة 1881م، والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882م والتي تم بعدها إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1916م وكندا سنة 1902م، استراليا سنة 1904م وفنلندا سنة 1911م.

أما على المستوى العربي، فكانت مصر أول بلد يزاول مهنة التدقيق دون تنظيم من سنة 1909م عند صدور القانون رقم(1) المنظم لمزاولة المهنة والذي أدخلت عليه عدة تعديلات فيما بعد، وفي سنة 1946م أنشئت "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية" والتي تحولت إلى نقابة سنة 1955م، حيث أصدرت هاته الأخيرة بعد سنتين دستور لمهنة التدقيق والمحاسبة تنظم أعمال آداب سلوك المهنة وواجبات وحقوق ومسؤوليات المحاسبين لها.

وفي العراق متقدمة فيه سنة 1919م مستمدة من القانون البريطاني والهندي حتى سنة 1957م، صدر قانون الشركات العراقي سنة 1985م، كذلك في سوريا ولبنان تطبيق القانون التجاري العثماني منذ سنة 1850م لغاية إصدار القانون التجاري اللبناني سنة 1943م والسوري سنة 1949م، وصدر قانون منظم للمهنة في سوريا سنة 1985م، بالنسبة لفلسطين تشريعات مستمدة من بريطانيا وأبقى تشريع الشركات الفلسطيني على نفس النصوص من سنة 1929م حتى سنة 1948م، أما الأردن فقد

شهدت تطور سريع في القوانين، كان أهمها قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 57 لسنة 1985م وقانون مزاولة مهنة التدقيق رقم 32 لسنة 1985م وقانون الشركات لسنة 1989م.

وبخصوص الجزائر فقد تأخرت في مجال تنظيم مهنة التدقيق والمحاسبة بمقارنتها بالبلدان السالفة الذكر، حيث كانت هذه المهنة غير منتظمة إلى غاية صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991م والذي يتضمن تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة ومزاوليها، تلاها بعد ذلك القانون رقم 10-01 الصادر في 29 جوان 2010. (بن لدغم، 2018، الصفحات 71-73)

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الخارجي

رغم تعدد صيغ التعاريف التي تناولت التدقيق الخارجي إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيقها، وفيما يلي بعض التعاريف:

"إذ أنه عرف على أساس أن تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المؤسسة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة." (ايهاب نظمي، 2012، صفحة 25)

كما عرفه الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين والماليين التدقيق الخارجي بأنه "Union UEC et EdECE" مدى قدرة المدقق الخارجي على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وصحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية، مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه. (مويسي، 2018، الصفحات 40-41)

كما يعد التدقيق الخارجي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات، فقد عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه: "عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية". (المدهون، 2014، صفحة 37)

في حين عرف (Heil, 2012, 15) عملية التدقيق الخارجي بوصفها (التحقق من البيانات المالية لتحديد درجة التوافق ما بين المعلومات والمعايير والسياسات المحاسبية المعمول بها من أجل الإبلاغ عنها)، ويرى الباحث أن التدقيق الخارجي (هو تدقيق يقوم به شخص مستقل محايد له فكر محاسبي وتدقيقي الغاية منه التأكد من صحة ودقة البيانات والحسابات المشمولة بالسجلات والقوائم المالية لأي مؤسسة واكتشاف ما قد يكون فيها من أخطاء أو غش أو تزوير والحيلولة دون ارتكابها من خلال الخروج برأي محايد عن مدى صدق القوائم المالية في بيان نتائج سير الأعمال ووضع المؤسسة المالي في نهاية فترة معينة). (علي محمد و خلف نرجس، 2020، صفحة 218)

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد خالد أمين عبد الله عرف التدقيق الخارجي في كتابه على "آن غرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع. ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل Independent Audit". (عبد الله، 2007، صفحة 30)

"استنادا إلى ما سبق يمكن تعريف التدقيق الخارجي على انه عبارة عن هيئة خارجية لا تربطها أي صلة بإدارة المؤسسة التي سيحقق وسيدقق في حساباتها بغرض الوصول إلى رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية والوضع المالي للمؤسسة".

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الخارجي

قد صاحب تطور مهنة التدقيق عبر الزمن تطور أهدافه أيضا إذ أن عموما هدف مدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصدق عن المركز المالي لمؤسسة محل التدقيق. ويظهر ذلك في الجدول التالي: (هيري، 2018)

جدول رقم (01-02): أهداف التدقيق الخارجي

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقيق أو الفحص	أهمية المراقبة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850-1905	اكتشاف الغش والأخطاء والاختلاس	تحديد الاختبارات تفصيلي مبدئي	غير مهمة
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	درجة اهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 حتى الآن	مراقبة التخطيط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	اهتمام جوهري للبدء بعملية التدقيق

المصدر: (هيري، 2018، صفحة 8)

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق يظهر لنا أن تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية لأخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ولذلك سيتم عرض أهداف التدقيق الخارجي في النقاط التالية:

- الوجود والتحقق، وذلك بالتأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية موجودة فعلا.
- الشمولية وتعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون استثناءات وحتى يتأكد المدقق من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات (فهي من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية).
- الملكية والمديونية ويتم ذلك بالتأكد من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى.
- التقييم، أي التأكد من كون أن كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الاهتلاك.
- العرض والإفصاح، حيث تسعى الأطراف الطالبة للمعلومة المالية إلى الحصول على معلومة معبرة وذات مصداقية تعطي صورة وافية لوضعية المؤسسة.
- إبداء رأي فني وهو الهدف الأساسي لمدقق الحسابات أي إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المحددة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

وبعد أن كانت الأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي تقتصر على التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، بغرض اكتشاف الغش والأخطاء على مستوى القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالتها، تطورت لتشمل الأهداف التالية: (واكر و قورين، 2022، صفحة 358)

- مراقبة ومتابعة الخطط وما حققته من أهداف.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المسطرة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية على مستوى جميع الأنشطة.
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق عللا المؤسسة.

وعلاوة على ذلك قد حدد عزوز (2007: 21-22) مجموعة من الأهداف للتدقيق الخارجي تتمثل في: (مطربة، 2017، الصفحات 43-44)

- التنظيم الذكي والمنقط وتوفير الإجراءات الخاصة المدعمة للرقابة.
- اختبار الوثائق المحاسبة والمالية المحضرة ومنحها الثقة لاستخدامها.
- تبرير الحسابات والحالات المقدمة.
- فحص وتدقيق الوثائق المنجزة لغرض تأكيد صدق وقانونية الحسابات.

ووضح جربوع (2007: 13) أهداف التدقيق الخارجي كما يلي:

- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه العجز أو القصور في هذا النظام.
- إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية.

وضح كمال (2010: 9) أهداف التدقيق الخارجي من خلال تقسيمها كما يلي:

1) أهداف تقليدية: وتنقسم إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية.

- الأهداف الرئيسية:
  - تحقق من صحة وصدق البيانات
  - إبداء رأي فني محايد
- الأهداف الفرعية:
  - اكتشاف الخطأ والغش
  - تقليل فرص ارتكاب الخطأ أو الغش
  - طمأنه مستخدمي القوائم المالية.
  - معاونة دائرة الضرائب.
  - تقديم التقارير المختلفة للحكومة.

2) أهداف حديثة:

- مراقبة ومتابعة الخطة وتحديد الأسباب وطرق المعالجة.

- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

الفرع الرابع: أهمية التدقيق الخارجي

ترجع أهمية التدقيق الخارجي إلى اعتباره وسيلة، تخدم مختلف الجهات المستخدمة للقوائم المالية المدققة والتي تستند إليها عند اتخاذ قراراتها ووضع سياساتها، ومن جهة أخرى يلعب التدقيق الخارجي دورا هاما في رفع قيمة المؤسسة من خلال زيادة فعالية المعلومات وذلك عن طريق إبداء المدقق الخارجي رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية وسلامة وصحة البيانات المالية المثبتة في مختلف دفاتر المؤسسة، وبالتالي فان العمل الأساسي للمدقق الخارجي هو إعطاء صورة وفية لواقع المؤسسة عن طريق الفحص الدقيق لحساباتها والتأكد من مصداقيتها ومدى احترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها.

بحيث يتمثل مستخدمو القوائم المالية في: إدارة المؤسسة، المستثمرون، العاملون، المساهمون، الدائنون، البنوك والجهات الحكومية. (عوماري و حميمش، 2017، الصفحات 645-646)

ويمكن تلخيص الجهات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي

التصنيف	المستفيدون الداخليون	المستفيدون الخارجيون
المستفيدون المباشرون	الطاقم الإداري بمختلف أعضائه	أصحاب رأس المال الدائنون والبنوك المستثمرون الحاليون الممولون
	المحللون الماليون التابعون للمؤسسة (الداخليون)	الموردون والعملاء الأجهزة الحكومية الاتحادات النقابية
المستفيدون الغير مباشرون	العمال النقابات	السوق المالية المستثمرون المحتملون

المصدر: (حدادي، 2020/2019، صفحة 61)

من خلال الجدول فإن الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي تنقسم إلى مستفيدين مباشرين ومستفيدين غير مباشرين والتي بدورها انقسمت مستفيدين داخليين ومستفيدين خارجيين.

وبالنسبة لما لخصه باحث آخر عن أهمية التدقيق الخارجي نذكر النقاط التالية:

- كبر حجم المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث وتعدد أنشطتها وتوسع عملياتها أدى بالضرورة إلى أهمية القيام بعملية التدقيق الخارجي.
- المدقق الداخلي في كثير من المؤسسات تابع وظيفيا إلى إدارة المؤسسة، وبالتالي يلتزم بتوجيهاتها مما قد يعيق من أداء وظيفته بطريقة مستقلة ما يزيد من أهمية وظيفة التدقيق الخارجي المستقل.

- ازدياد عدد مستخدمي القوائم المالية من إدارة وعاملين ودائنين وغيرهم أدى إلى ضرورة وجود شخص محايد يقوم بإضفاء الثقة على هذه القوائم.

كما تبين أن أهمية التدقيق الخارجي تتجسد في كونه وسيلة مستعملة من قبل جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية. إذ تعتمد إلى حد كبير على المعلومات المالية لاتخاذ القرار ورسم خطط مستقبلية ومن بين المستفيدين من التدقيق الخارجي نجد: (سايح، 2022، صفحة 54)

- **إدارة المؤسسة:** وعند قيامها بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على معلومات صحيحة ودقيقة وجب أن تكون معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد يقوم بإعطاء رأيه بشكل حيادي حول مصداقية القوائم المالية والتي تساعد في اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة.
- **المساهمين:** التدقيق يمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبكفاءة عالية، إذ أن المدقق يقوم بإعداد التقرير بعد الفحص الدقيق للحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية وتقديمه للجمعية العامة للمساهمين، حيث يتضمن هذا التقرير رأيا سليما محايدا حول القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج الدورة المالية، فالتدقيق الخارجي يساعد المساهمين في الاطلاع على كل ما يجري داخل المؤسسة.
- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وتتمثل احتياجات هاته المؤسسة في كل ما يتعلق بمستويات أرباح المؤسسة المستثمر بها إضافة إلى سعر أسهمها وتغيره ومقارنته بأسهم المؤسسات الأخرى وحجم توزيع الأرباح الحالية والمستقبلية، وأي معلومات تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة وأداء المؤسسة.
- **الدائنون والموردون:** يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق للتأكد من صحة القوائم المالية، إذ يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة مما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.
- **الزبائن:** اهتمام هذه الفئة ينحصر بمعرفة استمرارية المؤسسة وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل وإذا كانوا معتمدين عليها كمحور رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.
- **العاملين:** هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم ومنح التقاعد وتوفير فرص العمل.
- **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:** بغرض توسيع نشاطاتها أو مواجهة عسر مالي تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، إذ تعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها المركز المالي للمؤسسة.
- **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه كلها تعتمد على معلومات واقعية وسليمة.

المطلب الثالث : مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

وقد تم تخصيص هذا المطلب لغرض عرض مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

الفرع الأول: مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي

أولا: مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي

أ- **مرحلة التحضير**: تعتبر أول خطوة من مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة والانتباه والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والعلم، كما تتطلب المعرفة الجيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة. وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها. وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسية التالية:

1) **الأمر بالمهمة**: هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمدقق الداخلي، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق، والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا، أو قد يكون على شكل أمر شفهي، كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة، على سبيل المثال قد يطلب مدير إدارة معينة تدقيق إدارته لسبب ما، وفي هذه الحالة يستحسن أن يكون الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني، ذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي، واستقبال أحسن وتسهيلات عند القيام بعمله، بعد ذلك يقوم المدقق الداخلي بالحصول على المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة عن الإدارة من حيث مدى توافر إدارة قوية تتسم بالايجابية في اتخاذ القرارات حول المخاطر التي تحيط بالمؤسسة، الخبرة، والكفاءة، والنزاهة، والشفافية. (أحمد قايد و علون، 2015، صفحة 121)

2) **مرحلة الاندماج**: (صالحي م.، 2016، صفحة 52)

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر في ما يلي:

- تقارير ملفات التدقيق السابقة.
- الاجتماع مع الإدارة.
- السياسات , الخطط, الإجراءات,التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
- الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط.
- نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط.

3) **تحديد الأخطار وتقييمها**: (صالحي م.، 2016، صفحة 52) من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها. وخطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبيين الأمريكيين: هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، ويكون:

- **خطر متصل:** هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في الحسابات.
- **خطر الرقابة الداخلية:** يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب.
- **خطر عدم الاكتشاف:** مرتبط بمهمة التدقيق، أي عدم تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

4) **تحديد الأهداف:** (صالحي م.، 2016، صفحة 53)

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات. بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث، حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق المدققين تحقيقها، والتي تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف: تحديد الجوانب العملية لتدخل المدققين ويساعد المدقق على البحث، التعرف وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها.

ب- **مرحلة تنفيذ المهمة:** (صالحي م.، 2015-2016، الصفحات 53-54)

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أطول وأهم مرحلة في التدقيق الداخلي، لأهميتها في كتابة تقرير تدقيق المنتج النهائي للمهمة، ولهذا يجب أن تحظى بالعناية اللازمة من كل الأطراف ذات العلاقة بها، وخلالها يتحول فريق المهمة من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني، حيث ينتقل إلى الوحدات محل التدقيق مبتدئا بالاجتماع الافتتاحي مع مسئولي الوحدة أو النشاط. يتناول شرح التقرير التوجيهي المصادق من قبل المكلف بالمهمة ويتم التركيز على توضيح ومناقشة كيفية تنفيذ المهمة وأساليب التدقيق المستعملة، أسلوب التنسيق والاتصال للمعلومات المطلوبة، الوسائل المادية والظروف الواجب توفيرها من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، حيث تسمح نتائج الاجتماع الافتتاحي لفريق التدقيق بإعداد برنامج التدقيق بالتفصيل ويقوم بتطبيقه لتحقيق أهداف المهمة المسيطرة.

1- إعداد برنامج التدقيق: يدعى أيضا مخطط التنفيذ وكذلك برنامج العمل، ويتم إعداده من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف رئيس المهمة، ويتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للاطلاع عليه طبقا للمعيار رقم 2240، وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق. ويتضمن هذا المخطط النقاط التالية: وثيقة تعاقدية، مخطط عمل، دليل مرشد، نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية، متابعة المهمة.

- **استبيان الرقابة الداخلية:** يعتبر استبيان الرقابة الداخلية من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المدققين الداخليين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على المسيرين لتلقي الإجابة عليها، ومن ثم تحليلها للوقوف على مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة أو النشاط محل التدقيق، وتعلق أسئلة استبيان الرقابة الداخلية بالنواحي التنظيمية، التشغيلية، نظم المعلومات،

العاملين، الوسائل المادية للوحدة الخاضعة للتدقيق، وتبنى الاستمارة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الرئيسية في النقاط التالية:

من؟ الأسئلة متعلقة بالمنفذ أو المشغل من خلال تحديد مهامه وسلطته، وللإجابة على هذه الأسئلة يتم الاستعانة بالمخطط الهرمي للمؤسسة.

ماذا؟ تجميع الأسئلة التي تسمح بمعرفة" ما يتعلق، ليس ما هو الموضوع، ولكن الهدف من العملية"، ما هي طبيعة المنتج المصنع، من هم الأشخاص ذو العلاقة.

أين؟ من أجل عدم اختيار كل مناطق العمليات، مكان التخزين، المعالجة، المواقع الصناعية.

متى؟ تسمح بتجميع الأسئلة ذات الصلة بالزمن، بداية ونهاية الزمن المستغرق.

كيف؟ أسئلة مرتبطة بوصف الإجراءات: كيف يتم صنع المنتج، كيف يتم الأفراد.

2- العمل الميداني :

- **الملاحظة الفورية:** أول الاختبارات التي يقوم بها المدقق الملاحظة الفورية، وهي تختلف عن الملاحظات الأخرى بأنها آلية، وهنا يكون للخبرة دور كبير، فالمدقق المتمكن يمكنه ملاحظة بطريقة عقلانية أي: الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الوقتية أثناء ملاحظته، "فملاحظة دخول العمال عند فتح الأبواب ليس نفسها في منتصف النهار".
- **الملاحظة المحددة:** من خلال تحديد مواطن الخطر واستمارة الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ اختيارات، فيقوم باختيار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة. هذا الاختبار يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات بموضوعية.
- **ورقة كشف وتحليل المشكلات:** وهي وثيقة عمل موحدة، أين يقوم المدقق بتوثيق كل خلل، كما تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين الوظيفة المعنية بعملية التدقيق، تسمى في بعض المراجع بوثيقة الحدث، وثيقة التحليل، وثيقة تحليل الرقابة الداخلية. إذ تتجزأ إلى خمسة أقسام: المشكلات، الملاحظات، الأساليب، العواقب والآثار، التوصيات.
- **إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج:**

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتجة التقرير، والذي يجمع كل عناصر عمله. إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبة مع مجموع أوراق العمل، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها قد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي. (صالحي م.، 2016، الصفحات 51-55)

1- مشروع تقرير المدقق :حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة. هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

2- **الاجتماع الختامي**: يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة.

3- تقرير التدقيق الداخلي: (صالحي م.، 2016، صفحة 57)

يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه (كتابيا) حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق,فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير:

- لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي.
- **وثيقة نهائية**: فهو أخر عقد لمهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات.
- **عرض مسبق للمؤسسة**: فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي.
- **حق المؤسسة في الإجابة**: للمؤسسة الحق في الرد إما شفهيا أو كتابيا.

الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية:

- **الورقة الخارجية ورسالة الإحالة**: عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة، أما الصفحة الأولى لا تحتوي على:
  - عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، كما يتم التذكير بالمهمة.
  - أسماء المدققين المساهمين في العمل ورؤساء المهمة.
  - أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق.
- **المقدمة والملخص**: يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، الذي يكون ضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي على ملاحق كثيرة.
  - **المقدمة**: عادة ما تكون مختصرة تتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة، فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه، فهي تمثل وصف مختصر للوحدة أو العملية المدققة.
  - **الملخص**: حيث يسمح للمسؤولين بفهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح.
- **التقرير التفصيلي**: هو الوثيقة التفصيلة والكاملة، الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة ويشمل الملاحظات، والتوصيات، بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس.
- **الخلاصة خطة العمل والملاحق**: الهدف في هذا الجز ليس تكرار ما تم عرضه، وإنما اقتراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القادمة.

ثانيا:تقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي (أبو سرعة، 2010، الصفحات 71-75)

لكي يقوم المدققون بإنجاز مهمة التدقيق الداخلي، بما تتضمنه من تخطيط وتنفيذ لأعمال التدقيق، وتبرير النتائج والتوصيات الواردة في التقارير، فإنهم يحتاجون إلى معلومات نوعية وأخرى كمية، يتم جمعها وتحليلها بالاعتماد على مجموعة من التقنيات المتمثلة في ما يلي:

أ- **المعاينة والجرد الفعلي**: ليتأكد المدقق من صحة الرصيد الدفتري للأصل، فإنه يجب عليه معاينة الأصل على الواقع وكذلك الوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد والقياس والجرد. وهذه الوسيلة تعتبر هي الأقوى والاهم للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.

ب-**التدقيق الحسابي**: يهدف إلى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والدفاتر والكشوف والقوائم المالية، وذلك من الناحية الحسابية فقط. ورغم بساطة هذه الوسيلة، إلا أنها ضرورية تمكن المدقق من التأكد من الصحة الحسابية للمراحل المختلفة من العمل المحاسبي. ويشمل التدقيق الحسابي على النواحي التالية:

- التحقق من الأرصدة الافتتاحية لجميع الحسابات ومطابقتها مع الأرصدة الواردة في الميزانية عن السنة المالية السابقة.
- تدقيق وفحص العمليات الحسابية (من طرح وجمع وقسمة وضرب إلى غير ذلك) الواردة في المستندات الدالة على حدوث العمليات المختلفة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- تدقيق جميع صفحات دفتر اليومية وترحيل هذه المجاميع من صفحة لأخرى.
- تدقيق ترصيد جميع الحسابات المدينة منها والدائنة، ونقل هذه الأرصدة إلى ميزان المراجعة المعد في نهاية السنة المالية.
- تدقيق العمليات الحسابية المتعلقة بعناصر المصروفات والإيرادات الخاصة بإعداد الحسابات والقوائم الختامية، من تسويات مختلفة مثل العمليات الحسابية المتعلقة باحتساب العناصر التالية:
  - إهلاك الأصول المختلفة الخاصة بالسنة المالية.
  - احتساب الإيرادات الخاصة بالسنة المالية وتحديد المقدم والمستحق منها.
- تدقيق نقل الأرقام إلى القوائم والتقارير الختامية.
- تدقيق النتائج النهائية لنشاط المؤسسة من صافي أرباح أو خسائر, وما تم بشأنها.

ت-**التدقيق المستندي**: تعتبر المستندات (الأوراق) مرجعا سليما، يعتمد عليها المدقق في الصحة المتعلقة من الحدوث الفعلي لواقعة معينة، كما يعتبر التدقيق المستندي من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في التدقيق، ويتوقف نجاح عملية التدقيق على دقة أدلة التدقيق المستندي، حيث أنها تساعد المدقق على الربط بين الأحداث والتصرفات المالية التي تمت بالمؤسسة.

وفي هذا المجال لابد للمدقق أن يتحقق من الشروط الواجب توفيرها في المستندات، حتى يمكن اعتبارها دليل إثبات وقرنية من قرائن التدقيق، وهذه الشروط تتمثل في الأتي :

- التأكد من الشروط القانونية للمستند، وبصفة خاصة المستندات التي تأخذ شكل العقود.

- التأكد من توضيح أسماء الأطراف ذات العلاقة بالمستند.
- التأكد من البيانات الرقمية في المستند ومن أهمها:

- تاريخ تحرير المستند، وأنه تاريخ القيد في الدفاتر.
- رقم مسلسل المستند

- المبلغ النقدي المحرر به المستند، يجب التأكد من تحريره رقميا وحرفيا.

- التأكد من طبيعة العملية التي يعبر عنها المستند، وأنها تدخل في نطاق نشاط المؤسسة.
- التأكد من استيفاء التوقيعات المختلفة الخاصة بالمستند.
- التأكد من استيفاء المستند للدمغات والطوابع الحكومية عندما تقتضي القوانين ذلك.
- التحقق من التوجيه المحاسبي السليم للعملية التي يتضمنها المستند.

ث– نظام المصادقات: إن المصادقات عبارة عن بيان أو إقرار مكتوب من الغير، مرسل إلى المدقق بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة. وهذه الوسيلة تصنيف ضمن أقوى أدلة الإثبات، كونها معدة من طرف ثالث خارج المؤسسة، وتسلم مباشرة إلى المدقق. وتساعد المصادقات التي يتم الحصول عليها في التحقق من الوجود الفعلي من الملكية ومن التقييم لبعض الأصول غير الموجودة بحيازة المؤسسة، مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، أو الأوراق المالية المودعة لدى البنوك والمخزون المملوك للمؤسسة لدى الغير.

ج– نظام الاستفسارات والتتبع: يحتاج المدقق إلى بعض الإيضاحات من داخل المؤسسة عن بعض النظم والعمليات أو الإجراءات التي تحتاج إلى تفسير خاص، وللوصول إلى فهم لتلك النقاط، يوجه المدقق بعض الأسئلة أو الاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة. وتأخذ هذه الاستفسارات احد الشكلين (الشفوية أو التحريرية). وعلى المدقق أن يكون حريص في البحث علة مدى صحة الإجابات التي تلقاها قبل الاقتناع بها.

ح– نظام المقارنات والربط بين المعلومات: تشمل هذه الوسيلة إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترات السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية والغير مالية، ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ومقارنتها بمعلومات مماثلة في نفس الصناعة. وهذه الوسيلة تحقق للمدقق الأهداف التالية:

- ملاحظة أي تغيرات جوهرية حدثت، ودراسة وتحليل أسبابها.
- استخراج بعض النسب الخاصة ببعض عناصر القوائم المالية، لتحديد أي اتجاهات غير عادية ومعرفة أسبابها، ومن هذه النسب:

- نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات.
- نسبة صافي الربح للمبيعات
- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.

خ– التدقيق الانتقادي: يقوم المدقق الداخلي من خلال هذه الوسيلة بدراسة إنتقادية فاحصة وتحليل متمعن لبعض العمليات أو بعض الدفاتر والسجلات أو أحد الحسابات أو القوائم المالية، بهدف تحقيق ما يلي:

- اكتشاف أي نتائج أو وقائع غير عادية.
- اكتشاف أي أمور أو ملاحظات لم تظهر أثناء التدقيق المستندي.
- اكتشاف أي أخطاء قد توجد في بعض العينات التي لم يختارها المدقق أثناء تدقيقه.

ويبنى نجاح التدقيق الإنتقادي على خبرة المدقق وكفاءته، فكلما زادت كفاءته وخبرته كلما كانت هذه الوسيلة ذات فائدة أكبر في تعزيز أدلة الإثبات، كما أنها تفيد في توفير وقت وجهد المدقق لمواجهة الأمور الغير عادية التي تستدعي انتباهه.

د- **فحص وتقيم نظام الرقابة الداخلية:** يعتبر هذا الإجراء ضروري وهاما لعمل المدقق، ويجب عليه القيام به، فمن خلاله يتمكن المدقق من تحديد نطاق عملية التدقيق، وتقدير مدى الاعتماد على ذلك النظام، وتحديد حجم العينة والاختبارات التي يجب عليه أن يقوم بإجرائها.

لذلك فإنه على المدقق الداخلي فحص أنظمة المعلومات، للتأكد من احتواء السجلات المالية على معلومات صحيحة ودقيقة، وأن إجراءات الرقابة كافية وفعالة، كما يجب على المدقق الداخلي تدقيق الأنظمة الموضوعية، ومدى ملاءمتها مع السياسات والخطط بالمؤسسة، لتحديد مدى كفاية وفعالية هذه الأنظمة.

ذ- **نظام الشهادات (الإقرارات):** هي شهادات يحصل عليها المدقق من داخل المؤسسة، بحيث لا ينتج عنها أدلة أو قرائن إثبات، وإنما تمكن المدقق من التأكد من سلامة الإجراءات التي يقوم بها، وكذلك تغطية موقفه خارج نطاق الإجراءات. ومن أمثلة هذه الشهادات ما يلي:

- شهادات بالأصول الثابتة المضافة خلال السنة.
- بيان بأصول والتزامات المؤسسة المختلفة.
- بيان بأرصدة العملاء والمدينون.
- بيان بالمصروفات الاستثنائية غير العادية وأسباب حدوثها.

الفرع الثاني: مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الخارجي

أولا:مراحل تنفيذ التدقيق الخارجي

وفقا لما ورد مسبقا تبين أن الهدف الرئيسي (المنتج النهائي) لمهمة المدقق الخارجي تكمن في إبداء رأي فني محايد مثبت بأدلة وبراهين حول صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، إذ يتطلب استخلاص هذا الرأي سير المدقق الخارجي وفق منهجية منظمة مكونة من مجموعة مراحل متتابعة منطقيا والمتمثلة في: (شحاتة، 2016، صفحة 13،14)

- **المرحلة الأولى:** مرحلة قبول التكليف بأعمال التدقيق الخارجي
- **المرحلة الثانية:** مرحلة التخطيط لأعمال التدقيق الخارجي
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة أداء إجراءات التدقيق الخارجي
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة تقييم نتائج التدقيق الخارجي وإعداد التقرير

المرحلة الأولى: مرحلة قبول التكليف بأعمال التدقيق الخارجي

- **الهدف:** اتخاذ قرار بشأن قبول عميل جديد أو استمرار العلاقة الحالية مع العميل السابق وتحديد نوعية وعدد أعضاء فريق التدقيق اللازمين.
- **الإجراءات:**

- اتخاذ قرار بشأن قبول عميل جديد أو استمرار العلاقة الحالية مع العميل السابق.
- تقييم المعلومات الأساسية عن العميل وأسباب التدقيق.
- تحديد ما إذا كان مراقب الحسابات قادر على استيفاء المتطلبات الأخلاقية بالنسبة لعميل التدقيق.
- تحديد مدى الحاجة إلى الاستعانة بخبراء متخصصين.
- التواصل مع مراقب الحسابات السابق لعميل التدقيق.
- الاتفاق على بنود التكليف.
- اختيار أعضاء فريق التدقيق لأداء أعمال التدقيق.
- الحصول على خطاب التكليف بالتدقيق.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط لأعمال التدقيق الخارجي

- **الهدف:** تحديد مقدار ونوع أدلة وجهود التدقيق اللازم لتوفير مراقب الحسابات توكيد معقول بعدم وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.
- **الإجراءات:**

- أداء إجراءات التدقيق للحصول على فهم للمؤسسة محل التدقيق والبيئة التي تنتمي إليها المؤسسة، بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.
- تحديد مستوى الأهمية النسبية.
- تقييم مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية على القوائم المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات الإدارية.
- إعداد خطة وبرنامج التدقيق، الذي يحتوي على استجابة مراقب الحسابات إلى المخاطر السابق تحديدها.

المرحلة الثالثة: مرحلة أداء إجراءات التدقيق الخارجي

- **الهدف:** اختبار الأدلة المؤيدة لهيكل التدقيق الداخلي وعدالة القوائم المالية.
- **الإجراءات:**

- اختبار هيكل الرقابة الداخلية على عملية اعداد القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.
- أداء الاختبارات الأساسية للمعاملات.
- أداء اختبارات التفاصيل للأرصدة.

المرحلة الرابعة: مرحلة تقييم نتائج التدقيق وإعداد تقرير

- **الهدف:** استكمال إجراءات التدقيق وإصدار رأي التدقيق.
- **الإجراءات:**

- تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها طوال عمليو التدقيق.

- تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحديد الأحداث اللاحقة.
- الاطلاع على القوائم المالية وغيرها من العناصر الجوهرية.
- أداء إجراءات التدقيق الختامية.
- التقرير إلى مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير التدقيق.

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد انه عند البدء في تنفيذ عملية تدقيق جديدة لمشروع ما أو تعيين مدقق بدل مدقق سابق أو في حالة استقالة مدقق أو وفاة مدقق لهذا السبب يجب على المدقق الجديد اتخاذ خطوات تمهيدية عند البدء في عملية التدقيق ومن هذه الخطوات: (أبو رقبة و أسحق، تدقيق ومراجعة الحسابات، 2014، الصفحات 95-102)

1- التنظيم الداخلي لمكتب مدقق الحسابات

حيث أن هذا الأخير يختلف من مدقق لأخر تبعا لحجم العمل وطبيعته، فإن كان المدقق بمفرده قد لا نجد في مكتبه أقسام أو فروع وأما إذا كان المكتب ملكا لأكثر من مدقق فغالبا ما نجد نشاطهم مقسما إلى قسمين رئيسيين هما:

- القسم الفني ويشمل أعمال التدقيق والضرائب والمحاسبة.
- القسم الإداري ويشمل المستخدمين وإدارة المكتب الداخلي.

2- الخطوات التمهيدية لعملية التدقيق

- التأكد من صحة تعيينه مدققا للحسابات ووجوب الاطلاع على قرار تعيينه ذلك لأن تعيين المدقق يختلف من مشروع لآخر.
- الاتصال بمدقق الحسابات السابق والاستعانة به.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق أن كانت جزئية أو شاملة وهذا ما نجده في شركات الأشخاص والمشاريع الفردية أما في شركات المساهمة ففيها عملية التدقيق إلزامية وليس فيها تحديد نطاق.
- التعرف على المؤسسة من حيث تكوينها وفحص ما تتضمنه من بيانات وقواعد تنعكس أثارها على عملية التدقيق.
- زيارة استطلاعية للمشروع.
- فحص النظام المحاسبي للمشروع.
- الاطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية للحسابات السابقة ليتعرف على المركز المالي للمشروع.
- التعرف على العاملين في المشروع ومدى مسؤولية كل منهم.
- فحص مركز المشروع من الناحية الضريبية حتى يتأكد من صحة البيانات الواردة في القوائم المالية.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية من أهم الخطوات لأن عملية التدقيق تحولت من كاملة تفصيلية إلى اختيارية تقوم على أسلوب اختيار العينات ونعني بالرقابة الداخلية أنها عملية الإشراف على الموظفين وحثهم على العمل. ونعني بوجود رقابة داخلية أي وجود دفاتر وسجلات حسب الأصول المحاسبية المتعارف عليها حسب قانون الشركات الأردني.

3- برامج التدقيق

عبارة عن الخطة التي يضعها المدقق لتحقيق الهدف من عملية التدقيق فالبرنامج يتضمن مراحل التنفيذ وخطواته ونوعية العمل الذي يتعين أدائه في كل مرحلة، كما انه يخدم عدة أغراض منها انه ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق من أعمال ومن

هنا يأتي دور البرنامج في كونه أداء رقابة وتخطيط يستطيع المدقق بواسطتها تتبع عملية التدقيق ومعرفة عدد الساعات التي أمضى في كل عملية والاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج التدقيق:

- التقيد بنطاق عملية التدقيق كاملة كانت أو جزئية لان كل منها خطوات معينة.
- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة حيث على ضوء درجة الكفاية يتحدد نطاق عملية التدقيق.
- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لان التدقيق وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فيجب على المدقق أن يتبع البرنامج من اجل تحقيق تلك الأهداف.
- استخدام وسائل التدقيق التي تمكن المدقق من الحصول على قرائن قوية في حجتها.
- إتباع طرق التدقيق التي تلاؤم ظروف كل حالة فلكل مؤسسة ظروفها الخاصة والتي على ضوئها يقوم المدقق بإعداد برنامج التدقيق اللائم.

4- أوراق وعلامات ومذكرات التدقيق:

- **أوراق التدقيق:** وهي جميع الأوراق والبيانات التي تساعد المدقق على كتابة تقرير واف وإبداء رأي فني محايد في المشروع التي قام المدقق بتدقيقه والتي يقوم المدقق بحفظها في ملفين هما الملف الدائم والملف الجاري، إذ أن جميع المعلومات والبيانات الموجودة في هاذين الملفين هي ملك المدقق باستثناء السجلات والدفاتر المحاسبية المقدمة له من إدارة المشروع والتي توجب على المدقق الحفاظ عليها من التسرب لان من خلالها يتم إعداد تقرير المدقق وبيان رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.
- **علامات التدقيق:** يجب على المدقق أن يستخدم علامات أو رموز إثناء قيامه بعملية التدقيق حتى يؤشر بالعلامة عن الانتهاء من عمله ويشترط أن تكون هذه العلامات سرية بين موظفي المكتب وعلى المدقق أن لا يبيح بها وإلا فقدت سريتها. ولكننا نجد أن لكل مدقق أو مكتب تدقيق رموزه الخاصة به موضوعة في قائمة موضح بها الرمز ودلالته ليسير كل الموظفون على نظام رمزي موحد والذي يسهل على المدقق العمل.
- **مذكرات التدقيق:** الأمور التي تعترض المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق وتحتاج إلى استفسارات وإيضاحات فيقوم بتدوينها في سجل خاص ومن الملاحظات التي يدونها المدقق في هذا السجل ما يلي:
  - ما يحصل عليه المدقق من بيانات شفوية من مديري المشروع.
  - بيان بالمستندات المفقودة أو غير مستوفاة.
  - أرصدة الحسابات.
  - كشف بالأخطاء التي عثر عليها.
  - كشف بالمسائل يريد المدقق استكمالها في مرات قادمة.
  - كشف بما وجده من ثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية.
  - المسائل التي يريد المساعد الرجوع فيها إلى المدقق الرئيسي.
  - المسائل التي حرر بها المدقق مراسلات مع المشروع.
  - الاقتراحات والتعديلات التي قد يرى المدقق ضرورة إدخالها على برنامج التدقيق.
  - التحفظات التي يرى المدقق وجوب إثباتها في تقريره.

كما يمكن تلخيص مراحل تنفيذ عملية التدقيق الخارجي في الجدول التالي: (بوزيدي و بلال، 2020، صفحة 95)

الجدول رقم (01-04): مراحل تنفيذ عملية التدقيق الخارجي

الخطوات	الشرح
الخطوة الأولى: مرحلة تخطيط وتصميم منهج الدراسة.	• التمهيد للتخطيط. • الحصول على معلومات عن العميل. • الحصول على معلومات عن الالتزامات القانونية للعميل. • أداء الإجراءات التحليلية الأولية. • وضع حدود الأهمية النسبية وتقدير خطر التدقيق الممكن قبوله والخطر الطبيعي. • فهم الرقابة الداخلية وتقدير الرقابة. • تطوير الخطة العامة للتدقيق وبرنامج التدقيق.
الخطوة الثانية: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية للعمليات.	• الحصول على أدلة لدعم أنواع الرقابة التي تساهم في تقدير المراجع لخطر الرقابة. • الحصول على الأدلة لدعم الصحة النقدية للعمليات.
الخطوة الثالثة: تنفيذ الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة.	• تنفيذ الإجراءات التحليلية. • تنفيذ الاختبارات الإضافية التفصيلية للأرصدة. • تنفيذ الاختبارات للعناصر الرئيسية.
الخطوة الرابعة: اكتمال التدقيق وإصدار تقرير المراجع.	• مراجعة الالتزامات المحتملة. • مراجعة الإحداث التي قد تقع بعد تاريخ الميزانية. • التجمع النهائي للأدلة. • تقييم النتائج. • إصدار تقرير التدقيق. • الاتصال مع لجنة التدقيق والإدارة.

ثانيا: تقنيات تنفيذ التدقيق الخارجي

إن المدقق لكي يتمكن من الإدلاء برأيه حول صدق وعدالة الحسابات والقوائم المالية، فإنه لابد له من إتباع خطوات منظمة كما رأينا سابقا، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد له من استخدام وسائل وتقنيات تمكنه من جمع الأدلة والبراهين اللازمة له للإدلاء بذلك الرأي. وهذه التقنيات قد تم تناولها بشيء من التفصيل في المبحث السابق، أثناء تطرقنا لعنوان تقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي. فالمدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعتمدان على مصادر أو مدخلات [وسائل] لعملية تدقيق واحدة، وان اختلف أسلوب وتوقيت عملية التدقيق.

ومع ذلك لا يمنع إعادة ذكرها هنا مرة ثانية في شكل نقاط مختصرة للتذكير، والمتمثلة في: (أبو سرعة، 2010، صفحة 87)

(الجرد الفعلي والمعاينة _ المراجعة الحسابية _ المراجعة المستندية _ نظام المصادقات _ نظام الاستفسارات والتتبع _ نظام المقارنات والربط بين المعلومات _ المراجعة الإنتقادية _ فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية _ نظام الشهادات).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية

تعتبر المعلومة المالية نوع من المعرفة المناسبة التي تخدم أغراض مستخدميها للوصول إلى نتائج مرضية نهائية وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها على مستوى الوحدة الاقتصادية وفي مستوى رفاهية الأفراد والمجتمعات، إذ لابد لها من خصائص تمتاز بها وأهداف تسعى للوصول إليها حتى تزيد من قيمة تلك الوحدة الاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية للمجتمع وبذلك تكون قد حققت أهداف كلا منهما.

وسوف نتناول في هذا المبحث ماهية جودة المعلومة المالية، خصائصها وأهدافها

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومة المالية

تم تخصيص هذا المطلب بغرض تقديم ماهية جودة المعلومة المالية وأهم التعاريف المستخلصة لها.

1- تعريف الجودة:

تعرف الجودة لغة واصطلاحا كما يلي: (بغريش، 2022، صفحة 08)

1.1- **الجودة لغة:** من الفعل جاد، يقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد، ويقال جاد المطر أي كثر وأجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل، وتوجد في العمل. وتجود في العمل تألق فيه.

1.2- الجودة اصطلاحا: فتعددت تعاريف الجودة واختلفت باختلاف أساس التقدير. فهناك من ينظر إلى الجودة أنها مطابقة لخصائص محددة مسبقا، ومنهم من ينظر إليها بصفتها ملائمة للاستخدام، وآخرون ينظرون إليها بصفتها نظاما شاملا يوجه مجهودات المؤسسة نحو الاستجابة للحاجات الفعلية والمتوقعة.

ولذلك عرف (عابدين) الجودة (نوعية quality) على أنها كل مواصفات السلعة أو الخدمة المقدمة التي تجعلها قادرة على استيفاء حاجات الشخص أو المؤسسة التي تشتريها وهي عادة مرتبطة في القيمة أو في الأداء وتتضمن هذه المواصفات المفاخرة أو الاعتزاز بالصنعة أو الامتثال إلى متطلبات الزبائن. وبذلك فإن تعريفه ركز على مطابقتها للخصائص المحددة مسبقا وملائمتها للاستخدام.

2- تعريف المعلومة المالية:

"هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي ينم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة". (لقليطي، 2019، صفحة 98)

غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي، وهنا تبرز أهمية وجود معلومات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة.

فتعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين (وغيرها من العوامل الاقتصادية من المقرضين والزبائن والموظفين والحكومة...) لاتخاذ قراراتهم.

يهدف مستعملي المعلومات المالية إلى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية التي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة والمتمثلة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة. (بن خروف، 2009، الصفحات 36-37)

"المعلومة المالية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات". (العابدي، 2016، صفحة 56)

3- تعريف جودة المعلومة المالية:

تعددت التعريفات التي ذكرها العديد من المهتمين بموضوع جودة المعلومات المالية لأنها تعتبر من المفاهيم الحديثة في الفكر المحاسبي المالي، نذكر منها ما يلي:

- ✓ أن المعلومات المالية تعتبر وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أدائها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها. (لقليطي، 2019، صفحة 98)
- ✓ إذ يقصد بجودة المعلومة المالية مجموعة الخصائص التي تتسم بها المعلومة المالية المفيدة او القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المالية التي تنتج جراء تطبيق طرق محاسبية جديدة. (خملول، 2020، صفحة 72)

وتعتبر جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات، بمعنى أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن هذه الخصائص وجبت أن تكون ذات فائدة كبيرة خاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة.

- ✓ وعرفت جودة المعلومة المالية أيضا بأنها تلك البيانات والمعلومات الملائمة وعالية الجودة التي تناسب حاجة المستخدم النهائي لها، وبما تتمتع به من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل والتي يتم

إعدادها في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد الهدف من استخدامها. (غروي و بن موسى، 2022)

تعرف جودة المعلومة المالية بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، وقد وضعت هذه القواعد لأول مرة من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1966، أجريت عليها العديد من التغييرات من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية. (عوماري و حميمش، 2017، صفحة 647)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جودة المعلومة المالية تعني مجموعة الخصائص التي وجبت أن تتوفر فيها، إذ أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو إنتاج وتوصيل معلومات مالية مفيدة ذات جودة عالية حتى تمكن مستخدميها من استعمالها بشكل جيد في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المالية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومة المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستعملين، وتمتاز المعلومات المالية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المالية مفيدة لمستخدميها، وهي خاصية الملائمة، خاصية الموثوقية (الاعتمادية)، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة. (لقليطي، 2019، صفحة 98)

وفيما يلي شرح لتلك الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية والقيود المتعلقة بها، من خلال ما حدده إطار (IASB): (عمر، الصفحات 198-204)

1- **القابلية للفهم:** خاصية ضرورية في المعلومات الواردة في القوائم المالية هي القدرة على الفهم مباشرة من قبل المستخدمين، هذا يفترض أن المستخدمين لديهم معرفة مناسبة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة، ولديهم الإرادة لدراسة المعلومات بشكل سريع إلى حد معقول.

مع ذلك، المعلومات المتعلقة بمسائل معقدة والتي يجب إدراجها في القوائم المالية بفعل ملائمتها بالنسبة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية من المستخدمين، لا يجب استبعادها بحجة أنها صعبة الفهم من قبل بعض المستخدمين.

2- **الملائمة:** كي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات من المستخدمين، وتكتسب المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تأكيد، أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

ومن العوامل المحددة لخاصية الملائمة فكرة الأهمية النسبية. تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقرر في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.

3- **إمكانية الاعتماد عليها أو الوثوق:** لكي تكون المعلومات مفيدة فيجب أن تكون أيضا موثوق بها، وتكتسب المعلومة خاصية إمكانية الاعتماد عليها عندما تكون خالية من الخطأ والتحريف الجوهري، وان المستخدمين يمكنهم الثقة في تمثيل الصورة الصادقة التي يفترض أن تمثلها أو من المنتظر أن تمثلها إلى حد معقول.

وتعتبر المعلومة غير موثوقة عندما تكون مصممة عن قصد للتأثير على قرارات المستخدمين في اتجاه معين. ولكي تكتسب المعلومات المالية الثقة من جانب المستخدمين، يجب توافر ثلاث صفات هي: التمثيل الصادق، الحيادية والاكتمال.

4- **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون بإمكان المستفيدين مقارنة البيانات المالية للمؤسسة مع مرور الوقت حتى يتمكنوا من تحديد الاتجاهات في وضعها المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات لكي يقيموا وضعها المالي النسبي وأدائها والتغيرات في وضعها المالي، ولذلك يجب أن ينفذ القياس والعرض للعمليات والأحداث الأخرى المتماثلة في كافة أنحاء المؤسسة ومع مرور الوقت بالنسبة لتلك المؤسسة، وعلى نحو ثابت بالنسبة للمؤسسات المختلفة.

- **القيود على المعلومات الملائمة والمعلومات الممكن الاعتماد عليها:**

- **التوقيت المناسب:** إذا كان هناك تأخير غير ضروري في تقديم تقرير عن المعلومات فقد يفقدها وملائمتها، قد تحتاج الإدارة إلى الموازنة بين الأفضلية النسبية للتقرير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، ولتوفير المعلومات على أساس التوقيت المناسب، قد يكون ضروري في أغلب الأحيان التقرير عن عملية أو حدث آخر قبل معرفة كافة أوجه تلك العملية أو الحدث الآخر، وبالتالي أضعاف الثقة، بالمقابل، إذا تأخر التقرير حتى معرفة كل الأوجه، المعلومات قد تكون موثوقة جدا ولكن نادرا ما تفيد المستخدمين الذين يلتزمون باتخاذ قرارات في الفترة، ولعمل توازن بين الملائمة والوثوق، الاعتبار الأهم هو ما هي الطريقة الأفضل لإشباع احتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
- **الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** يجب أن تتجاوز المنافع المستمدة من المعلومات تكلفة إعدادها.
- **التوازن بين الخصائص النوعية:** في الممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن، أو المقايضة، بين الخصائص النوعية، وبصفة عامة فالهدف هو تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصورة مناسبة حتى يمكن الوفاء بأهداف القوائم المالية، وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية المختلفة هي مسألة حكم مهني.

كما لا يفوتنا أن ننوه إلى أن من بين أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي يشير إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) هي الملائمة والموثوقية إذ أنهما الخاصيتان اللتان تجعلان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار، إضافة إلى بعض الخواص المتفرعة منها.

1- الخصائص الأساسية للمعلومة المالية: (سبسبي، 2011، الصفحات 11-19)

✓ **خاصية الملائمة:**

تعرف الملائمة على أنها القدرة على أحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكيد التوقعات الصحيحة.

إذ إن خاصية الملائمة بناء على ما تقدم ذكره تعتمد على كل من:

- مستخدم المعلومات المالية وقدرته على التعامل مع تلك المعلومات.
- الأثر الذي يمكن أن تحدثه تلك المعلومات على اتخاذ القرار عند المقارنة بين البدائل.
- الإدراك المتكامل لمعدي المعلومات المالية لطبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات.

وحتى تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم توفر ثلاث خصائص فرعية:

أ- خاصية القيمة التنبؤية.

ب- خاصية القيمة الإسترجاعية.

ت- التوقيت المناسب.

وفيما يلي عرضا لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصية الملائمة:

أ- خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المالية:

وهي أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة إذ أن هاته الأخيرة تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف.

ومنه نصل إلى أن القصد من هاته الخاصية الفرعية هي إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار، وليس أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها.

ب-خاصية القيمة الإسترجاعية (القدرة على إمكانية التحقق من صحة التنبؤات):

تمتلك المعلومات المالية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، ويطلق على خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات أيضا التغذية الإسترجاعية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.

وعادة ما تقوم هذه المعلومات بهذا الدور المزدوج-القيمة الإسترجاعية والقيمة التنبؤية-في نفس الوقت، ذلك لأنه بدون معرفة نتائج الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سوف يكون عليه المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث التي تمت في الماضي دون أن يكون هناك اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، أي انه لا يكفي لكي تكون المعلومات ملائمة أن يكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختيارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة. ومن أمثلة المعلومات المالية التي تتميز بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية وفي نفس الوقت لها قدرة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل، نجدها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية.

إن القيمة الإسترجاعية للمعلومات المالية تؤدي غلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي الى تعديل وتقييم توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

ت-خاصية التوقيت المناسب (التزامن):

أن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، يعد جانبا مساعدا في زيادة الملائمة. فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها، بحيث يكون لا قيمة لها مستقبلا، عندئذ تكون غير ملائمة.

أن خاصية التوقيت المناسب تعني توفير المعلومات في حينها.

فخاصية الملائمة تعتمد على توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات لاستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار. وينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن للتوقيت المناسب للمعلومات في حد ذاته أن يجعل المعلومات ملائمة، ولكن افتقاد التوقيت المناسب قد يسلب المعلومات وملاءمتها التي كان من الممكن أن تتوفر في المعلومات لو تم مراعات التوقيت الصحيح.

فتوفير المعلومات في الوقت المناسب يساعد على معالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، ويعزز من إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر التي يمكن أن تنجم جراء عدم اتخاذ القرار المناسب.

ويمكن القول بأن كفاءة الكادر المالي والنظام المحاسبي القائم تعتبر حجر الزاوية في سبيل الإسراع بتقديم المعلومات المالية في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

وبما أن عملية اتخاذ القرارات هي محصورة دائما بمجال معين من الزمن، فإنه أحيانا يكون من الأنسب التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد من أجل تقديم هذه المعلومات في التوقيت المناسب لمحتاجيها.

✓ **خاصية الموثوقية:**

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

فالموثوقية حسب قائمة المفاهيم رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".

فحتى تكون المعلومات مفيدة لا يكفي أن تكون ملائمة فقط، وإنما يجب أن تتمتع بالموثوقية، وحتى تكون كذلك يجب أن تتوافر فيها خاصيتي القابلية للتحقق ومصداقية التعبير. وينبغي الاعتراف بوجود تفاوت بدرجات الموثوقية، فليست المسألة مسألة أبيض أو أسود، بل هي مسألة ما هو أكثر أو أقل موثوقية، كما أن حياد المعلومات تتفاعل مع هذين المكونين (القابلية للتحقق والصدق في التعبير)، للتأثير على فائدة المعلومات.

إذا من أجل تحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات، لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

أ- الصدق في التعبير.
ب- القابلية للتحقق.
ت- الحياد.

أ- خاصية الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات)، وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر، وليس مجرد الشكل.

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية، فإن هذه التقارير تكون صادقة في التعبير.

وخاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز، وهما:

- التحيز في عملية القياس.
- التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

إن خاصية القول أن عدم التوافق بين الموارد أو الأحداث التي يعبر عنها القياس والعرض المحاسبي، يؤدي إلى معلومات مضللة أو معلومات لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها لا تعبر بصورة صادقة وعادلة عن الوضع القائم.

ب- خاصية القابلية للتحقق:

إن خاصية القابلية للتحقق تتجلى عند حدوث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقيام، والذين يستخدمون نفس طرق القياس، كأن يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتائج بخصوص فحص القوائم المالية، وإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق، ولا يمكن للمراجع إبداء رأي فيها.

وبالتالي فإن خاصية القابلية للتحقق تمثل أحد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد من الثقة في المعلومات المالية المقدمة الواردة في التقارير المالية.

ت- خاصية الحياد:

يقصد بحياد المعلومات بشكل عام تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المالية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

فعندما لا تتوافر في المعلومات خاصية الحياد، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. ويمكن القول بأن خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حيادية هذه المعلومات. إلا أنه لا يمكن القول أن العكس دائما صحيح، ذلك لأن المعلومات قد تأتي منحازة نحو اتجاه معين دون أن يكون ذلك مقصودا من قبل القائم بعملية القياس. وبالتالي فإن حسن النوايا لا يعتبر كافيا لضمان حيادية المعلومات، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها.

ولكي يكون اختيار البدائل المحاسبية محايدا، يجب أن يكون الاختيار خاليا وبعيدا عن أي تحيز إلى أي نتائج محددة مسبقا، فأهداف التقرير المالي تخدم العديد من مستخدمي المعلومات الذين لهم مصالح متباينة، وليست هناك نتائج محددة مسبقا تناسب كل هذه المصالح. وكذلك ينبغي توجيه الاهتمام بشكل رئيسي عند وضع وإصدار المعايير المحاسبية بخاصيتي الملائمة والموثوقية في المعلومات الناتجة، وليس بأثر القواعد الجديدة التي ينطوي عليها المعيار المحاسبي على مصالح فئات معينة من الفئات المختلفة التي تستخدم المعلومات المالية.

2- الخصائص الثانوية للمعلومة المالية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا تقل عن سابقتها، أوصى مجلس معايير المحاسبة (FASB) بضرورة توافرها في المعلومات المالية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية، والتي تتمثل في الخصائص النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة، الثبات، الوضوح والفهم، والأهمية النسبية، والتي تساهم بالتوازي مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

✓ **خاصية القابلية للمقارنة:**

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

ويقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.

فمن البديهي القول أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة، يجعل القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المالية الخاصة بمؤسسة اقتصادية معينة تكون مفيدة، إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى، ولذلك فإن خاصية القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات المالية تصبح أكثر فائدة لمستخدميها، عندما يتم عرضها بالشكل الذي سيجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات الاقتصادية المماثلة، أو ما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة.

ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطان التاليان:

- سهولة الغرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.
- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

إن إجراء المقارنات تواجه صعوبات في التطبيق العملي نتيجة الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من مؤسسة لأخرى ومن مجتمع لأخر. لذا يتوجب مراعاة الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى آخر عند إجراء مقارنات التقارير المالية لمؤسسات البلدان المختلفة.

✓ **خاصية الثبات:**

إن خاصية الثبات تقتضي أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى.

إن خاصية الثبات لا تعني بشكل مطلق أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، بل يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة. وفي هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبرر إجراءه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

وبصفة عامة، تكون التقارير المالية مفيدة في كل سنة، لكنها تصبح أكثر فائدة إذا ما أتيح مقارنتها مع تقارير مؤسسات أخرى أو مع التقارير السابقة لنفس المؤسسة.

وفيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF فقد نصت المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 على أنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية (القوائم المالية) على الخصائص النوعية للملائمة، الدقة، القابلية للمقارنة والوضوح.

✓ **معلومة واضحة وسهلة الفهم:**

أن تكون واضحة ومفهومة للمستعملين الذين تتوفر لديهم رغبة في فهم ودراسة المعلومات المرفقة بالقوائم المالية ولديهم معارف أساسية في التسيير، المحاسبة والاقتصاد.

✓ **الأهمية النسبية:**

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات كافية لتحديد درجة ملائمتها فعلى سبيل المثال: الإفصاح عن نشاط جديد تعمل فيه المؤسسة يؤثر على قياس درجة المخاطرة والفرص المتاحة لها، بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها هذا النشاط خلال فترة التقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وقيمتها المالية أهمية نسبية مثل: قيمة المخزون المحتفظ به وفقا لنوعيته ووفقا لطبيعة نشاط المؤسسة، وتكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الحذف أو التحريف فيها يؤثر على المستخدمين عند اتخاذهم مختلف القرارات الاقتصادية، هذا وتعتمد الأهمية النسبية على قيمة البند، أو الخطأ المؤثر في حالة عدم عرضه أو تحريفه، كما ينحصر مفهومها أيضا في إيجاد مقياس مناسب للأهمية النسبية للبنود مع بعضها البعض فعلى سبيل المثال: هل زيادة قيمة المصروفات عن حد معين يدل على أهميتها النسبية، أم أن نوع وطبيعة المصروف تعتبر أكثر أهمية، بالمثل هل زيادة قيمة الإيرادات عن حد معين يدل على أهميتها النسبية، إلا أن هناك بنود أو عمليات أو أرقام تعطي مؤشر بأنها ذات أهمية نسبية أكبر، ويجب أن يوليها المحاسبون والمراجعون، وحتى المستخدمين أو المستفيدين من هذه الأرقام عناية خاصة، كما أن ما يعتبر من البنود أو المعلومات ذو أهمية نسبية في بعض المؤسسات قد لا يعتبر كذلك في مؤسسات أخرى، وقد يختلف في وجهة نظر المستخدمين المتعددين، كما يرتبط مفهومها أيضا بالتفاوت في قيمة المعلومات فقط من وجهة نظر كل مستخدم وليس له تأثير على المعلومات بشكل متكامل في تحديد صلاحيتها أو عدمه، إلا أنه بصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها بعين الاعتبار في كل حالة، ولكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي، وبالتالي لا يمكن اعتبارها خاصية أساسية مفيدة للمعلومات في تحديد مقدار نفعها أو فائدتها. (حمداوي، 2020، الصفحات 20-21)

وبعد عرض مختلف الخصائص الأساسية و الثانوية للمعلومة المالية الواردة في كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، يمكن تلخيص ما سبق ذكره قي الجدول التالي:

الجدول رقم (01-05): خصائص المعلومات المالية حسب IASB و FASB:

الخاصية	مجلس IASB	مجلس FASB
قابلية الفهم	خاصية أساسية	خاصية ثانوية
الملائمة	خاصية أساسية	خاصية أساسية
إمكانية الاعتماد (الوثوق)	خاصية أساسية	خاصية أساسية
قابلية المقارنة	خاصية أساسية	خاصية ثانوية
التوقيت المناسب	قيد	خاصية مكونة للملائمة
الموازنة بين المنفعة والتكلفة	قيد	قيد
التوازن بين الخصائص النوعية	قيد	لم يرد في الخصائص أو القيود
القيمة التنبؤية	خاصية مكونة للملائمة	خاصية مكونة للملائمة
القيمة الإسترجاعية	خاصية مكونة للملائمة	خاصية مكونة للملائمة

الصدق في التعبير	خاصية مكونة للموثوقية	خاصية مكونة للموثوقية
القابلية للتحقق	لم ترد في الخصائص أو القيود	خاصية مكونة للموثوقية
الحياد	خاصية مكونة للموثوقية	خاصية مكونة للموثوقية
الثبات	لم يرد في الخصائص أو القيود	خاصية ثانوية
الوضوح وسهولة الفهم	خاصية أساسية	خاصية ثانوية
الأهمية النسبية	خاصية مكونة للملائمة	خاصية ثانوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: أهداف جودة المعلومة المالية

تهدف جودة المعلومات المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: (حمداوي، 2020، صفحة 27)

- اتخاذ قرارات مرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد الخاصة بالمؤسسات.
- توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوفير هذه المعلومات إلى جهات داخل المؤسسة وخارجها.
- توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية التي يمكن أ، يستفيد منها المستثمرون والدائنون.
- معرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة ومدى قدرتها على السداد والمساعدة في عملية اتخاذ قرارات سليمة.
- توفير بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية تكون ذات أهمية تستفيد من خلالها المؤسسات.
- اشتمال نظم المعلومات المالية على مقومات الرقابة بأنواعها منها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير.
- توفير بيانات ومعلومات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب.
- تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

كما تم تحديد أهداف أخرى في مجموعتين: (طيبي و بن الشيخ، 2020)

- **الأهداف العامة:**
  - توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين.
  - توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلات بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
  - توفير المعلومات حول موارد والتزامات المؤسسة والتغيرات التي تطرأ عليها.
- **الأهداف التفصيلية:**
  - توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء المؤسسة مع تحديد أرباحها.
  - توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة سيولة المؤسسة مع تدفق أموالها.

- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها وتوفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يعتبر التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي ضروريا، حيث يعبر عن وجود علاقة تعاونية بينهما وهي من الأمور الضرورية للطرفين لما لها من تأثير ايجابي وفائدة كبيرة لتحقيق أهداف كل منها، أيضا توفير الوقت و التقليل من ازدواجية الجهد والعمل، ومن خلال هذا المبحث سندرس العلاقة التكاملية بين التدقيقين بذكر ماهية التكامل، والتطرق إلى عدة مجالات هي ضوابط تشكيل لجان التدقيق، المعايير الدولية للتدقيق، أيضا استخدام تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهميته

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إضافة إلى أهميته.

الفرع الأول: مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يعرف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على أنه: التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف التدقيق بشكل عام، والذي يعود بالفائدة على المؤسسة، حيث أن وجود علاقة تكاملية بينهما يحسن الكفاءة والفعالية، بتخفيضه لتكلفة التدقيق وإضافة قيمة للمستخدمين والمؤسسة. (المكاري، 2021، صفحة 49)

" كما عرف أيضا بأنه التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذه لمهامه، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف التدقيق بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة " (الطويل و زعيبط، 2021).

ومن خلال ما سبق نجد أن التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يقصد به التنسيق والتعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين، بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، وكذا تنفيذهما للفحص المحاسبي للسجلات المالية بما يضمن تغطية أشمل لاكتشاف الأخطاء وتحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يعتبر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الغاية الأساسية الممكنة من تحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق تبادل المعلومات ذات المصداقية للإدارة من أجل اتخاذ قرارات في الوقت والمكان المناسب وتحقيق مستويات أعلى من الرشادة في القرارات المتخذة من طرف مستعملي هذه المعلومات المصادق عليها من قبل المدقق. (مويسي، 2018، صفحة 100)

وتتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في عدة أمور أهمها: (مطرية، 2017، صفحة 49)

- طمأنينة المدقق الداخلي من دقة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي.
- تخفيض الوقت مما يؤدي إلى تخفيض أتعاب التدقيق وكسب رضا العميل.
- التقييم الشامل لخطر التدقيق واتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.
- تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المدقق الخارجي بالصورة التي يرغبها.
- تخطيط عملية التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الواجب القيام بها.

"تأتي أهمية التكامل بين التدقيقين من خلال العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث يكمن اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية، أو بمعنى آخر يقرب لنا أهمية تكاملهم، أي كلما زادت نزاهة الإدارة، كلما زاد اعتماد المدقق الخارجي على عمل إدارة التدقيق الداخلي."

المطلب الثاني: أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

"يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي تأدية بعض أعمال المراجعة بشكل مباشر، وتتضمن عملية اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين كمساعدين الاشتراك في عمليات كثيرة منها: الجرد الفعلي، زيادة الفروع، اختبارات التحقق..." (أحمد بخيت، 2021)

كما أيضا: (بوفاتح و بلعربي، 2016، صفحة 258)

- يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة تحافظ على الدقة والشفافية المسجلة وانعكاسه على عدالة الإفصاح.
- يساعد التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية في الحصول على مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم وكشوف ومرفقات بعض بنود الميزانية.
- اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي يقلل من التفاصيل، ويركز على الأمور الجوهرية.
- اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب نظرا لتواجده الدائم في المؤسسة، واحتكاكه بكافة المستويات الإدارية.
- يجب أن يلتقي المدققين الداخليين والخارجيين دوريا من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع من مهاراتهم المتكاملة، وحصول كل منهم على فهم لنطاق عمل الأخر.

إن درجة اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين تختلف في كل مؤسسة تكون موضعا للتدقيق، فقد ظهر في دراسات عديدة أن الاعتماد على المدققين الداخليين قد بدا يأخذ مكانه المناسب، وأن هناك ميلا عاما لدى المدققين الخارجيين لإدراك وفهم تأثير المدققين الداخليين في جميع المجالات، ومن الواضح أن الميل العام بدا يتزايد عن طريق قيام المدققين بتحسين معرفتهم عن أداء المدققين الداخليين، وكيف أنه قد يكون منتشرا وبدرجات متفاوتة في كثير من أعمال التدقيق المترابطة. وقد يكون هذا الميل نتيجة تعايش المدققين الداخليين مع المدققين الخارجين الخاصة بمؤسساتهم. (محسن، 2011، صفحة 33)

أيضا يوجد لدى المدققين الداخليين والخارجيين نقاط قوة مختلفة تعمل على زيادة فعالية عملية تدقيق الحسابات، فعلى سبيل المثال يقضي المدقق الداخلي معظم أو كل وقته في العمل في نفس المؤسسة، ونتيجة لذلك، يتكون لديه فهم أفضل وإلمام أكبر لثقافة وأنظمة وعمليات المؤسسة، وهذا يسمح له برؤية الأمور التي لا يستطيع المدققين الخارجيين رؤيتها أو فهمها خلال زياراتهم الروتينية للمؤسسة، من جانب أخر فإن المدقق الخارجي المتعاقد مع عدة عملاء، يتعرض خلال عملة لمجموعة متنوعة من القضايا المالية، وبالتالي فإن قدرة المدققين الخارجيين ستكون أكبر على اكتشاف وحل القضايا من المدققين الداخليين، بالإضافة إلى ذلك فإن الثقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تزيد من فعالية التعاون بينهم. (مشتهى، 2013، صفحة 417)

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التكامل في التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفرع الأول: ضوابط تشكيل لجان التدقيق

1- تعريف لجان التدقيق:

وتعرف بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ثلاثة أشهر، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير مفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حكومة الشركات والقيام بمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة. (مهند سعدي، 2015، صفحة 18)

ولقد اهتمت الهيئات الرسمية والباحثين بمفهوم لجنة التدقيق وقدمت مجموعة من التعاريف تشترك في مضمونها حول المهام التي أسندت لهذه اللجنة، حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين(1992) لجنة التدقيق"بأنها لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة المدقق الخارجي، ونطاق نتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر. (عناني، 2017، صفحة 243)

"تعرف بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المؤسسة، وأن الهدف الأساسي من تشكيل هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة" (المدهون، العشي، و ماضي، 2021، صفحة 4).

"ومن التعاريف السابقة يمكننا القول أن لجنة التدقيق هي عبارة عن لجنة تنبثق من مجلس الإدارة، تقتصر فقط على الأعضاء الغير التنفيذيين، مكلفة بالإشراف على التقارير المالية, ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي."

2- أهمية لجان التدقيق: (مهند سعدي، 2015)

- **أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي:** إذ أن الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت

بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة تفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

- **أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي:** تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

3- ضوابط تشكيل لجان التدقيق:

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين، وعليه فإن لجان التدقيق كونها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من الأشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس إدارة منظمة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لسبعة أعضاء ويمتلك احد أعضائها على الأقل خلفية من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لذا تكون مسؤولية اللجنة على أن تشمل مراجعة المبادئ المالية والسياسات المحاسبية المطبقة داخل منظمة الأعمال، ويمكن القول بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة والكفاءة المحاسبية والمالية، على أن تهتم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فاعليتها، وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية، ومراجعتها والتأكيد من فاعليتها، وفحص أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها، وتقويم أداء المدقق الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه ودعم استقلاليته، وتقوم بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية. (خوشناو، 2016، صفحة 6)

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة التدقيق وله أن يعززها بمستشارين خارجيين، مع العلم بأن الاستعانة بالمستشارين الخارجيين لا يعني بأن حال من الأحوال اعتبارهم أعضاء في أي مجال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأن الاستعانة بهم تقتصر على المشورة فقط. وتتكون هذه اللجنة من رئيس وعضوين آخرين على الأقل، شريطة عدم مشاركتهم في لجنة التسهيلات والاستثمار، وكذلك عدم تكليفهم بأية أعمال تنفيذية داخل المصرف، ويجب أن يتوفر لديهم المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتوافق مع طبيعة أعمال ومهام اللجنة. (قديح، 2013)

ويوصى ألا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن هذا التشكيل قد يختلف وفقا لاحتياجات المؤسسة وحجم المسؤوليات المسندة إلى اللجنة. وفي هذا الشأن نوصي قواعد وإرشادات الإدارة غير التنفيذيين. والهدف من ذلك هو السماح للجنة بالعمل بكفاءة وحرية، وتحقيق مستوى مناسب من التنوع في الخبرات والمعرفة داخل اللجنة. (الواردات، 2017، صفحة 388)

ومن الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق هي كالتالي: (برازان، فيان، و راميار، 2022)

- توجيه انتقادات شديدة إلى مجالس إدارة المؤسسات المساهمة الفاشلة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهام أعضاء تلك المجالس بالتهاون والتراخي في إدارة الشركات.

- لكي يقوم مجلس الإدارة بالأشراف الكافي على إدارة المؤسسة، يجب عليه القيام بجمع قدر من المعلومات المالية التي يستخدمها من تحقيق هذا الإشراف.
- قيام الإدارة بممارسة الضغوط على المدققين الداخليين.
- انتشار الدعاوى القضائية ضد المدققين في بعض الدول.
- الوقت والجهد المطلوب لكي يتم تقديم ونشر التقارير المالية ربع السنوية والسنوية في مواعيدها يتنافى مع إشراك أعضاء مجلس الإدارة كافة.
- الحاجة إلى التنسيق بين المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين.

يتم تشكيل لجنة التدقيق في معظم دول العالم من قبل مجلس الإدارة، حيث يقوم باختيارهم من الأعضاء غير التنفيذيين، وتحديد مهامهم ومسؤوليتهم، ويتكون عدد الأعضاء من ثلاثة أعضاء أو خمسة أو سبعة جميعهم تابع لمجلس الإدارة المستقلين، وليس لديهم روابط أو صلة إدارية بالمؤسسة، ويجب أن يكون عدد الأعضاء فرديا ولا يقل عن ثلاثة، ويجب أن يكون الأعضاء غير تنفيذيين ما يزيد من الموضوعية والاستقلالية، ويكون هؤلاء أكثر اهتماما بمصالح المساهمين، وبإمكانهم القيام بأعمال الرقابة والمتابعة على أعمال الإدارة التنفيذية بالمؤسسة، وغالبا ما يكون أعضاء لجنة التدقيق هم مدراء سابقين في شركات أخرى، أو أعضاء مجلس إدارات سابقين في مؤسسات أخرى، وقد يكون أشخاص الخدمة المدنية المحالين إلى المعاش أو محاسبين قانونيين أو أساتذة جامعة أو سياسيين سابقين. ويجب على عضو لجنة التدقيق أن تتوفر المعرفة والدارية بالجوانب المالية والمحاسبة، وأن يكون لديه على الأقل خبرة عمل سابقة في مجالات المحاسبة والمالية، وأن يتمتع بالخبرة الكافية في مختلف النشاطات في المؤسسة، ويقوم بتخصيص الوقت الكافي للعمل، وأن يكون حاملا مؤهلات علمية وشهادات في مهنية في المحاسبة والمالية. (طحلاوي، 2018)

الفرع الثاني: توفير بيئة لتطبيق معايير الدولية للتدقيق الداخلي والخارجي

1- تعريف المعايير الدولية للتدقيق:

لقد تضمنت أدبيات المهنة العديد من التعاريف منها: (بختي، 2020)

التعريف الذي قدمه هاورد ستيتار (Howard Stetter) و مفاده " تعد معايير التدقيق بمثابة مقاييس نوعية لأداء أعمال التدقيق، والأهداف التي يجب الحصول عليها من تنفيذ الإجراءات ."

كما عرف الفن ارينز (Arens Alvin) المعايير بأنها " عبارة عن إرشادات عامة لمساعدة المدققين على الوفاء بمسؤولياتهم المهنية، بما فيها اعتبار المؤهلات المهنية كالكفاءة والاستقلال ومتطلبات إعداد التقرير وقرائن الإثبات ."

كما اورد ارنولد جونسون (Johnson Arnoldw) التعريف الذي نص عليه المعهد الأمريكي للمحاسبين المصرح لهم (AICPA) على أن المعايير تمثل" المبادئ الأساسية لعملية التدقيق، تلك المبادئ التي تحكم طبيعة ونطاق وقرائن الإثبات التي يجب جمعها عن طريق إجراءات التدقيق . "

معايير التدقيق الدولي :normes D'internationales D'audit_هي المبادئ والممارسات الأساسية الصادرة عن اللجنة الدولية لممارسة مهنة التدقيق المشكلة من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والتي من المتوقع أن يتبعها أعضاء الجمعيات المهنية عند قيام بأعمال التدقيق. (مويسي، 2018)

يمكن القول بأن "معيار التدقيق" هو كل ما يسترشد به لأداء مهنة تتطلب الخبرة والكفاءة وتهدف إلى التحقق من مدى سلامة المعلومات التي تقدمها المؤسسة، ولكن يوجد العديد من التعاريف التي تناولت التدقيق: (بهلولي، 2017، صفحة 8)

فمحمد التهامي طواهر ومسعودي صديقي يعرفان معايير التدقيق على أنها " مقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية التدقيق والحكم على الجدوى منها"

أما الفين أرينز وجيمس لوبك يعرفان معايير التدقيق على أنها "إرشادات (دليل) عامة لمساعدة المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية التاريخية وهي تشمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة الحياد، و متطلبات التقرير، وأدلة التدقيق".

في حين أن هادي التميمي يرى بأن معايير التدقيق هي" قوانين و أنظمة وإجراءات موضوعة من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق."

أما سامي محمد وقاد ولؤي مجمد وديان يعرفان معايير التدقيق بأنها" نموذج أو مثال يوضح القواعد العامة لأداء عملية التدقيق موضوع بواسطة المنظمات المهنية كأساس لما يجب إتباعه وكمقياس مرشد لمدى كفاية الأداء، بحيث يحدد الأهداف ويوضح أساليب تحقيقها، وهي تمثل عما يجب على المدقق أتباعه."

"واستنادا لما سبق، يأتي تعريف المعايير الدولية للتدقيق بأنها مجموعة المبادئ والقواعد الخاصة التي تهدف إلى توحيد طريقة تدقيق الحسابات وتحسين جودة التقارير المالي في مختلف المؤسسات إذ تتضمن مجموعة من المتطلبات والإرشادات التي يجب على المدققين الالتزام بها أثناء تنفيذ عملية التدقيق."

2- أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية: (نشوان، 2015)

إن لتطبيق معايير التدقيق الدولية فوائد عديدة خاصة في ظل التغيرات البيئية الحديثة مثل العولمة وتحرير التجارة العالمية وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات على المستويات المحلي والإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص سبب أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية إلى الاعتبارات التالية:

- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية (في حالة استخدام معايير وطنية).
- تشجيع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
- إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانسا بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.

- إن انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات يوجب على معايير التدقيق الدولية.

3- بيئة تطبيق معايير التدقيق الدولية:

حسب IFAC يشير مفهوم التكامل في التدقيق" استخدام المدققين الخارجيين لنتائج المدققين الداخليين، لتقديم العمل على أكمل وجه، دون المساس باستقلالية المدققين الداخليين ونوعية كفاءة أعمالهم، وذلك وفق المعايير الدولية المنظمة للعلاقة الاعتمادية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، كما يوضح الجدول التالي: (واكر و قورين، 2022)

جدول (1–6): المعايير الدولية المنظمة للعلاقة الاعتمادية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الهيئة	المعيار	مضمونة
معهد المدققين الداخليين	**التنسيق والاعتماد**	يؤكد المعيار على ضرورة قيام الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات مع مزودي الضمان الداخليين والخارجيين الآخرين الذين يقدمون خدمات التأكيد والاستشارة. و النظر في إمكانية الاعتماد على عملهم، قصد ضمان التغطية وتقليص الجهود المبذولة
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة	**ISSAI1610 استخدام عمل المدققين الداخليين**	يعني المعيار بتنظيم عملية الاعتماد على عمل التدقيق الداخلي في القطاع العام، حيث يوفر إرشادات إضافية حول معيار التدقيق الولي isa610 و توجيهات لمدققي القطاع العام بخصوص استعمال أو عدم استعمال أعمال التدقيق الداخلي وإلى أي مدى
	SAS 09 تأثير وضيفة التدقيق الداخلي على عمل المدقق الخارجي	يعتبر المعيار المهني الأول الذي تناول العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي، حيث ركز على تقويم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية بما في ذالك وظيفة التدقيق الداخلي، و ذلك بهدف الاستفادة منها.
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	**SAS 65 اعتبارات المدقق الخارجي وظيفة التدقيق الداخلي عند تدقيق القوائم المالية**	جاء المعيار ليؤكد المحددات الواجب أخذها من قبل المدقق الخارجي قبل الاعتماد على وضيفة التدقيق الداخلي, لاسيما قدرات و مؤهلات المدقق الداخلي، موضوعية و نطاق عمله.
	SAS 128 استخدام مل المدقق الداخلي	يحل محل المعيار (SAS65، ويتناول مسؤوليات المدقق الخارجي عند استخدام عمل المدقق الداخلي للحصول على أدلة الإثبات و تقديم المساعدة المباشرة له.
الاتحاد الدولي للمحاسبين	**ISA 610 استخدام عمل المدققين الداخليين**	يتناول مسؤوليات المدقق الداخلي عند ما يقرر استخدام أعمال المدققين الداخليين أو يأخذ بعين الاعتبار الاستعانة بالمدققين الداخليين لتقديم المساعدة المباشرة له.

كما أن الواقع العلمي في أعمال التدقيق يثبت أن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تتمثل فيما يقدمه التدقيق الداخلي من مساعدة للمدقق الخارجي، لما للأول من مزايا لعلى أهمها: (الطويل و زعيبط، 2021)

- أن المدقق الداخلي متواجد دائما في المؤسسة. ومن ثم يستطيع التعرف على كل النواحي نشاطاتها وإجراءاتها.
- إن التدقيق الداخلي مستمر على مدار العام وبالتالي يقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات.
- يعمل التدقيق الداخلي على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتأكيد لأهمية ما يقدمه التدقيق الداخلي من مساعدة للمدقق الخارجي في تنفيذ مهامه، فقد أصدرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية الخاصة بمهنة التدقيق عدة معايير تهتم بمساعدة وإرشاد التدقيق الخارجي في كيفية استفادتهم من أعمال التدقيق الداخلي في تنفيذهم لمهام تدقيقهم الخارجي، إذا قرروا ذلك فعلا.

الفرع الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات

1- تعريف تكنولوجيا المعلومات:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح تكنولوجيا المعلومات علميا أو عمليا على المستويات العلمية أو المحلية، وذلك لتعدد البيئات والأعمال التي أنشأتها تكنولوجيا المعلومات، وبالرغم من أنها تعتمد في كل مراحلها على الحاسب الآلي إلا أن البعض يرى أن استخدامها هو عبارة عن استخدام لتكنولوجيا الحاسب الآلي. (رشيد، 2019)

وتعرف أيضا بأنها الأدوات والتقنيات والنظم التي يمكن استخدامها للحصول على معلومات والبيانات ومعالجتها وخزنها واسترجاعها إذ تتضمن تقنيات الحاسوب بأنواعه، أساليب الخزن، والطبع والقراءة فضلا عن الاستلام، والنقل والستلايت وشبكات المحمول والفاكس وأنظمة البرمجيات وتطبيقاتها ...الخ. (سعيدي عبد الحليم، 2022)

تعد التكنولوجيا المعلومات(IT) بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة، فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت لا غنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات والدول فما يشهد العالم من تحول تقني متسارع والتطورات المتلاحقة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الاتصالات ووسائلها، وهذا الكم الهائل من المعلومات الذي ينمو وينتقل بسهولة ويسر. (مسيف، 2017، صفحة 87)

2- أهمية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات:

أن ظهور المعلومات كان نتيجة للحاجات الملحة من وجودها وأهميتها في مختلف المجالات والعلوم، ويمكن تلخيص أهميتها بالاتي: (مسيف، 2017، الصفحات 88-89)

- تخطي جميع حواجز الوقت في عالم الصناعة، المال، الأعمال، التجارة، وغيرها، ففي ظل تكنولوجيا المعلومات نجد أنه أصبح بالإمكان عقد الصفقات خلال ثوان وفي أي وقت عن طريق الانترنت، أو أجهزة الحاسوب الالكترونية، أو غيرها من المعدات التقنية الحديثة .

- يمكن التوسع في استخدام شبكات الكمبيوتر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها مع بعض، بما يسمح تبادل المعلومات خلال تلك الشبكة.
- إن أي تطور في تكنولوجيا المعلومات جاء لمسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية واتساع نطاق الأهداف، خدمة لأصحاب الأعمال وخدمة لعموم شرائح المجتمع.
- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة العمل، من خلال إتباع الأساليب الحديثة، خصوصا الدقة العالية وخفض التكاليف واختصار الوقت وتقليل المخاطر المتعلقة بالتوسيع الارتجالي للمعلومات والبيانات.
- المساهمة في إمكانية إيجاد منتجات أو خدمات جديدة.

استخدام الحاسوب في مجالات التدقيق المختلفة يساعد في تقليل الوقت المبذول على العمليات الكتابية وعلى العمليات الحسابية وتقليل تكاليف عملية التدقيق بشكل عام وتنبع أهمية استخدامه في مجالات التدقيق في أنه يساعد على تحقيق الأمور التالية: (رشيد، 2019)

- تحسين عملية اتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي، وتحسين جودة عملية التدقيق بشكل؛
- زيادة شهرة مكاتب التدقيق بسبب استخدامها الحاسوب في عملية التدقيق وزيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء.
- إمكانية استعمال الطرق الحديثة وتنفيذ عملية التدقيق باستخدام الحاسوب والبرمجيات المتخصصة، ما يزيد من فرص مكتب التدقيق في الحصول على العملاء؛

2- مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق:

يؤدي استخدام التكنولوجيا في التدقيق إلى تغيرات في أساليب وإجراءات التدقيق–من تخطيط واختبارات رقابية وغيرها– ولكن الهدف من التدقيق يبقى كما هو، ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى انجاز مختلف أعمال التدقيق بسرعة ودقة في عدة مجالات تتضمن، اختيار عينات التدقيق، طباعة المصادقات، فحص القوائم المالية، فحص واختبار حسابات العملاء، تحليل النسب والاتجاهات (الإجراءات التحليلية)، ونتيجة للتطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات يتم الآن استخدام الحاسوب في تشغيل التطبيقات المحاسبية، وبناء على ذلك فقد فرض على المدققين التعامل مع تكنولوجيا الحاسوب الالكتروني التي تركز عليها النظم المحاسبية. (البطة، 2016، صفحة 29)

وتمثل أهم مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات بالأتي : (زقوت، 2016، صفحة 75)

- تأكيد الثقة في التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات: نجد أنه في ظل التطورات التكنولوجية الحالية والمرتقبة، فإن النظم المستحدثة للخبرة ودعم القرارات من خلال الحسابات الالكترونية سوف تسمح للمدقق بدمج حكمة الشخصي مع مخرجات الحساب الالكتروني (من خلال بشري/آلي لإنتاج المعلومات)، وهذه المعلومات تكون ذات مغري ويمكن أن تحقق متطلبات القرارات المختلفة لمستخدمي المعلومات.

- عند تدقيق الأنظمة الالكترونية الشاملة للمعلومات ينبغي تأكيد الثقة في البيانات المتبادلة فيها إلكترونيا باستخدام منهج النظم في تخطيط أعمال التدقيق.
- هناك عدة مستويات للمدققين الذين يشتركون في عملية التدقيق، حيث أن هؤلاء يختلفون بدرجة المعرفة والخبرة في مجال النظم الالكترونية للمعلومات وتبادلها في كيفية مراجعتها عند استخدام الأجهزة والبرامج الالكترونية، حيث ينبغي على مدقق الحسابات في حينها الربط بين أهداف التدقيق وعمليات الرقابة عليها. فضلا عن قيامه بالتنسيق بين أجهزة التكنولوجيا المتقدمة والبرمجيات الخاصة لتشغيلها والخبرات والمهارات التي تحتاجها عملية التدقيق.

خلاصة الفصل:

مما تم تناوله في الفصل الأول تبين أن التدقيق الداخلي عبارة عن حلقة مهمة، إذ أنه يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، حيث يعمل على مراقبة الوضع الداخلي لها ومتابعته بغية تأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة لإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم، كما تبين أن التدقيق الخارجي عبارة عن عملية فحص للقوائم المالية الناتجة عن عمل التدقيق الداخلي بالاستعانة بشخص خارجي مكلف بإعطاء رأي فني محايد حول صدق وصحة تلك القوائم.

وتبين أيضا أنه من الضروري توفر معلومة مالية ذات جودة وذلك من خلال توفرها على مجموعة من الخصائص بالإضافة إلى تأثير العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عليها، مما تزيدها قيمة لتصبح بذلك معتمدة من قبل الأطراف الخارجية.

الفصل الثاني

دراسة آراء عينة من الأكادميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق

تمهيد:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث، والتأكد من صحة أونفي الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، وكذلك بغية تدعيم الفصول النظرية بالواقع الميداني، تم إعداد استمارة استبيان وتوجيهه لمجموعة من أساتذة أكاديميين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق بصفة رئيسية، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الاستبيانية وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال المقابلة المباشرة وتوزيع استبيان إلكتروني، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

فقد شمل البحث عينة مهمة من مهنيين في المحاسبة والتدقيق وأكاديميين سواء من خلال توزيع نسخة إلكترونية عبر الأنترانت أو بالمقابلة المباشرة مع عينة الدراسة لتقديم رأي حول ما يدور عليه موضوع الاستبيان، وهذا كله من أجل تحقيق اختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان، وهذا من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لإستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

وبما يضن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة، بالعكس وقفنا على مجموعة من الصعوبات في صياغة الأسئلة لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، الإستمارة تعتبر من أهم أدوات البحث فقد صممنا استمارة استبيانية لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث الميداني، حيث تم إعداد هذا الاستبيان وتحيينه بعد الإطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث، وحتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة والشكل والمضمون، فقد مر تصميمنا لهذه الاستمارة على ثلاثة مراحل: مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم، مرحلة التصميم النهائي .

الفرع الأول: مرحلة التصميم

خلال هذه المرحلة قمنا بإعداد استمارة، وذلك اعتمادا على محتوى وإشكالية بحثنا، وانطلاقا من عدة مراجع (كتب، مقالات، أطروحات، دكتوراه،...الخ)، ولقد روعي عند إعداد الأسئلة المبادئ التالية:

أولا: صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.

ثانيا: صياغة عبارات الأسئلة باللغة العربية الفصحى.

ثالثا: ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.

رابعا: احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة (موافق، محايد، غير موافق)، وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب من أجل الإطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد نقع فيها والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة التصميم

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل القارئ، أي أفراد العينة المستجوبين، الذين من المفروض يكونوا على دراية بالموضوع من خلال التخصص، بعد خضوع الاستبيان لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة وذلك للتأكد من صحة وسلامة بناء الاستمارة، ومن خلال الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي دوناها قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة للحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث واستخلاص مجموعة من النتائج .

الفرع الثالث: مرحلة التصميم النهائي للاستبيان

وهي المرحلة الأخيرة الخاصة باستمارة البحث، حيث أخذنا بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات المتوصل إليها من خلال المرحلة السابقة، وبعدها قمنا بالتصميم النهائي للاستبيان، ليتم بعد ذلك الاتصال بهم من خلال التسليم المباشر أو من خلال البريد الإلكتروني لمختلف أفراد العينة في ولاية بسكرة وباتنة، والولايات المجاورة من مهنيين في المحاسبة والتدقيق وأكاديميين، ومن خلال بعض المواقع في مجال المحاسبة.

وقد تضمن استبيان الدراسة قسمين، القسم الأول أسئلة عامة عن المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الإختصاص الوظيفي والخبرة المهنية، أما القسم الثاني فقد تضمن محورين، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة لمعرفة أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية.

وقد تم تصميم أسئلة المحور الأول لجودة المعلومة المالية من خلال تعظيم خصائص المعلومات المالية، والذي يتكون من أربع مجالات، حيث كل مجال منهم يحتوي على خمسة فقرات، وكذلك أسئلة المحور الثاني للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال تعظيم متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، إذ يتكون من ثلاث مجالات، حيث المجال الأول يتكون من ستة فقرات أما المجالين الثاني والثالث فكل منهما يتكون من خمسة فقرات .

المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة المتشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق، سواء أكاديميين أو مهنيين في المحاسبة والتدقيق وبما يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء كما هو مبين في الملحق رقم (01) حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين وهما:

الفرع الأول: السمات الشخصية

ويتعلق بالسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من أكاديميين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق، من خلال إجابتهم على الأسئلة الخاصة بال: (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفية المهنية، الخبرة المهنية)، وذلك بهدف الاطمئنان عن مدى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين للإلمام بمحتويات الاستبيان وقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبيان، إضافة إلى قياس تأثير بعض هذه المتغيرات على أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، من خلال آراء عينة الدراسة من أكاديميين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق موضع الدراسة.

الفرع الثاني: محاور الاستبيان

و هو يتكون من 36 فقرة موزعة على محورين رئيسيين وهما:

2-1- **المحور الأول: جودة المعلومة المالية، ويتكون من المجالات التالية:**

- **المجال الأول:** المصداقية والذي ينقسم الى الفقرات التالية:

-الفقرة الاولى: تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بأكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة.

-الفقرة الثانية: تكون المعلومة المالية صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء بدرجة معقولة.

-الفقرة الثالثة: تتحقق المصداقية المالية في توفر معلومات مالية مفصلة، شاملة ودقيقة عن المؤسسة.

-الفقرة الرابعة: تتميز المعلومة المالية بقدرتها على التأكيد بأن المعلومات تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

-الفقرة الخامسة: تضمن المعلومة المالية امكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين.

- **المجال الثاني:** الملائمة والذي ينقسم الى الفقرات التالية:

-الفقرة الاولى: تتوفر المعلومة المالية على أهمية نسبية تحقق أقصى درجات الملائمة.

-الفقرة الثانية: توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يرفع من درجة ملائمتها وبالتالي دعم مستخدمين هاته المعلومات في ترشيد قراراتهم.

-الفقرة الثالثة: تدعم المعلومة المالية مستوى القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية بشأن الإجراءات والمخاطر المتوقعة للمؤسسة.

-الفقرة الرابعة: تؤثر المعلومة المالية على القرارات الاقتصادية للمؤسسة.

-الفقرة الخامسة: تكون المعلومات المالية ملائمة لاستخدامها في مختلف الظروف وفي جميع الحالات .

- **المجال الثالث:** الموثوقية والذي ينقسم الى الفقرات التالية:

-الفقرة الاولى: يجب ان تخلو المعلومة المالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وبدون القيام بأي تحريفات جوهرية.

-الفقرة الثانية: تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بقابلية التحقق وبمصداقية التعبير.

-الفقرة الثالثة: ضرورة وجود تطابق بين المعلومات المتحصل عليها وبين الظواهر المراد التقرير عنها وتبيان الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

-الفقرة الرابعة: تكون المعلومة المالية غير موثوقة عندما تؤثر عن قرارات المستخدمين وتوجيههم في اتجاه معين.

-الفقرة الخامسة: تعبر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الاحداث الخاصة بالمؤسسة كما حدثت فعلا.

- **المجال الرابع:** قابلية المقارنة والذي ينقسم الى الفقرات التالية:

-الفقرة الاولى: يجب مراعاة امكانية المقارنة الزمنية والمكانية بين الوحدات في المؤسسة.

-الفقرة الثانية: يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند عرض المعلومات المالية.

-الفقرة الثالثة: تزيد المعلومة المالية من فاعلية اتخاذ القرار في المؤسسة اذا كانت قابلة للمقارنة.

-الفقرة الرابعة: تحدد المعلومة المالية اداء المؤسسة وكذا تغيرات المركز المالي لها.

-الفقرة الخامسة: يجب توافر امكانية مقارنة المعلومات المالية مع تقارير مؤسسات اخرى ومع التقارير السابقة لنفس السنة كي تصبح اكثر فائدة لمستخدميها.

2-2-المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ويتكون من المجالات التالية:

- **المجال الأول:** ضوابط تشكيل لجان التدقيق، والذي يتكون من الفقرات التالية:

-الفقرة الأولى: يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة تدقيق للعمل بشكل كامل وفقا للقوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.

-الفقرة الثانية: يجب توافر التكامل، الخبرة والمهارة في اعضاء لجان التدقيق مما يسمح بتحقيق نتائج في نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد عليه من طرف المدقق الخارجي.

-الفقرة الثالثة: يجب مراعاة استقلالية لجنة التدقيق من الادارة التنفيذية مما يساعد المدقق الخارجي على تمثيل نتائج لجان التدقيق بمصداقية.

-الفقرة الرابعة: يجب التحديد الواضح للسلطات ومسؤوليات ومهام لجان التدقيق للحصول على تقارير ذات شفافية تخدم جميع الأطراف الخارجية.

-الفقرة الخامسة: يجب تحديد عدد أعضاء لجان التدقيق ومدة عضويتهم مع مراعاة عدم وجود تعارض مصالح يؤثر على عملهم.

-الفقرة السادسة: الزامية عدم تعيين رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة التدقيق.

- **المجال الثاني**: توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ويتكون من الفقرات التالية:

-الفقرة الأولى: الزامية انشاء نظام اداري يتضمن سياسات واجراءات وممارسات تدعم تحقيق أهداف المؤسسة وضمان توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

-الفقرة الثانية: يجب التحديد الواضح لمسؤوليات العاملين في المؤسسة وتوفير التدريب اللازم لهم لتنفيذ مهامهم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

-الفقرة الثالثة: توفير دعم الإدارة للعمليات التدقيقية وتحديد موارد كافية لتنفيذها بشكل صحيح من خلال الاستعانة بما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق كمساعدات وارشادات تفيد الأطراف الخارجية.

-الفقرة الرابعة: الزامية تحسين الادارة الداخلية وتنظيم عمليات التخطيط، المراقبة والتقييم لتشمل جميع الجوانب الرئيسية لمختلف انشطة المؤسسة والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق.

-الفقرة الخامسة: يجب توافر نظام قانوني تنظيمي يعزز الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.

- **المجال الثالث**: استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتكون من الفقرات التالية :

-الفقرة الأولى: يجب توفير الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ العمليات التدقيقية والمتمثلة في البرمجيات والأجهزة والمعدات.

-الفقرة الثانية: الزامية انشاء نظام لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعمليات التدقيقة لتحسين الأداء والكفاءة.

-الفقرة الثالثة: ضرورة توفير أنظمة معلوماتية متقدمة وفعالة لتحسين جودة البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في عملية التدقيق.

-الفقرة الرابعة: يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الى تحقيق درجة عالية من الدقة.

-الفقرة الخامسة: يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات بتزويد المدقق الداخلي بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ومنه تسهيل عمل المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

الفرع الأول: اختبار صدق الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان تقييس أسئلة الاستبيان لما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1-1 صدق المحكمين:

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على أساتذة متخصصين في المحاسبة والتدقيق، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، وقد استجبنا لآراء المحكمين، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وعلى إثر ذلك توصلنا إلى الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (01).

2-1 صدق المقياس:

- **الاتساق الداخلي (InternalValidity):**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

- **نتائج الاتساق الداخلي (InternalValidity):**

الجدول رقم (02-07): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

المحورالأول: جودة المعلومة المالية		معامل بيرسون	القيمةالاحتمالية (Sig)
الفقرة الأولى: المصداقية			
1	تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بأكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة.	0.840	0.000
2	تكون المعلومة المالية صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء بدرجة معقولة.	0.344	0.006
3	تتحقق المصداقية المالية في توفر معلومات مالية مفصلة، شاملة ودقيقة عن المؤسسة.	0.135	0.291

4	تتميز المعلومة المالية بقدرتها على التأكيد بأن المعلومات تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.	0.828	0.000
5	تضمن المعلومة المالية امكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين.	0.755	0.000
الفقرة الثانية: الملائمة			
1	تتوفر المعلومة المالية على أهمية نسبية تحقق أقصى درجات الملائمة.	0.677	0.000
2	توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يرفع من درجة ملائمتها وبالتالي دعم مستخدمين هاته المعلومات في ترشيد قراراتهم.	0.411	0.001
3	تدعم المعلومة المالية مستوى القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية بشأن الإجراءات والمخاطر المتوقعة للمؤسسة.	-0.092	0.475
4	تؤثر المعلومة المالية على القرارات الاقتصادية للمؤسسة.	0.642	0.000
5	تكون المعلومات المالية ملائمة لاستخدامها في مختلف الظروف و في جميع الحالات.	0.400	0.001
الفقرة الثالثة: الموثوقية			
1	يجب ان تخلو المعلومة المالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وبدون القيام بأي تحريفات جوهرية.	0.380	0.002
2	تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بقابلية التحقق وبمصداقية التعبير.	-0.257	0.042
3	ضرورة وجود تطابق بين المعلومات المتحصل عليها وبين الظواهر المراد التقرير عنها وتبيان الواقع الاقتصادي للمؤسسة.	0.726	0.000

4	تكون المعلومة المالية غير موثوقة عندما تؤثر عن قرارات المستخدمين وتوجيههم في اتجاه معين.	0.890	0.000
5	تعبر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الاحداث الخاصة بالمؤسسة كما حدثت فعلا.	0.546	0.000
الفقرة الرابعة: قابلية المقارنة			
1	يجب مراعاة امكانية المقارنة الزمنية و المكانية بين الوحدات في المؤسسة.	0.862	0.000
2	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند عرض المعلومات المالية.	0.752	0.000
3	تزيد المعلومة المالية من فاعلية اتخاذ القرار في المؤسسة اذا كانت قابلة للمقارنة.	0.862	0.000
4	تحدد المعلومة المالية اداء المؤسسة وكذا تغيرات المركز المالي لها.	0.176	0.168
5	يجب توافر امكانية مقارنة المعلومات المالية مع تقارير مؤسسات اخرى ومع التقارير السابقة لنفس السنة كي تصبح اكثر فائدة لمستخدميها.	0.250	0.049

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو**(α** =0.05)

والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية(α =0.05)، والتي تبين أن المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02–08): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني

المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	**معامل سبيرمان**	**القيمةالاحتمالية(Sig)**
الفقرة الأولى: ضوابط تشكيل لجان التدقيق		
1 يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة تدقيق للعمل بشكل كامل وفقا للقوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.	0.555	0.000

2	يجب توافر التكامل، الخبرة والمهارة في اعضاء لجان التدقيق مما يسمح بتحقيق نتائج في نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد عليه من طرف المدقق الخارجي.	0.113	0.377
3	يجب مراعاة استقلالية لجنة التدقيق من الادارة التنفيذية مما يساعد المدقق الخارجي على تمثيل نتائج لجان التدقيق بمصداقية.	-0.061	0.636
4	يجب التحديد الواضح للسلطات ومسؤوليات و مهام لجان التدقيق للحصول على تقارير ذات شفافية تخدم جميع الأطراف الخارجية.	0.519	0.000
5	يجب تحديد عدد أعضاء لجان التدقيق ومدة عضويتهم مع مراعاة عدم وجود تعارض مصالح يؤثر على عملهم.	0.984	0.000
6	الزامية عدم تعيين رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة التدقيق.	0.893	0.000
الفقرة الثانية: توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي			
1	الزامية انشاء نظام اداري يتضمن سياسات واجراءات وممارسات تدعم تحقيق أهداف المؤسسة وضمان توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	0.174	0.172
2	يجب التحديد الواضح لمسؤوليات العاملين في المؤسسة وتوفير التدريب اللازم لهم لتنفيذ مهامهم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	-0.152	0.234
3	توفير دعم الإدارة للعمليات التدقيقية وتحديد موارد كافية لتنفيذها بشكل صحيح من خلال الاستعانة بما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق كمساعدات وارشادات تفيد الأطراف الخارجية.	0.891	0.000
4	الزامية تحسين الادارة الداخلية وتنظيم عمليات التخطيط، المراقبة والتقييم لتشمل جميع الجوانب الرئيسية لمختلف انشطة المؤسسة والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق.	0.219	0.084
5	يجب توافر نظام قانوني تنظيمي يعزز الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.	0.891	0.000
الفقرة الثالثة: استخدام تكنولوجيا المعلومات			
1	يجب توفير الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ العمليات التدقيقية والمتمثلة في البرمجيات والأجهزة والمعدات.	-0.361	0.004
2	الزامية انشاء نظام لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعمليات التدقيقة لتحسين الأداء والكفاءة.	0.292	0.020
3	ضرورة توفير أنظمة معلوماتية متقدمة وفعالة لتحسين جودة البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في عملية التدقيق.	-0.420	0.001
4	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الى تحقيق درجة عالية من الدقة.	0.757	0.000

5	يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات بتزويد المدقق الداخلي بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ومنه تسهيل عمل المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق.	0.467	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو α=0.05)

والذي يبين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (α =0.05)، والتي تبين ان المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

الفرع الثاني: ثبات الاستبيان (**Reliability**)

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ و ذلك كما يلي:

- **حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)**: استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-09): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	المحـــاور	معامل الفا كرونباخ
1	**المحور الأول: جودة المعلومة المالية**	0.836
2	**المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي**	0.941

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

وتوضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه رقم (02-09)، أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور، وتتراوح بين (0.836-0.941) لمحوري الاستبيان، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان تساوي (0.8885) وهذا يعني أنه معامل مرتفع (جيد)، ويكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (01)، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان الخاص بالدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وأنه صالح لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الفرع الثالث: معايير قياس الاستبيان

الجدول رقم (02-10): درجات مقياس ليكرت للإستبيان.

الاستجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استبيان الدراسة

الفرع الرابع: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

و فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (02-11): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية%
ليسانس	9	14.3
ماستر	27	42.9
ماجستير	8	12.7
دكتوره	19	30.1
أخرى	/	/
المجموع	63	100.0

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم (02-11) أن غالبية أفراد العينة من حملة شهادة الليسانس بنسبة (14.3%) من عينة الدراسة، أما حملة شهادة الماستر نسبته (42.9%) من عينة الدراسة، وبالنسبة لحملة شهادة الماجستير فهم يمثلون ما نسبته (12.7%)، أما بالنسبة لفئة الدكاترة فهم يمثلون (30.1%) من عينة الدراسة، والباقي هم من حملة شهادات أخرى بنسبة (0%) وتتعلق هذه النسبة بأصحاب الشهادات القديمة.

والشكل التالي (02-02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

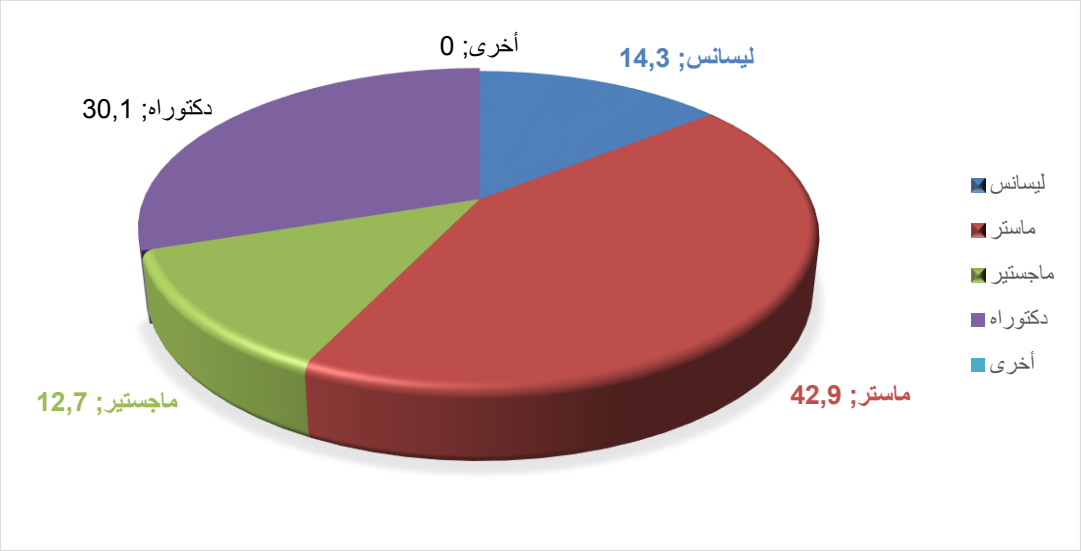

2- توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي:

الجدول رقم (02-12): التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	العدد	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري
محاسبة	19	30.2	30.2
محاسبة وتدقيق	19	30.2	30.2
محاسبة وجباية	10	15.9	15.9
أخرى	15	23.7	23.7
المجموع	63	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم (02-12) أن ما نسبته (30.2%) من عينة الدراسة هم من المتخصصين في مجال المحاسبة، وما نسبته (30.2%) مجال اختصاصهم محاسبة وتدقيق، أما تخصص محاسبة وجباية فيمثل ما نسبته (15.9%)، وبقية أفراد العينة بما يمثل (23.7%) هم من تخصصات أخرى، وتبين هذه النتائج أن أغلبية أفراد العينة يتوفر فيهم الإلمام بجميع جوانب أسئلة الاستبيان كونها تتعلق بمجال تخصصهم وبذلك يمكن القول انه تتوفر لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان من الناحية المعرفية.

والشكل التالي (02-03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي.

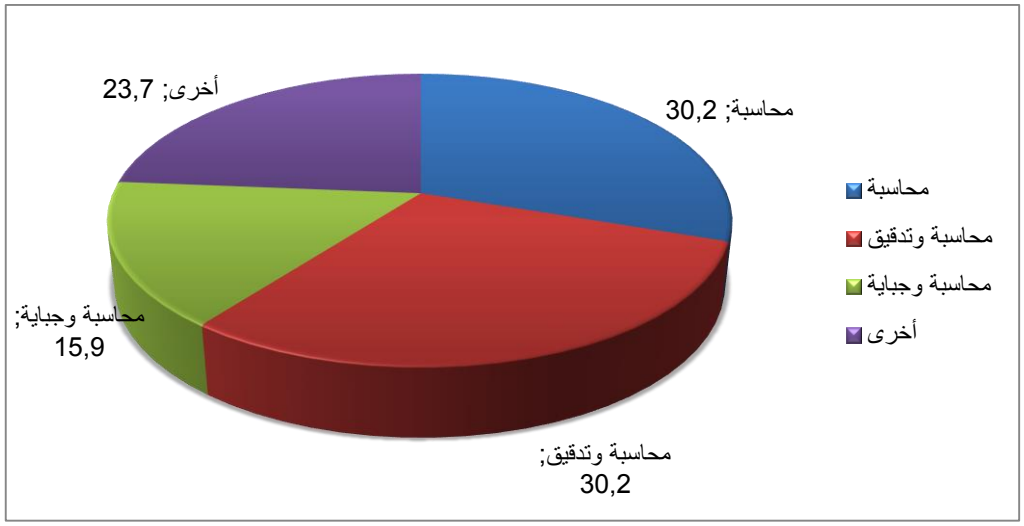

الجدول رقم (02-13): الاختصاص الوظيفي.

الوظيفة المهنية	العدد	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	التباين
مهني في المحاسبة والتدقيق	28	44.4	44.4	44.4
أكاديمي	35	55.6	55.6	
أخرى	/	/	/	/
المجموع	63	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتضح من الجدول رقم (02-13) أن أغلبية أفراد العينة أي ما يمثل نسبة (44.4%) يتمثلون في فئة مهنيي المحاسبة والتدقيق ذلك لكونهم الاكثر الماما بالجانب المحاسبي، أما فئة الأكاديميين فتتمثل نسبتهم في (55.6%) وهم الأكثر الماما بمجال التدقيق، أما الفئة الأخرى فكانت نسبتهم تقدر ب(0%).

و الشكل التالي (02-04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص الوظيفي:

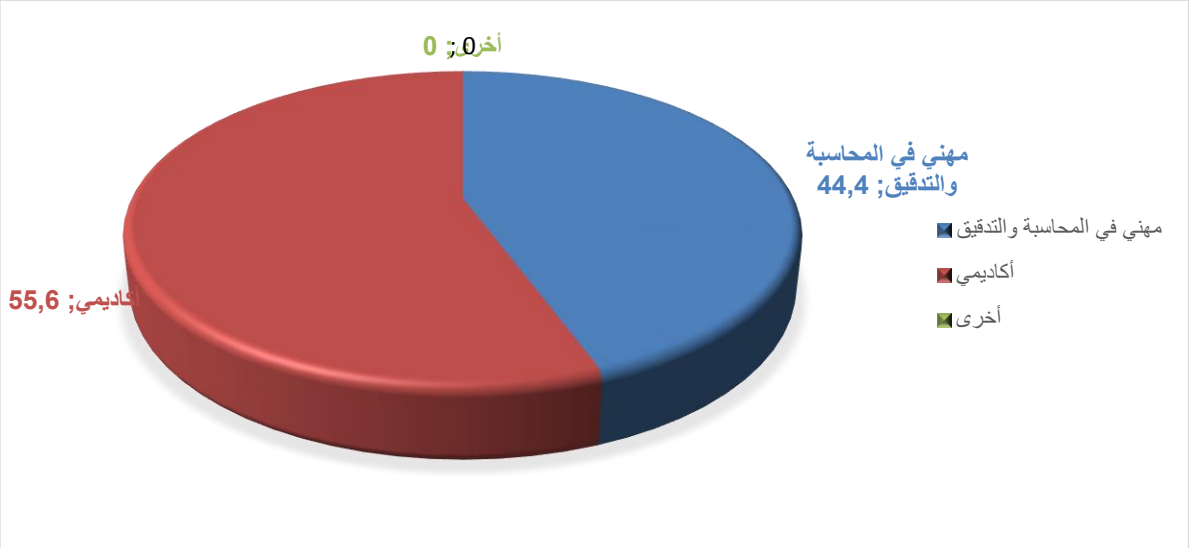

الجدول رقم (02-14): عدد سنوات الخبرة.

الخبرة المهنية	العدد	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	التباين
أقل من 10 سنوات	46	44.4	44.4	44.4
من 11 سنة الى 20 سنة	17	55.6	55.6	
أكثر من 21 سنة	/	/	/	/
المجموع	63	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين لنا من الجدول رقم (02-14) أن ما نسبته (44.4%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية أقل من 10 سنوات، وأن ما نسبته (55.6%) تتراوح خبرتهم ما بين 11 الى 20سنة، وما نسبته (0%) من أفراد العينة لهم خبرة مهنية أكثر من 21 سنة، وهذه النتائج توضح أن أغلبية أفراد العينة تتمتع بخبرة مهنية لابأس بها تمكنهم من الإلمام بالكثير من المشاكل والقضايا التي تتعلق بالتدقيق والمحاسبة من خلال ممارستهم لمهامهم.

و الشكل التالي (02-05): يوضح توزيع أفراد العينة حسبعدد سنوات الخبرة:

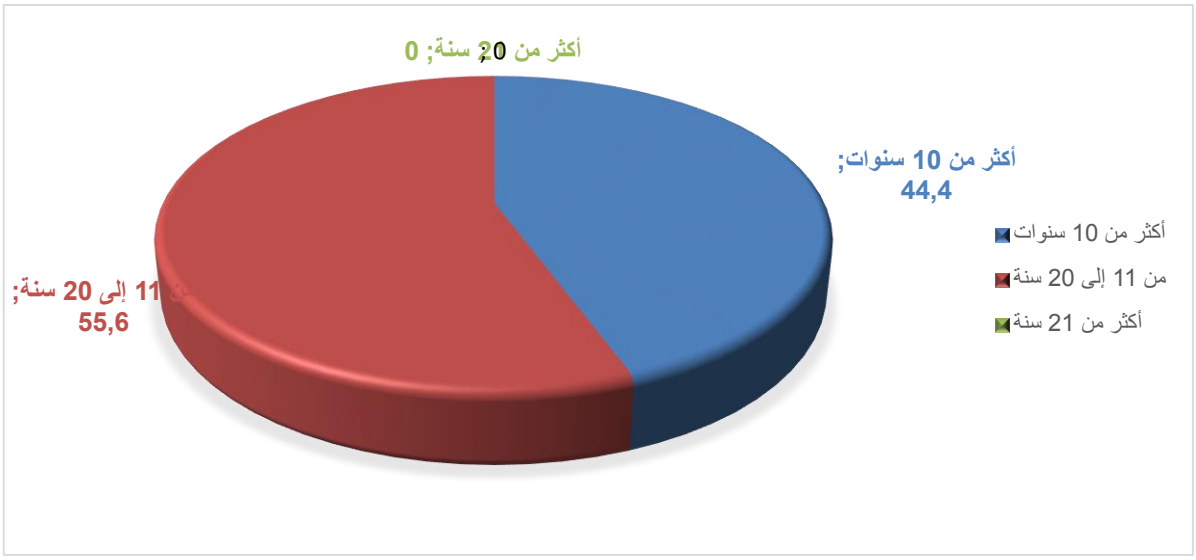

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

بعد التطرق إلى المراحل التي مر بها إعداد استمارة الدراسة والتأكد من طبيعة توزيع البيانات، والتأكد كذلك من الأساليب والاختبارات التي سوف يتم اعتمادها، سنتناول في هذا الجزء تحديد المنهجية التي مر بها نشر وإدارة استبيان الدراسة، وكذا مصادر جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة والحدود الزمنية والمكانية والموضوعية لهذه الدراسة.

المطلب الأول: نشر و إدارة استمارة الاستبيان

اعتمدنا في الوصول لأفراد عينة الدراسة على عدة قنوات، وأهمها الاستعانة بالمعارف الشخصية وكذلك بالزملاء الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق بولاية بسكرة، باتنة، وادي سوف، الأمر الذي مكننا في غالبية الأحيان من الاتصال المباشر بأفراد العينة والحصول على الإجابة من خلال المقابلة الشخصية مع الفرد المستجوب، وفي بعض الحالات تم الاتصال بالأفراد عدة مرات لاستلام الإجابة كما أن البعض فضل تسليمها بطريقة إلكترونية،كما أن الكثير من المهنيين امتنعوا عن ملئ الاستمارة ولم يهتموا بالموضوع بحجة عدم وجود الوقت، أضف إلى ذلك صعوبة الالتقاء بمدققي الحسابات الخارجيين سواء كانوا مهنيين في المحاسبة والتدقيق أو أكاديميين نظرا لتنقلاتهم المتعددة. فالبحث شمل عدة مكاتب تدقيق من ولاية بسكرة، باتنة، وادي سوف، غير أننا واجهنا العديد من الصعوبات من أجل توسيع عينة الدراسة، ولذلك قمنا باستخدام نسخة الكترونية للاستبيان وتم توزيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ومجموعات متكونة من محاسبين وأساتذة ومهنيين.

وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على ما يلي:

- مقابلة أفراد العينة من مهنيين في المحاسبة والتدقيق وأكاديميين بمكاتبهم وأثناء ممارستهم لمهامهم.
- إيصال الاستبيان إلى أفراد العينة سواء مهنيين في المحاسبة والتدقيق أو أكاديميين على اتصال بهم إلى غاية استرجاع استبيان الدراسة.
- الاستعانة بالزملاء من أصحاب المهنة وكذلك بالمعارف الشخصية في الوصول إلى أحد أفراد العينة سواء أكاديميين أو مهنيين.

بعد الانتهاء من وضع إطار عام لاستبيان الدراسة، تم تحميله على ورق عادي(Format A4) أعد باللغة العربية تضمن ستة وثلاثون (36) سؤالا.

و قبل الشروع في توزيع الإستبيان، تم تحكيمه من قبل مجموعة من الأساتذة ذوي كفاءة مهنية وعلمية مختلفة من محاسبة وتدقيق في جامعة بسكرة، باتنة، وادي سوف، وهذا من أجل التأكد من سلامة بناء أسئلة الإستبيان وصياغة أسئلته بشكل مبسط ومفهوم وخاصة من حيث ما يلي:

- دقة و وضوح الأسئلة؛
- مدى استخدام مصطلحات المحاسبة والتدقيق وتوظيفها؛

- مدى التنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات؛
- طريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية؛
- إدراج بعض الأسئلة بطريقة غير مباشرة، للتأكد من مدى جدية أفراد العينة في الإجابة على أسئلة الإستمارة.

وفي الأخير وبناءا عن الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم المكونة من الاساتذة (أ.عزوز ميلود، م.أ.أصيلة، م.أ.نوبلي نجلاء)، ونتائج الإختبار الأولي التي مكنتنا من تدارك النقائص التي وقفنا عليها، توصلنا إلى صياغة الأسئلة بشكلها النهائي كما هو مبين في قائمة الملاحق (انظر الملحق رقم (1)).

المطلب الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في فئتين أساسيتين الأولى تتمثل في أساتذة أكاديميين في تخصص المحاسبة والتدقيق، أما الفئة الثانية فتمثل مهنيين في المحاسبة والتدقيق باعتبارهم معنيين كذلك بنتائج المحاسبة وتقارير التدقيق.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تم استخدام استبيان الدراسة على عينة من أكاديميين في مجال المحاسبة ومهنيين في المحاسبة والتدقيق، حيث تم اعداد نسخة الكترونية من الاستبيان، ونسخة عبر أوراق شملت مجموعة من الأساتذة من جامعة بسكرة ومكاتب تدقيق حسابات في بسكرة، وعبر الإنترانت لأصحاب التخصص، في الأخير تحصلنا على63 استمارة صالحة للاستعمال.

المطلب الثالث: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الفرع الأول: الحدود المكانية

محتوى هذه الدراسة يتعلق أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من مكاتب مدققي الحسابات وأكادمين وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، منها بسكرة والتي تعتبر موطن الذي أستقر فيه، وعبر الإنترنات من خلال (تجمع محاسبي النجف، ومجموعة عامة لأساتذة المحاسبة).

الفرع الثاني: الحدود الزمانية

يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن أو الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستبيانية والتي استغرقت مدة شهرا كاملا.

الفرع الثالث: الحدود البشرية

اعتمدت هذه الدراسة على آراء وإجابات أساتذة التخصص (المحاسبة، محاسبة وتدقيق، محاسبة وجباية) ومهنيين ومدققي الحسابات من محافظي حسابات وخبراء محاسبين.

الفرع الرابع: الحدود الموضوعية

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع ولمحاور المتعلقة بالأثر الذي سيظهر من خلال التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية من خلال الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن أجل إثبات صحة أو نفي الفرضيات الخاصة بها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي

Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS)، ومنه سوف يتم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، والوصول إلى نتائج تتعلق باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

لقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي:(Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS)، حيث قمنا بفرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الإستبيان العادي.

كما اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامج (EXCEL 2013)، بحيث تضمنت ورقة الحساب (63) سطرا وفقا لعدد الاستبيانات المملوءة والصالحة التي اعتمدت في الدراسة، وأربعون (40) عمودا، بخانة لكل جواب رئيسي أو جواب فرعي، بهذا أصبحت قاعدة الاستبيان مكونة من 63*40=2520 معطية.

وقد تم تكميم (Quantification) المعطيات التي تضمنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي كما يلي:

- يرمز للخيار الأول موافق بالعدد (1)، الخيار الثاني محايد بالعدد(2)، الخيار الثالث غير موافق بالعدد (3)،

و قد تم التأكد من طبيعة التوزيع من خلال حساب معامل كولموجوروف سميرنوف (Z) :

الجدول رقم (02-15): يوضح قيمة معامل كولموجروف والقيمة الاحتمالية

	الفقرة	معامل كولموجوروفسميرنوف (Z)	القيمة الإحتمالية (Sig)
المجال الأول: المصداقية			
1	تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بأكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة.	2.777	0.000
2	تكون المعلومة المالية صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء بدرجة معقولة.	4.287	0.000
3	تتحقق المصداقية المالية في توفر معلومات مالية مفصلة، شاملة ودقيقة عن المؤسسة.	4.287	0.000

4	تتميز المعلومة المالية بقدرتها على التأكيد بأن المعلومات تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.	2.996	0.000
5	تضمن المعلومة المالية امكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين.	4.131	0.000
المجال الثاني: الملائمة			
1	تتوفر المعلومة المالية على أهمية نسبية تحقق أقصى درجات الملائمة.	3.372	0.000
2	توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يرفع من درجة ملائمتها وبالتالي دعم مستخدمين هاته المعلومات في ترشيد قراراتهم.	3.438	0.000
3	تدعم المعلومة المالية مستوى القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية بشأن الإجراءات والمخاطر المتوقعة للمؤسسة.	4.287	0.000
4	تؤثر المعلومة المالية على القرارات الاقتصادية للمؤسسة.	4.131	0.000
5	تكون المعلومات المالية ملائمة لاستخدامها في مختلف الظروف وفي جميع الحالات.	3.627	0.000
المجال الثالث: الموثوقية			
1	يجب ان تخلو المعلومة المالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وبدون القيام بأي تحريفات جوهرية.	4.131	0.000
2	تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بقابلية التحقق وبمصداقية التعبير.	3.979	0.000
3	ضرورة وجود تطابق بين المعلومات المتحصل عليها وبين الظواهر المراد التقرير عنها وتبيان الواقع الاقتصادي للمؤسسة.	3.513	0.000
4	تكون المعلومة المالية غير موثوقة عندما تؤثر عن قرارات المستخدمين وتوجيههم في اتجاه معين.	2.996	0.000
5	تعبر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الاحداث الخاصة بالمؤسسة كما حدثت فعلا.	3.502	0.000
المجال الرابع: قابلية المقارنة			
1	يجب مراعاة امكانية المقارنة الزمنية والمكانية بين الوحدات في المؤسسة.	4.131	0.000
2	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند عرض المعلومات المالية.	1.953	0.000

3	تزيد المعلومة المالية من فاعلية اتخاذ القرار في المؤسسة اذا كانت قابلة للمقارنة.	4.131	0.000
4	تحدد المعلومة المالية اداء المؤسسة وكذا تغيرات المركز المالي لها.	4.287	0.000
5	يجب توافر امكانية مقارنة المعلومات المالية مع تقارير مؤسسات اخرى ومع التقارير السابقة لنفس السنة كي تصبح اكثر فائدة لمستخدميها.	4.083	0.000
المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي			
المجال الاول: ضوابط تشكيل لجان التدقيق			
1	يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة تدقيق للعمل بشكل كامل وفقا للقوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.	1	0.000
2	يجب توافر التكامل، الخبرة والمهارة في اعضاء لجان التدقيق مما يسمح بتحقيق نتائج في نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد عليه من طرف المدقق الخارجي.	1	0.000
3	يجب مراعاة استقلالية لجنة التدقيق من الادارة التنفيذية مما يساعد المدقق الخارجي على تمثيل نتائج لجان التدقيق بمصداقية.	4.131	0.000
4	يجب التحديد الواضح للسلطات ومسؤوليات ومهام لجان التدقيق للحصول على تقارير ذات شفافية تخدم جميع الأطراف الخارجية.	4.131	0.000
5	يجب تحديد عدد أعضاء لجان التدقيق ومدة عضويتهم مع مراعاة عدم وجود تعارض مصالح يؤثر على عملهم.	4.131	0.000
6	الزامية عدم تعيين رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة التدقيق.	2.593	0.000
المجال الثاني: توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي			
1	الزامية انشاء نظام اداري يتضمن سياسات واجراءات وممارسات تدعم تحقيق أهداف المؤسسة وضمان توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	4.131	0.000
2	يجب التحديد الواضح لمسؤوليات العاملين في المؤسسة وتوفير التدريب اللازم لهم لتنفيذ مهامهم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	3.979	0.000
3	توفير دعم الإدارة للعمليات التدقيقية وتحديد موارد كافية لتنفيذها بشكل صحيح من خلال الاستعانة بما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق كمساعدات وارشادات تفيد الأطراف الخارجية.	3.979	0.000

4	الزامية تحسين الادارة الداخلية وتنظيم عمليات التخطيط، المراقبة والتقييم لتشمل جميع الجوانب الرئيسية لمختلف انشطة المؤسسة والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق.	3.513	0.000
5	يجب توافر نظام قانوني تنظيمي يعزز الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.	4.131	0.000
المجال الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات			
1	يجب توفير الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ العمليات التدقيقية والمتمثلة في البرمجيات والأجهزة والمعدات.	4.131	0.000
2	الزامية انشاء نظام لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعمليات التدقيقة لتحسين الأداء والكفاءة.	3.979	0.000
3	ضرورة توفير أنظمة معلوماتية متقدمة وفعالة لتحسين جودة البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في عملية التدقيق.	3.372	0.000
4	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الى تحقيق درجة عالية من الدقة.	3.372	0.000
5	يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات بتزويد المدقق الداخلي بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ومنه تسهيل عمل المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق.	3.502	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هوα=0.05)

ومن خلال حسابنا لمعامل كولموجوروف سميرنوف (Z) وجدنا أن القيمة الإحتمالية لكافة عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى الدلالة المعنوية وهي (α =0.05)، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع غير طبيعي أو غير معلمي، لذلك سوف يتم الإعتماد على الاختبارات الاحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع.

لذلك فقد استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية و المتوسط الحسابي و المتوسط الحسابي النسبي، استخدموا بشكل أساسي في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson LinearCorrelation Coefficient) لقياس درجة الإرتباط،كما يستخدم هذا الإختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات المعلمية.
- طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني، حيث تم حساب المدى (3-1=2)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (3 /2=0.66)، تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، ومن خلال الجدول رقم (2 - 16) يمكن توضيح طول الخلايا كالأتي:

الجدول رقم(02–16): طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة

طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي	درجة الموافقة
متوسط من 1- 1.66	موافق
متوسط من1.67-2.33	محايد
متوسط من 2.34-3	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

- اختبارT لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

لقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل فقرة من فقرات استبيان الدراسة، كما تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد أم لا.

كما تم استخدام اختبار فيشر (الانحدار الخطي البسيط) لدراسة علاقة بين متغيرين مستقليين، وذلك لمعرفة اذا ما كان هناك علاقة خطية بين متغيرات الدراسة حسب نموذج الدراسة.

- **التحقق من صحة فرضيات الدراسة:**
- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:**

تم استخدام اختبار**T** للعينة الواحدة (**T-test OneSample**) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية، والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 50%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لايوافقون على محتواها إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أصغر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي (1.99) - (أوالقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 50%).

وتنص الفرضية الأولى على أنه توجد جودة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–20) للمحور الأول"جودة المعلومة المالية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%)

H_1: $P\neq1/2$ (50 %)

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اربع فرضيات فرعية كما يلي:

اولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص هذه الفرضية على انه توجد مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–5) للمجال الأول"مصداقية المعلومة المالية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%)

H_1: $P\neq1/2$ (50 %)

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (02–17): نتائج اختبار T لمتوسط اجابات عينة الدراسة حول مصداقية المعلومة المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
المجال الاول: المصداقية	1.3175	0.36035	32.93	29.09	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو **α** =0.05)

- يبين الجدول رقم (02-17) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول "المصداقية" تساوي 1.317 والوزن النسبي يساوي 32.93 % وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 29.09، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.360، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على انه توجد مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المجال الأول، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): التي تنص على وجود مصداقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

وتميز المعلومة المالية بخاصية المصداقية يعود في هذه الحالة إلى أن المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية اتسمت بأكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة كما أنها كانت خالية من الأخطاء بدرجة معقولة، مما أدى إلى امكانية الوثوق بها من طرف مستخدميها.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص هذه الفرضية على انه توجد ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-5) للمجال الثاني"ملائمة المعلومة المالية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%) ⟵

H_1: $P\neq1/2$ (50 %) ⟵

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (02-18): نتائج اختبار T لمتوسط اجابات عينة الدراسة حول ملائمة المعلومة المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
المجال الثاني: الملائمة	1.3175	0.03638	32.93	36.210	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20(مستوى الدلالة المستخدم هو **α** =0.05)

- يبين الجدول رقم (02-18) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني "الملائمة " تساوي 1.317 والوزن النسبي يساوي 32.93 % وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 36.210، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.036، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على انه توجد ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المجال الثاني، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): التي تنص على وجود ملائمة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

وتميز المعلومة المالية بخاصية الملائمة يعود إلى أن توفرها في الوقت المناسب في هذه الحالة أدى إلى دعم مستوى القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية بشأن الإجراءات والمخاطر المتوقعة للمؤسسة وبالتالي ساعدت مستخدمي هاته المعلومة على ترشيد قراراتهم.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على انه توجد موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-5) للمجال الثالث"موثوقية المعلومة المالية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%)

H_1: $P\neq1/2$ (50 %)

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (02-19): نتائج اختبار T لمتوسط اجابات عينة الدراسة حول موثوقية المعلومة المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
المجال الثالث: الموثوقية	1.4159	0.4902	35.39	28.886	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

- يبين الجدول رقم (02-19) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث "الموثوقية" تساوي 1.415 والوزن النسبي يساوي 35.39% وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة tالمحسوبة تساوي 28.886، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.4902، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على انه توجد موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المجال الثالث، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): التي تنص على وجود موثوقية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

وتميز المعلومة المالية بخاصية الموثوقية يعود إلى أنها في هذه الحالة قد امتازت بقابلية التحقق وبصدق التعبير وبالتالي وجود تطابق بين المعلومات المتحصل عليها وبين الظواهر المراد التقرير عنها وتبيان واقع المؤسسة الاقتصادي، أي خلو المعلومة المالية من التحيز بدرجة معقولة وبعدم القيام بأي تحريفات جوهرية.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص هذه الفرضية على انه توجد قابلية لمقارنة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-5) للمجال الرابع"قابلية لمقارنة المعلومة المالية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%) ⟵

H_1: $P\neq1/2$ (50 %) ⟵

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (02-20): نتائج اختبار T لمتوسط اجابات عينة الدراسة حول قابلية مقارنة المعلومة المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
المجال الرابع: قابلية المقارنة	1.3683	0.4815	34.20	28.415	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20(مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

- يبين الجدول رقم (02-20) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع "قابلية مقارنة" المعلومة المالية تساوي 1.3683 والوزن النسبي يساوي 34.20% وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 28.415، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة

0.4815، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على انه توجد قابلية مقارنة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المجالالرابع، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود قابلية مقارنة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): التي تنص على وجود قابلية لمقارنة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حسب آراء عينة الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

وتميز المعلومة المالية بخاصية قابلية المقارنة يعود إلى أنها في هذه الحالة قد التزمت بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند عرض المعلومات المالية مما ساعد على امكانية مقارنة تلك المعلومات مع تقارير المؤسسات الأخرى ومع التقارير السابقة لنفس السنة كي تصبح أكثر فائدة لمستخدميها.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:**

تم استخدام اختبار**T** للعينة الواحدة (One Sample T- test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية، والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 50%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لايوافقون على محتواها إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أصغر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي (1.99) – (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 50%).

وتنص الفرضية الثانية على أنه يوجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي حسب آراء عينة الدراسة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–16) للمحور الثاني"العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: $P=1/2$ (50%) ⟵

H_1: $P\neq1/2$ (50 %) ⟵

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (02-21): يوضح العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
جميع فقرات المحور الثاني	1.2470	0.04963	31.175	25.127	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

- يبين الجدول رقم (02-21) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني "العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي" تساوي 1.2470 والوزن النسبي يساوي 31.175% وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي 25.127، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.04963، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على انه هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **نتيجة اختبار الفرضية الثانية:**

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الثاني، بينت أن افراد عينة الدراسة متفقون على وجود علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): التي تنص على انه توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ذات دلالة احصائية حسب اجابات عينة الدراسة لكل من (مهنيين في المحاسبة والتدقيق والأكاديميين).

ووجود علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي قد يعود في هذه الحالة إلى أن توافر الخبرة والمهارة في أعضاء لجان التدقيق وانشاء نظام اداري تضمن سياسات، اجراءات وممارسات تدعم تحقيق أهداف المؤسسة بتوافقها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والخارجي وأيضا استخدام تكنولوجيا المعلومات التي زودت المعلومة المالية بكم هائل من المعلومات بأقل جهد وبأقصر وقت مما سمح بتحقيق نتائج في نظام الرقابة الداخلي اعتمدت من قبل المدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:**

من أجل إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة قمنا بإستخدام نماذج الإنحدار لدراسة العلاقة بين تأثير العلاقة التكاملية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين جودة المعلومة المالية:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟
- ما هي قوة هذه العلاقة ؟

فالسؤال الأول نجيب عليه من خلال إختبار فيشر، أما السؤال الثاني فنجيب عليه من خلال قيمة ميل خط الإنحدار (المعلمة b1).

وسيتم اختبار هذه الفرضة من خلال ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

اولا: إختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على ما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال معادلة الإنحدار مع تدعيم ذلك بشكل الإنتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها.

الجدول رقم (02-22): معادلة الإنحدار بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية

المعايير الإحصائية للنموذج					المعلمات المقدرة	
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	b1
0.486	57.596	1.00	61.00	0.000	-0.51	0.943

المصدر: من إعداد الطالبتين الإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب (sig) (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا ما يوضح وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية.

كما توضح إشارة المعلمة b1 الموجبة العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما قيمة المعلمة والتي بلغت 0.943 فتوضح قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكلما تأثرت وارتفعت ضوابط تشكيل لجان التدقيق بوحدة واحدة توفرت وارتفعت جودة المعلومة المالية بـ0.943 وحدة، أيضا يمكن الإستعانة بشكل الإنتشار لتوضيح هذه العلاقة بيانيا.

الشكل رقم (02-06): شكل الإنتشار بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية

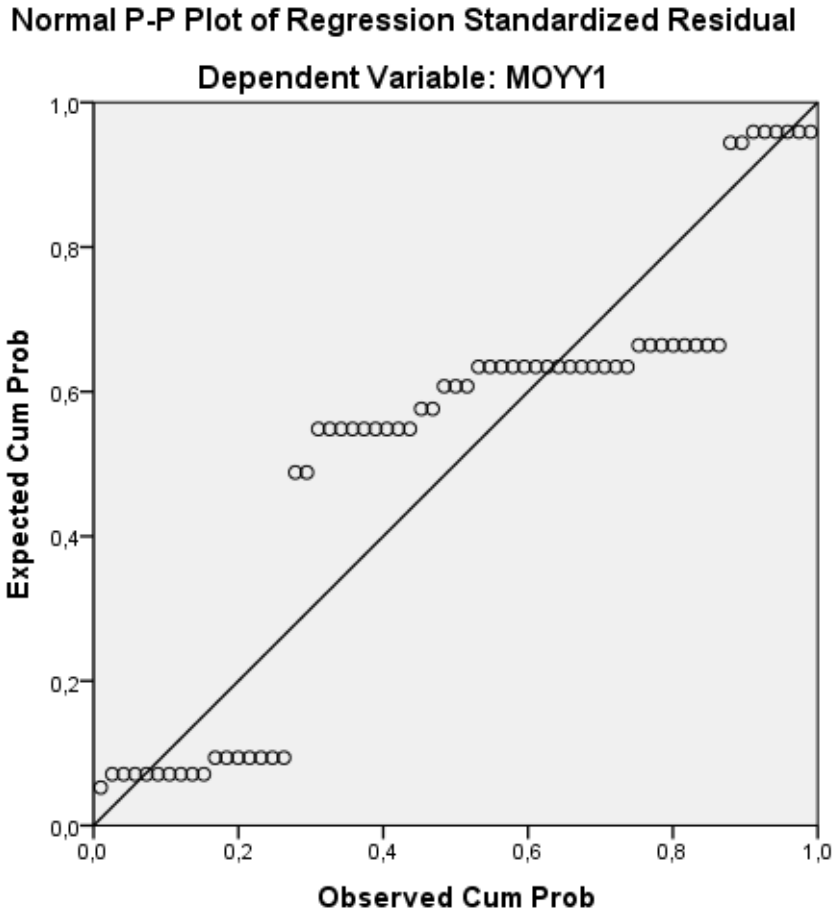

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود علاقة خطية وطردية بين المتغيرين فكلما زاد تطبيق ضوابط تشكيل لجان التدقيق أدى ذلك إلى زيادة قيمة جودة المعلومة المالية.

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية لإختبار العلاقة بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية تؤكد على صحة الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية.

ووجود تأثير بين تطبيق ضوابط تشكيل لجان التدقيق وبين توفر جودة المعلومة المالية يرجع في هذه الحالة إلى أن الاعتماد على تطبيق ضوابط تشكيل لجان التدقيق يزيد من مصداقية المعلومة المالية من خلال تحليل ومراجعة السجلات المالية والتأكد من صحة البيانات المتضمة في القوائم المالية.

ثانيا: إختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على ما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال معادلة الإنحدار وأيضا تدعيم ذلك بشكل الإنتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها؛

الجدول رقم (02-23): معادلة الإنحدار بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية

المعايير الإحصائية للنموذج					المعلمات المقدرة	
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	b1
0.530	68.822	1.00	61.00	0.000	0.193	0.762

المصدر: من إعداد الطالبتين الإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج إختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب (sig) (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا ما يوضح وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية.

كما توضح إشارة المعلمة b1 الموجبة العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما قيمة المعلمة والتي بلغت 0.762 فتوضح قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكلما ازداد توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بوحدة واحدة ازدادت جودة المعلومة المالية بـ0.762 وحدة، أيضا يمكن الإستعانة بشكل الإنتشار لتوضيح هذه العلاقة بيانيا.

الشكل رقم (02-07): شكل الإنتشار بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية

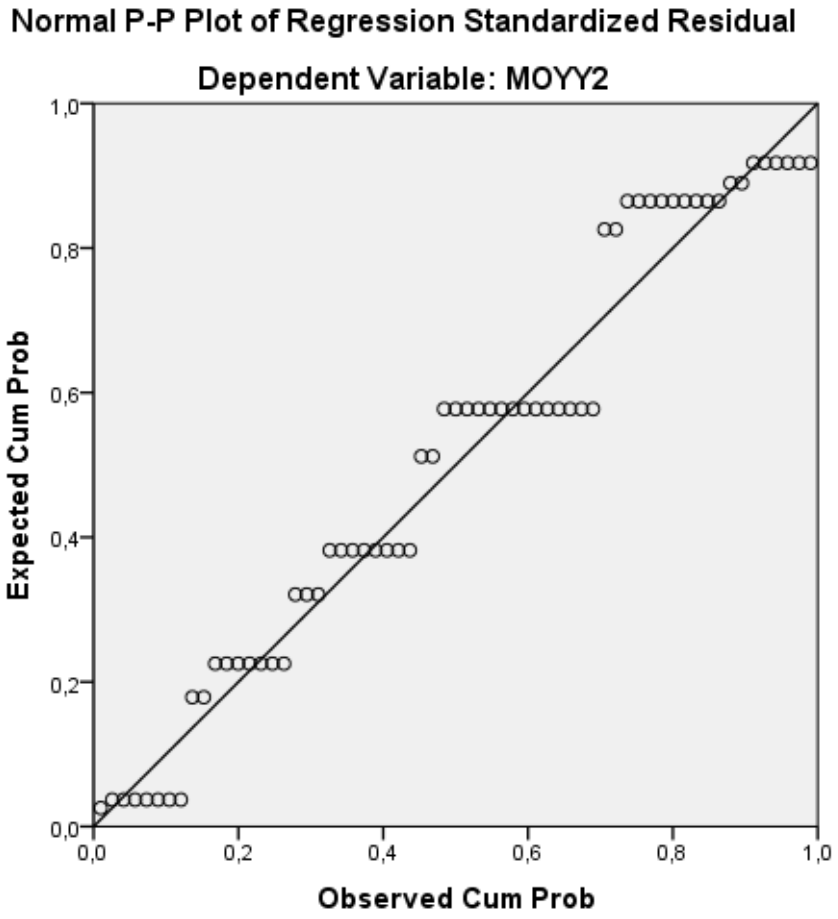

المصدر: من إعداد الطالبتين الإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود علاقة خطية وطردية بين المتغيرين فكلما ازداد توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أدى ذلك إلى زيادة قيمة جودة المعلومة المالية.

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية لإختبار العلاقة بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية نؤكد على صحة الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأثير توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين توفر جودة المعلومة المالية.

ووجود تأثير توفير بيئة مناسبة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين جودة المعلومة المالية يأتي بالتفسير الموالي الذي ينص على مساعدة وتحسين المعلومة المالية من خلال تحديد المخاطر المالية والالضريبية، ومن خلال ضمان صحة وموثوقية العمليات المالية والمحاسبية،

ثالثا: إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على ما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال معادلة الإنحدار وأيضا تدعيم ذلك بشكل الإنتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها؛

الجدول رقم (02-24): معادلة الإنحدار بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية

المعايير الإحصائية للنموذج					المعلمات المقدرة	
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	b1
0.299	26.066	1.00	61.00	0.000	0.221	0.791

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج إختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب (sig) (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا ما يوضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية.

كما توضح إشارة المعلمة **b1 الموجبة** العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما قيمة المعلمة والتي بلغت 0.791 فتوضح قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكلما زاد استخدام تكنولوجيا المعلومات بوحدة واحدة زادت جودة المعلومة المالية بـ0.791 وحدة، أيضا يمكن الإستعانة بشكل الإنتشار لتوضيح هذه العلاقة بيانيا.

الشكل رقم (02-08): شكل الإنتشار بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية

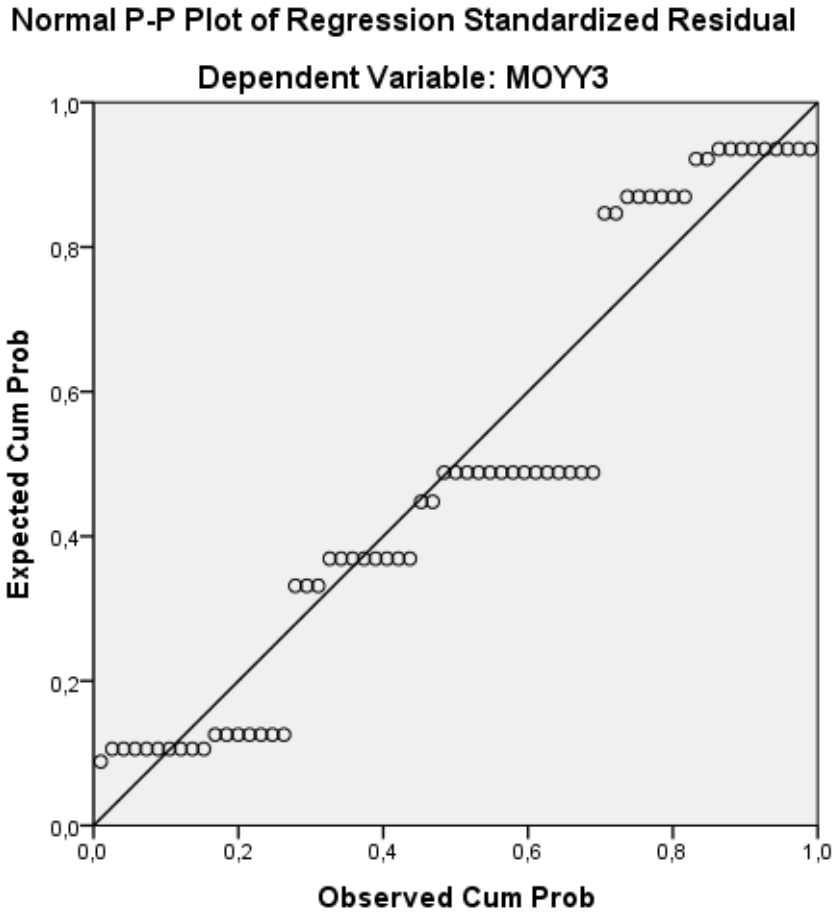

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود علاقة خطية وطردية بين المتغيرين فكلما زاد استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى ذلك إلى زيادة قيمة جودة المعلومة المالية.

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية لإختبار العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية نؤكد على صحة الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين جودة المعلومة المالية.

ويعود تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المالية إلى أن استخدام هاته التكنولوجيا يحسن من جودة المعلومة المالية من خلال توفير بيئة ملائمة للمدققين الداخليين والخارجيين مما يساهم في الاتصال الأمثل بين الأقسام المختلفة للمؤسسة وبالتالي تحسين جودة المعلومة المالية.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تم التطرق إليه في الجانب النظري فيما أخص الذكر بموضوع أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي أين تم توزيع استمارة استبيان وتحليل نتائج اجابات عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة التي تم طرحها عن طريق استخدام اختبار T لحساب متوسط آراء عينة الدراسة وباستخدام اختبار نماذج الانحدار الخطي البسيط حيث تم اثبات العلاقة بين المتغيرين عن طريق استخدام اختبار فيشر، كما تم تحديد قوة هاته العلاقة باستخدام ميل خط الانحدار.

إذ أن التأييد الواسع من طرف أفراد العينة الذين تم دراستهم من خلال مجموعة من الآراء والإجابات يتفقون على وجود جودة للمعلومة المالية عن طريق توفر أهم الخصائص والمتمثلة في المصداقية، الملائمة، الموثوقية وقابلية المقارنة والتي بدورها تساعد على زيادة الثقة فيها من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، واستعمالها في اتخاذ القرارات.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على وجود علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والتي تؤثر إيجابيا على جودة المعلومة المالية، مما يؤدي إلى ضمان رؤوس الأموال وجلب المستثمر الأجنبي من خلال ما سيوفره من ثقة في هذه المعلومات.

الخاتمة

من هذه الدراسة سعينا إلى إبراز أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، والتعرف على العلاقة التي تربط بين كلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودرجة التنسيق والتعاون فيما بينهما بغية الوصول إلى امتياز المعلومة المالية بالجودة، كما سعينا من خلال بحثنا إلى معرفة نقاط كسب المعلومة المالية لميزة الجودة من خلال توفرها على خصائص معينة: إذ يأتي تأثير العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كعنصر وعامل أساسي يساهم في إثراء وضبط الخصائص النوعية للمعلومة المالية .

وبعد معالجتنا لمختلف جوانب دراستنا من جانب النظري وآخر تطبيقي، تم استخلاص مجموعة من النتائج الخاصة بالفرضيات وأخرى عامة أيضا، حيث سنقوم بعرض بعض الفرضيات المطروحة مسبقا والآفاق الجديدة للدراسة على النحو التالي :

1- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال محتوى الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات كالآتي :

الفرضية الأولى: أنه توجد جودة للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية، وبهذا نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية: أنه هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وهذا قد يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: أن العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تؤثر على جودة المعلومة المالية.

2- نتائج الدراسة :

-أن توفر خصائص المعلومة المالية والمتمثلة في المصداقية، الملائمة، الموثوقية وقابلية المقارنة يكسبها ميزة الجودة؛

-تظهر جودة التدقيق الداخلي في المؤسسة والتدقيق الخارجي من خلال قياس درجة جودة المعلومة المالية المتحصل عليها؛

-يظهر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في شكل تنسيق وتعاون متبادل في الجهود فيما بينهما والاستفادة المتبادلة من بعضهما؛

-أن من أهم أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي هو العمل على تحسين جودة المعلومة المالية؛

-وجود علاقة طردية بين جودة أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وبين جودة المعلومة المالية، حيث كلما تحقق التكامل بنسبة أكبر كلما أدى ذلك إلى ارتفاع جودة المعلومة المالية .

3- توصيات الدراسة :

بعد استعراض كل من الجانب النظري للتدقيق ولجودة المعلومة المالية، والدراسة الميدانية وتحليلها،وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات والتي نعتقد في حالة تطبيقها ستعود بالنفع على كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وعلى مستخدمي المعلومة المالية أيضا، إذ يمكن أن نوردها فيما يلي:

-الحث على تكوين لجنة تدقيق مكونة من بعض أعضاء مجلس الإدارة داخل المؤسسة والتي تسعى إلى الاهتمام بشؤون المؤسسة مع المراعاة استقلالية هاته لجنة من الإدارة التنفيذية، مما يساعد المدققين الخارجين على أداء مهامهم بمصداقية تامة و تمثيل النتائج على النحو المطلوب؛

-تفعيل عملية التكامل والانسجام بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في ظل توفير بيئة ملائمة لتطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها لتجنب أي تداخلات ممكنة في الصلاحيات والمسؤوليات، مما ينعكس ايجابا على أداء المؤسسة وبالتالي إمكانية الحصول على جودة عالية في المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية؛

-تفعيل الجمعيات المهنية للقيام بمسؤولياتها لوضع معايير محددة وإصدار قوانين صارمة تنص على تنظيم عملية التدقيق؛

-ضرورة قيام المدققين الداخليين والخارجيين بمواكبة ما هو جديد فيما يخص مجال المحاسبة والتدقيق وذلك من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية، المحاضرات والندوات العلمية المتخصصة بغية تطوير أدائهم؛

-ضرورة تزويد المؤسسات بمدققين كفؤ؛

-قيام الجامعات بتطوير برامجها الدراسية بما يكفل تخريج مدققين قادرين على مزاولة المهنة.

4- آفاق الدراسة :

نظرا للأهمية البالغة التي تكمن في التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، والتي من شأنها رفع جودة المعلومة المالية وتحسينها، نجد أن هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى والتي من بينها ارتأينا ذكر الآتي منها :

-تفعيل التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وأثره على التحصيل الجبائي؛

-أثر معايير المراجعة الدولية على التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛

-مدى تأثير التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل التدقيق؛

-التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. أحمد حلمي جمعة. (2000). المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. الأخضر لقليطي. (2019). دراسات في المالية والمحاسبة. المكتب الجامعي الحديث.
3. خالد أمين عبد الله. (2007). علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. خلف عبد الله الواردات. (2009). التدقيق الداخلي في اطار حكومة الشركات. الامارات: المدونة العربية للتنمية الادارية.
5. خلف عبد الله الواردات. (2017). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA. الوراق للنشر والتوزيع.
6. رزق أبو زيد الشحنة. (2013). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولي. عمان: دار وائل.
7. زهير عيسى. (2015). تدقيق الحسابات الاجراءات العملية. عمان-وسط البلاد: دار البداية ناشرون وموزعون.
8. على عبد الصمد عمر. حكومة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي. دار هومة.
9. محمد زامل السعدي، و حكيم محمود فليح. (2019). التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية. بغداد: دار عشتار.
10. محمد صالحي. (2016). التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسبة المؤسسة. الاردن- عمان- شارع الجاردنز: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح).
11. محمد صالحي. (2016). التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة. عمان: مركز البحث والموارد البشرية.
12. محمد لمين علوان. (2019). نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي. عمان، الاردن، الاردن: دار اسامة للنشر وتوزيع.
13. هاني العزب ايهاب نظمي. (2012). تدقيق الحسابات- الاطار النظري. عمان: وائل للنشر والتوزيع.
14. شحاتة السيد شحاتة،(2015). المراجعة الخارجية الحديثة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
15. توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري.(2014).الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

II- المقالات

1. ابراهيم الطويل، و نور الدين زعيبط. (2021). التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثره على الأداء المالي. مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 04 (العدد 03).

2. أسماء جعفري، و عبد الرحمان العايب. (2017). تأصيل نظري لأثر التدقيق الداخلي المتكامل على تحسين الأداء الأستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية ، المجلد 08 (العدد 02).

3. إسكندر نشوان. (2015). معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد30، (العدد05)

4. بدرة بوشمة. (2018). دور التدقيق الداخلي في التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 05 (العدد 01).

5. بلقاسم بوفاتح، و عبد القادر بلعربي. (2016). التكامل بين التدقيق الخارجي والأليات الداخلية كأساس لتفعيل حكومة المؤسسات. مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 06).

6. جبور علي سايح. (2022). التدقيق الخارجي كألية لحكومة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية. مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 05 (العدد 01).

7. حسين علي محمد، و وسام خلف نرجس. (2020). موائمة التدقيق الداخلي مع التدقيق الخارجي وانعكاسها على جودة تقارير. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 10 (العدد 02).

8. حنان واكر، و حاج قويدر قورين. (2022). اعتماد المدقق الخارجي على اعمال التدقيق الداخلي وأثره في مهمة التدقيق. مجلة العلوم الاقتصادية (المجلد 25).

9. خالد غروي، و كمال بن موسى. (2022). أثر لجان المرجعة على جودة المعلومات المحاسبية المالية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 09 (العدد 01).

10. رشيد سفاحلو، وجمال بوزيان رحماني. (2019). استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد01، (العدد02).

11. ط.د نصيرة بلال، د. بوزيدي عبد الرؤوف.(2020). أثر نظم المعلومات المحاسبية على مهنة المراجعة الخارجية لعينة المدققين الخارجيين بالجزائر، المجلد 05(العدد02).

12.زوينة مخلخل سعيدي عبد الحليم. (2022). مدى تأثير تكنواوجيا المعلومات على تحسين جودة الخدمة البنكية، مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، (العدد 01).

13.سلمة شيخة، و مريم رياض. (2021). التدقيق الداخي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 06 (العدد 01).

14.صبري ماهر مشتهى. (2013). العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين. مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 15 (العدد 02).

15.عائشة عوماري، و نرجس حميمش. (2017). أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 (العدد 02).

16.عبد اللطيف طيبي، و عبد الحميد بن الشيخ. (2020). تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية. مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06 (العدد 01).

17.عبد الله عناني. (2017). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز جكومة المؤسسات. مجلة الباحث الاقتصادي (العادد 07).

18.عمر علي برازان، سليمان حمه سعيد فيان، و رزكار أحمد راميار. (2022). دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف. مجلة قه لاى زانست العلمية ، المجلد 07 (العدد 02).

19.قورين حاج قويدر واكر حنان. (2022). اعتماد المدقق الخارجي على أعمال التدقيق الداخلي وأثره على مهمة التدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد25، (العدد01).

20.محمد أحمد أحمد بخيت. (2021). طبيعة اعتماد المراجع الخارجي على أنشطة المراجع الداخلي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 22 (العدد 02).

21.محمود أحمد المدهون، محمد مروان العشي، و هشام كامل ماضي. (2021). أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. المجلد 29 (العدد 01).

22.مروة مويسي، ومحمد عجيلة. (بلا تاريخ). دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، (العدد01).

23.منال محمد حسين الذيابات. (02 12, 2022). اهمية التدقيق الداخلي في البلديات. المجلة العربية للنشر العلمي ، المجلد 05 (العدد 50).

24. نجاة شملال. (بلا تاريخ). تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية. مجلة المالية والأسواق ، صفحة 167.

25. نور الدين أحمد قايد، و محمد لمين علون. (2015). أثر استخدام أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على التدقيق الداخلي. مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 03).

III- المذكرات والأطروحات

1. أحمد حسين مهند سعدي. (2015). أثر لجان التدقيق في تحسين مستوي جودة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية(مذكرة ماجستير). كلية الاعمال، الاردن: جامعة الشرق الأوسط.

2. أريج عبد العظيم عبد الله البطة. (مارس, 2016). مجالات مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة(مذكرة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

3. أريج عبد القادر نجيب طحلاوي. (2018). مدى تطبيق لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لمبادئ الحوكمة(مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

4. أريج محمد مكي محمد الحسن. (2018). دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة النيلين.

5. أسيا هيري. (2018). فعالية التدقيق الخارجي وفق اخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، أدرار: أحمد دارية أدرار.

6. بارزان علي خضر خوشناو. (2016). دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد وعاء ضريبة الدخل (مذكرة ماجستير). كلية الإدارة والاقتصاد، اربيل: جامعة صلاح الدين.

7. بسام سليمان قديح. (2013). أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية-غزة.

8. جليلة بن خروف. (2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية, علوم التسيير والعلوم التجارية، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.

9. خالد مسيف. (2017). دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيقIAS (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

10. دلال العابدي. (2016). حكومة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

11. رغدة إبراهيم المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي(مذكرة ماجستير). كلية التجارة قسم محاسبة والتمويل، غزة: الجامعة الإسلامية.

12. رنده محمد سعيد أبو شعبان. (2016). دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغلية (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة.

13. سارة حدادي. (2020/2019). دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعيةوالحد من أثارها على جودة المعلومة المالية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

14. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علقم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر3.

15. محمد ,يزيد صالحي. (2016). أثر التدقيق الداخلي كألية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

16. محمد بغريش. (2022). جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم الماليةIFRS/IAS(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية, التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، مسيلة: جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة.

17. محمد بلقايد خملول. (2020). اعداد وعرض القوائم المالية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

18. محمد بن لدغم. (2018). تأثير التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر.

19. محمد سلام شراب مريد. (2013). دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين (رسالة ماجيستير). غزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين: الجامعة الاسلامية–بغزة.

20. محمود عبد السلام محسن. (2011). مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين(مذكرة ماجستير). كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة: الجامعة الاسلامية–غزة–، فلسطين.

21. محمود يحي زقوت. (2016). مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة(مذكرة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية–غزة–، فلسطين.

22. مروة مويسي. (2018). دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي على قيمة المؤسسة الاقتصادية في غرداية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية– الجزائر–.

23. مصطفى يوسف سبسبي. (2011). دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (مذكرة ماجستير). كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، تخصص محاسبة، حلب: جامعة حلب.

24. ناصر محمد العتيبي. (2015). أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية (مذكرة ماجستير). كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة، الكويت: جامعة الشرق الأوسط.

25. نبيه توفيق المرعي. (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الاردنية (مذكرة ماجستير)، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، الأردن: جامعة جدارا للدراسات العليا.

26. نور الهدى بهلولي. (2017). أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

27. هبة جمال المكاري. (2021). التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية (مذكرة ماجستير). تخصص الادارة المالية والمصرفية، سوريا: المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA).

28. وئام حمداوي. (2020). جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

29. يوسف محمد مطربة. (2017). أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية(مذكرة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة: جامعة الأزهر– غزة.

IV– المحاضرات

1. زوليخة بختي. (2020). محاضرات في مقياس التدقيق المالي.

الملاحق

جامعة محمد خيضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحية طيبة وبعد:

نحن طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة بصدد تحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر بتخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان" **أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية"** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية.

ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا على حسن تعاونكم

إعداد الطلبة:

حشاني هاجر

مريم حساين

إشراف الدكتور:

سعيدي عبد الحليم

الملحق رقم 01: الاستبيان

القسم الأول: البيانات الشخصية :

1- المؤهل العلمية:

ليسانس	ماستر	ماجستار	دكتوراه	أخرى

2- التخصص :

محاسبة	محاسبة وتدقيق	محاسبة وجباية	اخرى

3- الاختصاص الوظيفي:

مهني في المحاسبة والتدقيق	أكاديمي	أخرى

4- عدد سنوات الخبرة:

أقل من10سنوات	من 11سنة إلى أقل من 20سنة	أكثر من 21 سنة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: جودة المعلومة المالية

المجال الأول: المصداقية	موافق	محايد	غير موافق
1- تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بأكبر قدر ممكن من الوضوح و الدقة. 2- تكون المعلومة المالية صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء بدرجة معقولة. 3- تتحقق المصداقية المالية في توفر معلومات مالية مفصلة، شاملة ودقيقة عن المؤسسة.			

4- تتميز المعلومة المالية بقدرتها على التأكيد بأن المعلومات تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. 5- تضمن المعلومة المالية امكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين.			
المجال الثاني: الملائمة	موافق	محايد	غير موافق
1- تتوفر المعلومة المالية على أهمية نسبية تحقق أقصى درجات الملائمة. 2- توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يرفع من درجة ملائمتها وبالتالي دعم مستخدمين هاته المعلومات في ترشيد قراراتهم. 3- تدعم المعلومة المالية مستوى القدرة التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية بشأن الإجراءات والمخاطر المتوقعة للمؤسسة. 4- تؤثر المعلومة المالية على القرارات الاقتصادية للمؤسسة. 5- تكون المعلومات المالية ملائمة لاستخدامها في مختلف الظروف و في جميع الحالات.			
المجال الثالث: الموثوقية	موافق	محايد	غير موافق
1- يجب ان تخلو المعلومة المالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وبدون القيام بأي تحريفات جوهرية. 2- تتسم المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية بقابلية التحقق وبمصداقية التعبير. 3- ضرورة وجود تطابق بين المعلومات المتحصل عليها وبين الظواهر المراد التقرير عنها وتبيان الواقع الاقتصادي للمؤسسة. 4- تكون المعلومة المالية غير موثوقة عندما تؤثر عن قرارات المستخدمين وتوجيههم في اتجاه معين. 5- تعبر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الاحداث الخاصة بالمؤسسة كما حدثت فعلا.			
المجال الرابع: قابلية المقارنة	موافق	محايد	غير موافق
1- يجب مراعاة امكانية المقارنة الزمنية و المكانية بين الوحدات في المؤسسة. 2- يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند عرض المعلومات المالية.			

3- تزيد المعلومة المالية من فاعلية اتخاذ القرار في المؤسسة اذا كانت قابلة للمقارنة. 4- تحدد المعلومة المالية اداء المؤسسة وكذا تغيرات المركز المالي لها. 5- يجب توافر امكانية مقارنة المعلومات المالية مع تقارير مؤسسات اخرى ومع التقارير السابقة لنفس السنة كي تصبح اكثر فائدة لمستخدميها.			

المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المجال الأول: ضوابط تشكيل لجان التدقيق	موافق	محايد	غير موافق
1- يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة تدقيق للعمل بشكل كامل وفقا للقوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة. 2- يجب توافر التكامل، الخبرة والمهارة في اعضاء لجان التدقيق مما يسمح بتحقيق نتائج في نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد عليه من طرف المدقق الخارجي. 3- يجب مراعاة استقلالية لجنة التدقيق من الادارة التنفيذية مما يساعد المدقق الخارجي على تمثيل نتائج لجان التدقيق بمصداقية. 4- يجب التحديد الواضح للسلطات ومسؤوليات و مهام لجان التدقيق للحصول على تقارير ذات شفافية تخدم جميع الأطراف الخارجية. 5- يجب تحديد عدد أعضاء لجان التدقيق ومدة عضويتهم مع مراعاة عدم وجود تعارض مصالح يؤثر على عملهم. 6- الزامية عدم تعيين رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة التدقيق.			
المجال الثاني: توفير بيئة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي	موافق	محايد	غير موافق
1- الزامية انشاء نظام اداري يتضمن سياسات واجراءات وممارسات تدعم تحقيق أهداف المؤسسة وضمان توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.			

2- يجب التحديد الواضح لمسؤوليات العاملين في المؤسسة وتوفير التدريب اللازم لهم لتنفيذ مهامهم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي. 3- توفير دعم الإدارة للعمليات التدقيقية وتحديد موارد كافية لتنفيذها بشكل صحيح من خلال الاستعانة بما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق كمساعدات وارشادات تفيد الأطراف الخارجية. 4- الزامية تحسين الادارة الداخلية وتنظيم عمليات التخطيط، المراقبة والتقييم لتشمل جميع الجوانب الرئيسية لمختلف انشطة المؤسسة والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق. 5- يجب توافر نظام قانوني تنظيمي يعزز الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.			
المجال الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات	موافق	محايد	غير موافق
1- يجب توفير الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ العمليات التدقيقية والمتمثلة في البرمجيات والأجهزة والمعدات. 2- الزامية انشاء نظام لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعمليات التدقيقة لتحسين الأداء والكفاءة. 3- ضرورة توفير أنظمة معلوماتية متقدمة وفعالة لتحسين جودة البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في عملية التدقيق. 4- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الى تحقيق درجة عالية من الدقة. 5- يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات بتزويد المدقق الداخلي بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ومنه تسهيل عمل المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق.			

الملحق رقم 02: قائمة تحكيم الاستبيان

الأساتذة	الرتبة
د.عزوز ميلود	أستاذ تعليم عالي
أ.نوبلي نجلاء	أستاذة محاضرة أ
أ.العمري اصيلة	أستاذة محاضرة أ

الملحق رقم 03: ألفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,836	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,941	16

الملحق رقم 04: test T

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MOYX1	29,019	62	,000	1,31746	1,2267	1,4082

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MOYX2	36,210	62	,000	1,31746	1,2447	1,3902

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MOYX3	28,886	62	,000	1,41587	1,3179	1,5139

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MOYX4	28,415	62	,000	1,36825	1,2720	1,4645

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MOYY	25,127	62	,000	1,24702	1,1478	1,3462

الملحق رقم05: اختبار الانحدار الخطي البسيط

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-,051	,173		-,293	,770
	MOYX	,943	,124	,697	7,589	,000

a. Dependent Variable: MOYY1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,193	,128		1,508	,137
	MOYX	,762	,092	,728	8,296	,000

a. Dependent Variable: MOYY2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,221	,215		1,025	,310
	MOYX	,791	,155	,547	5,105	,000

a. Dependent Variable: MOYY3